المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي
١٩٥٢-٢٠٠٦

إعداد
سارة غازي خلف العنزي

المشرف
الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠٠٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة ، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي ١٩٥٢-٢٠٠٦ وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤

أعضاء لجنة المناقشـــــــة		التوقيـــــــع
الأستاذ الدكتور سعد أبو دية أستاذ العلوم السياسية	مشرفا	.....
الدكتور محمد مصالحة أستاذ مشارك، العلوم السياسية ،	عضوا	.....
الدكتور غازي اسماعل ربابعة أستاذ مشارك علوم سياسية ،	عضوا	.....
الدكتور عطا الجندي أستاذ ، جامعة اليرموك ،	عضوا	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠٠٨/١/١٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

www.manaraa.com

الإهداء

والدّي اللذين ربياني صغيراً ...وتعهداني كبيراً ...وعلماني أن لا مستحيل مع الإرادة وأن كل من جد وجد...ومن سار على الدرب وصل....

الذي غرس في نفسي منذ نعومة أظفاري أجمل معاني القوة والصمود ...وبقي في حياتنا جميعا وباستمرار الشجرة المعطاءة التي تمنح ولا ترجو

مقابلا....والدي

إلى أصل الوجود ..... ومهجة الروح

ورمز العطاء الدائم ... مبعث الأمل والحنان ... والدتي

مصدر القوة والتشجيع .... عمي العزيز علي

لوقوفه طيلة مشواري هذا

أخواتي .... وأخواني .....وإلى كل من نظر إلي بعين الأمل

أهدي رسالتي....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور سعد أبو دية عرفاناً بما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاح هذا الرسالة.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد مصالحه، والدكتور غازي ربابعة والدكتور عطا الجندي الذين شرفوني بقبول مناقشة الرسالة.

وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في جميع مراحل إعداد الرسالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	
الملخص باللغة العربية	ك
الفصل الأول	١
منهجية الدراسة	
١ - ١ مقدمة	٢
١ - ٢ أهمية الدراسة	٣
١ - ٣ مشكلة الدراسة	٣
١ - ٤ أهداف وتساؤلات الدراسة	٤
١ - ٥ فرضيات الدراسة	٤
١ - ٦ منهج الدراسة	٥
١ - ٧ مصطلحات الدراسة	٥
١ - ٨ حدود الدراسة	٦
١ - ٩ الدراسات السابقة	٦
الفصل الثاني	١٣
٢- الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	١٣
٢ - ١ المبحث الأول: تعريف المشاركة السياسية	١٥
٢ - ١ - ١ المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية	١٥
٢ - ١ - ٢ المطلب الثاني: المتغيرات المؤثرة على المشاركة السياسية	١٧
٢ - ٢ المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأشكال المشاركة السياسية للمرأة	٢١
٢ - ٢ - ١ المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية	٢١
٢ - ٢ - ٢ المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة	٢٧
٢ - ٢ - ٣ المطلب الثالث: أشكال وأساليب المشاركة السياسية للمرأة	٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
٣-٣ المقومات والواقع والمعوقات للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العملية السياسية	٣٧
تمهيد	٣٨
٣ - ١ المبحث الأول: تعريف المشاركة السياسية	٣٩
٣ - ٢ المبحث الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية	٦٢
٣ - ٢ - ١ المطلب الأول: المشاركة السياسية للمرأة قبل عام ١٩٨٩	٦٢
٣ - ٢ - ٢ المطلب الثاني: المشاركة السياسية للمرأة بعد عام ١٩٨٩	٦٧
٣ - ٣ المبحث الثالث: محددات ومعوقات مشاركة المرأة السياسية في الأردن	٩٥
٣ - ٣ - ١ المطلب الأول: المحددات الاجتماعية والاقتصادية	٩٥
٣ - ٣ - ٢ المطلب الثاني: معوقات المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي	١٠١
الفصل الرابع	
٤-٤ الطريقة والإجراءات	١٠٩
٤ - ١ منهج الدراسة الميدانية	١٠٩
٤ - ٢ مجتمع الدراسة وعينتها	١٠٩
٤ - ٣ أداة الدراسة	١٠٩
٤ - ٤ الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس	١١٠
٤ - ٥ تطبيق أداة الدراسة	١١١
٤ - ٦ المعالجة الإحصائية	١١١
الفصل الخامس	١١٢
٥ - ٥ عرض نتائج الدراسة الميدانية	
٥ - ٥ - ١ الخصائص العامة	١١٢
٥ - ٥ - ٢ المواقف من المشاركة السياسية للمرأة وقانون الانتخابات	١١٥
٥ - ٥ - ٣ اختبار فرضيات الدراسة	١٢٥
الخاتمة	١٢٨
المراجع	١٣٥
الملحق ١. الاستبيان	١٤٦
الملخص باللغة الإنجليزية	١٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.١	نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٨٩	٧٠
.٢	نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٩٣	٧١
.٣	نتائج المرشحات في انتخابات عام ١٩٩٧	٧٣
.٤	يبين المقاعد النيابية المخصصة للنساء حسب أعلى النسب المئوية في انتخابات ٢٠٠٣	٧٦
.٥	مشاركة المرأة في هذه الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٣) مع الانتخابات النيابية للدورات الثلاث السابقة (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧)	٧٧
.٦	توزيع المرشحات للانتخابات التشريعية أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و١٩٩٧	٧٨
.٧	يوضح المشاركة النسائية في مجلس الأعيان (١٩٨٩ – ٢٠٠٥)	٨٠
.٨	يبين مشاركة النسائية في الحكومات الأردنية منذ عام ١٩٧٩ – ٢٠٠٧	٨٢
.٩	يبين العاملون في السلك الدبلوماسي حسب الجنس ٢٠٠٤	٨٤
.١٠	يبين نسبة الحضور النسائي في الأحزاب الأردنية في كل من الهيئة القيادية والأعضاء المؤسسين	٩٠
.١١	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير العمر	١١٢
.١٢	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	١١٣
.١٣	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	١١٣
.١٤	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة	١١٤
.١٥	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب انتماء المبحوثات للأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والمشاركة في العمل السياسي	١١٤
.١٦	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة ومدى تأثير المرأة فيها	١١٥
.١٧	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب الكفاءة في اختيار المرشح	١١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١٨.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب الموقف من قانون الانتخابات	١١٨
١٩.	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب دور الإعلام في إعطاء صورة ايجابية لمشاركة المرأة السياسية والرضا عن الجو الديمقراطي	١١٩
٢٠.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات	١٢٠
٢١.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات	١٢١
٢٢.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس اتجاهات المبحوثات نحو نظرة المجتمع الأردني نحو المرأة والحياة السياسية	١٢٢
٢٣.	التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على مقياس معوقات المشاركة السياسية للمرأة	١٢٣
٢٤.	التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على أهمية أشكال المشاركة السياسية للمرأة	١٢٤
٢٥.	نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب العمر	١٢٥
٢٦.	نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب مستوى التعليم	١٢٦
٢٧	نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب الحالة الاجتماعية	١٢٦
٢٨.	نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب الدخل الشهري للأسرة	١٢٧
٢٩.	نتائج اختبار (ت) للفروق في الاتجاهات حسب الانتماء لحزب سياسي	١٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(١)	الاستبيان	١٤٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي
١٩٥٢-٢٠٠٦

إعداد
سارة العنزي

المشرف
الدكتور سعد أبو دية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من خلال التعرف على واقع ومقومات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وتحليل تأثير تلك المقومات على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في مختلف صور وأساليب المشاركة التي تخلق فرص تدعم هذه المشاركة.

وقد حاولت أن أعرض واقع هذه المشاركة من خلال التعريف بالصورة الواقعية للمشاركة السياسية للمرأة من خلال عرض مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والبلدية كصورة غير تقليدية للمشاركة السياسية وكذلك إجراء دراسة ميدانية استطلاع لآراء واتجاهات المرأة الأردنية نحو واقع مشاركتها السياسية ومدى رضا المرأة الأردنية عن هذه المشاركة والمعوقات التي تحد من هذه المشاركة. حيث تم تصنيف استمارة وتوزيعها على عينة من القيادات النسائية وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أهمية المشاركة السياسية للمرأة ودورها في عملية التنمية السياسية بما يساعد على تحقيق أهداف محور المرأة في الأجندة الوطنية التي رسمتها وثيقة كلنا الأردن.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مشاركة المرأة السياسية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي ترتبط بالمجتمع ومدى أهلية هذا المجتمع لعملية المشاركة السياسية والنضج السياسي الذي يتمتع به المجتمع حتى يكون مؤهلاً لعملية المشاركة السياسية، وأن (٦٠,٨%) من العينة قد أظهرت أن هناك مساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة، بينت الدراسة أن (٤٤,٢%) من العينة قد أظهروا أن الإعلام الأردني يعطي صورة إيجابية للمشاركة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية للمرأة الأردنية، وأن من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات النيابية تتمثل في أن شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة.

وتوصي الدراسة بضرورة فهم وتحليل مشاركة المرأة السياسية لا يتم بمعزل عن فهم طبيعة المجتمع السياسي والعملية السياسية في المجتمع الأردني، إذ أن فهم المجتمع وطبيعة الحراك السياسي سوف تساعد على فهم مشاركة المرأة كعنصر في هذه المجتمع وهذا يعني أن إجراء مقاربة لمشاركة المرأة يجب أن يتم من خلال المشاركة السياسية للمجتمع بشكل عام. بما أن المساواة بين المرأة والرجل في مجال المشاركة السياسية الفاعلة لا يتحقق بمجرد تقنينهما والتصديق على المواثيق الدولية الخاصة بها فلا بد من قيام المرأة ومن يعمل على دعم حصول المرأة لحقوقها السياسية بالعمل الجاد ليتم تمثيلها في السلطة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وليس على مستوى المشاركة فقط وإنما على مستوى القيادات والوصول إلى تكافؤ التمثيل بين الرجل والمرأة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

www.manaraa.com

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

www.manaraa.com

الفصل الأول

منهجية الدراسة

(١-١) مقدمة :

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة محوراً أساسياً في العملية الديمقراطية لأي دولة ومؤثراً على مستوى التقدم الذي أحرزته في العملية السياسية وشرطاً من شروط المواطنة النسائية الفعلية وترسيخاً لحقوقها ودورها في الحياة العامة والخاصة.

ومن هنا نجد التركيز على المستوى القطري والدولي لتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي بأساليب المشاركة الحقيقية التي تعكس واقع المرأة ودورها في عملية الإصلاح والتنمية السياسية، وخصوصاً في دول المنطقة، التي بدأت تتجه نحو الاهتمام بتحسين أوضاع المرأة ومشاركتها في العمل السياسي.

وعلى الصعيد الوطني نجد أن المملكة الأردنية الهاشمية كانت من أكثر الدول اهتماماً بقضايا المرأة ومشاركتها السياسية للوصول إلى دمجها في العملية السياسية بعد عودة الحياة الديمقراطية في عام ١٩٩٠.

وقد وقع الأردن على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تتعلق بالمرأة وحقوقها وانضم إليها ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م والذي وقع الأردن عليه ١٩٧٢ وصادق عليه ١٩٧٥.والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦م، والذي وقع الأردن عليه ١٩٧٢ وصادق عليه ١٩٧٥م. والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة ١٩٧٩م، والتي وقع الأردن عليها ١٩٨٠ وصادق عليها ١٩٩١م. والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٤٩ م والتي انضم الأردن إليها عام ١٩٩٢م ، والاتفاقية الخاصة لجنسية المرأة المتزوجة والتي انضم إليها الأردن إليها عام ١٩٩٢م. وهناك العديد من القوانين الأردنية التي تمنح المرأة حقوقها السياسية منها قانون الانتخاب لمجلس النواب والذي منح المرأة الأردنية حق التصويت والترشيح ابتداء من عام ١٩٧٤. ومنح قانون انتخاب البلديات رقم ٢٩ لعام ١٩٥٥ وتعديلاته المرأة حق التصويت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والترشيح عام ١٩٨٢م. وأخيرا قانون الأحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢م الذي أعطى الأردنيين حق تشكيل الأحزاب السياسية دون إن يميز بين رجل وامرأة.

وبدأت فعالية مشاركة المرأة في المجلس الوطني الاستشاري الأول ١٩٧٨م، حيث تم تعيين ثلاث سيدات فيه. والمجلس الوطني الاستشاري الثاني ١٩٨٠م ، حيث تم تعيين أربع سيدات فيه، والمجلس الوطني الاستشاري الثالث ١٩٨٢م. حيث تم تعيين أربع سيدات فيه، ثم دخلت في عضوية مجلس الأعيان عام ١٩٨٩م حيث تم تعيين سيدة واحدة فيه، ومجلس الأعيان عام ١٩٩٣م حيث تم تعيين سيدتين فيه، ومجلس الأعيان عام ١٩٩٧م حيث تم تعيين ثلاث سيدات فيه. ومجلس الأعيان عام ٢٠٠١م حيث تم تعيين ثلاث سيدات فيه. ومجلس الأعيان عام ٢٠٠٣م حيث تم تعيين ست سيدات فيه. ودخلت المرأة الحكومة كوزيرة اعتبارا من عام ١٩٧٩م. وفي عام ١٩٩٥ دخلت المرأة سلك القضاء حيث تم تعيين أول قاض امرأة. واستطاعت المرأة الوصول إلى السلك الدبلوماسي، وفي عام ١٩٨٢م عدل قانون البلديات بحيث أصبح للمرأة حق الترشيح والانتخاب في البلديات حيث ترشحت المرأة للانتخابات البلدية، وفازت إحدى النساء عام ١٩٩٥م، برئاسة إحدى البلديات، وكذلك في انتخابات ٢٠٠٧ وفي عام ١٩٩٩ نجحت ثماني سيدات بعضوية مجالس بلدية، وتلاه تعيين خمس وعشرين سيدة في عضوية عدد من المجالس البلدية في عدد من المحافظات.

ولأهمية دراسة المشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية في الأردن، وكون المرأة تشكل نصف المجتمع ولها دور أساسي في عملية التنمية ويعكس واقع مشاركتها مدى تقدم المجتمع وتحضره، فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوي بالنسبة للمجتمع والمرأة الأردني، وتحليل واقع مشاركتها السياسية التقليدية وغير التقليدية في العملية السياسية بعد عام ١٩٩٠، حيث حاولت تحليل واقع مشاركتها السياسية في الانتخابات البرلمانية والبلدية ومقومات مشاركتها السياسية في العمل السياسي، ثم تعرضت لمعوقات ومحددات مشاركتها السياسية في الأردني، وفي الجانب العملي من الدراسة حاولت استطلاع آراء واتجاهات عينة الدراسة حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة ومعوقات هذه المشاركة السياسية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٢) أهمية الدراسة:

لعل الاهتمام بالمشاركة السياسية ناتج عن الجدل المزمن حول العلاقة بين الشعب والدولة، فلقد أنشغل العديد من الفلاسفة والمفكرين مثل أرسطو وهوبز ولوك وروسو وغيرهم في البحث عن ماهية الشكل الأمثل الذي يحكم هذه العلاقة، وفيما إذا كانت السلطة للشعب أو للملك، وما مدى حرية الشعب في اختيار حكامه وممثليه.

وتكمن أهمية المشاركة السياسية في أنها قد تعكس مدى الوعي السياسي الذي يتمتع به المواطنون في الدولة، وذلك من خلال إدراكهم لحقوق المواطنة وواجباتها ومن خلال نظرتهم إلى السلطة القائمة في الدولة وطبيعة العلاقة معها وكيفية التأثير في سياساتها لتحقيق مصالح المواطنين.

من هنا تبرز أهمية دراستي في محاولتها تسليط الضوء على مشاركة المرأة السياسية فمشاركة المرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحاضره ، والمشاركة هي ظاهرة إيجابية ، كما هي ظاهرة سياسية ، وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة من التقدم ، فأن مشاركة المرأة تصبح من القضايا الأساسية ، وقد شهد المجتمع الأردني تحولات سياسية مهمة خلال العقود الأخيرة، وكان من أبرزها تفعيل مشاركة المرأة السياسية بالرغم من عدم وجود معوقات دستورية أو قانونية تحد من مشاركتها السياسية إلا أن الموروث الاجتماعي للمجتمع الأردني ونظرة المرأة إلى ذاتها، وغيرها من المعوقات تحول دون المشاركة الحقيقة للمرأة كونها تشكل جزءاً مهماً وحيوياً في المجتمع الأردني، لذلك جاءت هذه الدراسة لدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية والمعوقات التي تحول دون مشاركتها الحقيقية في العملية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية.

(١-٣) مشكلة الدراسة:

إن مشكلة مساهمة المرأة السياسية ليست في جوهرها قانونية ولا دستورية ، فالدستور والقانون لا يضعان عقبات في وجه المشاركة السياسية للمرأة، فالواقع الاجتماعي بعاداته وقيمه وثقافته الذكورية هو العائق الأكبر في مساهمة المرأة السياسية، فالمرأة تشارك في تنفيذ القرارات والتوصيات كمنفذة وليس كصانعة أو مشاركة لصناعة القرارات ، وبخاصة في القضايا التي تقع ضمن اهتمامها، فالمرأة الأردنية لم تستفد كثيراً من أجواء الديمقراطية والحريات العامة بعد عام ١٩٨٩ فنسب مشاركتها في الحياة السياسية ظلت ضعيفة وغير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متناسبة مع وزنها النوعي والعددي ، مما يعني وجود مشكلة حقيقة تواجهها مشاركة المرأة السياسية، وهذا يتطلب وجود دراسات تحاول الوصول إلى واقع مشكلة مشاركة المرأة السياسية في الأردن.

(١-٤) أهداف وتساؤلات الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة معرفة وتحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي والمعوقات التي تحد من مشاركتها من خلال تقديم إطار عام يتضمن تعريف المشاركة السياسية وصورها وواقع هذه المشاركة على المستوى المحلي واتجاهات المرأة نحو عملية المشاركة، لذا يتوقع من هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما الواقع الحقيقي لمشاركة المرأة السياسية الأردنية بصورها المختلفة؟

٢- ما اتجاهات المرأة نحو هذه المشاركة؟

٣- ما المعوقات والصعوبات التي تحد من هذه المشاركة؟

(١-٥) فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف العمر.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف مستوى التعليم.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف الحالة الاجتماعية.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف الدخل الشهري للأسرة.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف الانتماء لحزب سياسي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٦) منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المناهج التالية لتغطية موضوع الدراسة حيث تم استخدام المنهج التاريخي للتعرف على أهم المراحل التي مرت بها عملية المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ، ولذلك تم استخدام منهج المسح الاجتماعي وذلك باستخدام الاستمارة كأداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها سواء في الجانب النظري أو الميداني من الدراسة .

(١-٧) مصطلحات الدراسة :

أهم المصطلحات التي تناولتها الدراسة:

- **المشاركة السياسية للمرأة**: ونعني بها واقع مشاركة المرأة في العملية السياسية كحق طبيعي ضمنه الدستور لما لها من دور في التنمية الشاملة، وتعرف إجرائياً هنا على أنها معرفة ومشاركة المرأة بحقوقها السياسية وواقع هذه المشاركة.
- **أساليب المشاركة السياسية**: هناك مجموعة من صور المشاركة السياسية كالتصويت والترشيح والمشاركة في اتخاذ القرار وتقلد المناصب العامة وغيرها.
- **معوقات المشاركة السياسية**: مجموعة المعوقات والمحددات التي تحد من مشاركة المرأة السياسية في العمل السياسي في المملكة، وتعرف إجرائياً على أنها التحديات التي تعتقد المرأة الأردنية أنها تؤثر بشكل مباشر على عملية المشاركة السياسية.
- **الكوتا**: نظام يقوم على أساس تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس المنتخبة والمؤسسات التشريعية، لفئة معينة من فئات المجتمع كالأقليات العرقية والدينية، أو بسبب الجنس في ظروف اجتماعية قد لا تساعد هذه الفئة، أو تكون عائقاً أمام وصولها للبرلمان، ويكون الهدف من الكوتا إيصال هذه الفئة إلى المجلس النيابي، لإشراكها في عملية صنع القرار والمشاركة في التنمية في جميع مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٨) حدود الدراسة :

حدود فترة الدراسة: امتدت فترة إجراء الدراسة من ١٩٥٢-٢٠٠٦.

حدود مكان الدراسة: اقتصرت الدراسة على القيادات النسائية في العاصمة عمان.

(١-٩) الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع المشاركة السياسية للمرأة نظراً لأهمية هذا الموضوع كأحد المواضيع التي أثير حولها كثير من الجدل والنقاش، ومن أهم الدراسات التي تناولت جانباً من جوانب المشاركة السياسية للمرأة ما يلي:

(١-٩-١) الدراسات الأردنية:

الدراسة الأولى: دراسة دارين محمد ارشيد الدغمي (٢٠٠٧) [١]، نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ٢٠٠٣-٢٠٠٦ وتهدف الدراسة إلى التعريف بنظام الكوتا النسائية، المطبق في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٣، وأثر هذا النظام على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ليس فقط في مشاركتها في البرلمان وإنما على جميع أشكالها سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد خرجت الدارسة بنتائج تؤكد تأثير نظام الكوتا على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

الدراسة الثانية: دراسة مازن العقيلي (٢٠٠٥) [٢]، "التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية "، حيث هدف الباحث في هذه الدراسة التعرف إلى الجهود التي بذلت على المستويين الدولي والأردني لضمان دور للمرأة في الحياة السياسية، سواء كانت تشريعية أو أنظمة، وكذلك التعرف إلى المعوقات والضوابط على دور المرأة الأردنية بالمشاركة السياسية وإمكانية تجاوزها، وخلص الباحث إلى انه من أجل زيادة تمكين المرأة من ممارسة نشاطها في المجال العام، وخاصة المجال السياسي، يجب اعتماد التنمية السياسية كمفهوم ومنهج من شأنه تفعيل دور المرأة ونشاطاتها، وأنه يجب على الحكومة الأردنية تمكين المرأة من الوصول إلى مختلف مؤسسات الدولة السياسية، وزيادة عدد النساء

([1]) الدغمي، دارين محمد ارشيد، (٢٠٠٧). نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ٢٠٠٣-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

([2]) العقيلي، مازن احمد صدقي، (٢٠٠٥). التنمية السياسية في الأردن :دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية ،مجلة النهضة، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الخامس،العدد ١ يناير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعضاء في مجلسي النواب والأعيان، والمجالس البلدية، ومختلف مراكز صنع القرار، وتحديد كوتا للنساء في كافة مؤسسات الدولة بحيث لا يجوز تدني عدد العاملات عن نسبة (٣٠%) من الذكور.

الدراسة الثالثة: دراسة إياس محمود عاشور(٢٠٠٣) [٣]، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٨٩-٢٠٠١م)"، حيث تناول الباحث احد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وهو مشاركتها في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة ، وقد استخدم الباحث الاستبيان للتعرف إلى اتجاهات القيادات والنخب النسائية من قضية الانتخابات، وحيال قانون الانتخاب الأمثل بالنسبة للمرأة، والتعرف إلى أهم العوامل المعوقة لمشاركة المرأة السياسية في العملية الانتخابية، وقد توصل الباحث إلى إن الأغلبية من القيادات النسائية يرين إن تجربة المرأة في الانتخابات جيدة، وأنهن سينتخبن امرأة إذا ترشحت ضمن دائرتهن الانتخابية ،وتوصل الباحث إلى إن الأكثرية من القيادات النسائية تعتقد بان نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة، وأنهن يؤيدن الكوتا النسائية. وكشفت الدراسة عن مجموعة من العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان أبرزها العشائرية ونظرة المجتمع إلى دور المرأة، وعدم توفر الخبرة السياسية الكافية وعدم اهتمام المرأة في الأمور السياسية. وتوصل الباحث إلى إن ابرز الحلول لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة يكمن في دعم المرأة للمرأة ودعم الرجل للمرأة ، ونزاهة العملية الانتخابية.

الدراسة الرابعة: دراسة بارعة النقشبندي وذياب مخادمة (٢٠٠٢) [٤]، " المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية"، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة المشاركة السياسية لطلبة في الجامعات الحكومية والأهلية والعوامل التي تؤثر على هذه المشاركة وقد شملت عينة الدراسة (٤٠٥) طالباً وطالبة في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية و (١٧٠) طالباً في جامعة العلوم التطبيقية، وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن مشاركة الطلبة داخل الجامعة أكثر منها في الخارج، وقد أظهرت الدراسة أن الثقة في المناخ السياسي العام كان ضعيفاً.

([3]) عاشور، اياس محمود، (٢٠٠٣). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية :(١٩٨٩-٢٠٠١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني ،عمادة الدراسات العليا.

([4]) النقشبندي، بارعة، مخادمة، ذياب، (٢٠٠٢)، " المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٢٩)، العدد (١)، الجامعة الأردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة الخامسة: دراسة بارعة النقشبندي (٢٠٠١)،[٥] "المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية"، هدفت هذه الدراسة إلى تناول العوامل التي أثرت على حالة المرأة العربية ومشاركتها السياسية بشكل عام، و العوامل المؤثرة على وضع المرأة الأردنية بشكل خاص، حيث تضمنت هذه الدراسة نتائج البحث الميداني لتقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، حيث اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات شخصية مع نساء ناشطات في الأردن تم فيها استطلاع آرائهن حول قضايا مهمة ومؤثرة على مشاركة المرأة السياسية كانضمامها إلى الأحزاب السياسية وبالإضافة إلى تقييم دور التنظيمات النسائية في الأردن حيث انقسمت هذه المواقف إلى قسمين؛ الأول يرى أن التنظيمات السياسية للنساء تقوم بدور إيجابي في مجال تعزيز مشاركة المرأة السياسية، والثاني يرى أن هذه التنظيمات لا تقوم بدورها بالشكل المعمول عليه حيال المشاركة السياسية للمرأة.

كما استخدمت هذه الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات معتمدة على عينة عشوائية من النساء، وأبرزت هذه الدراسة بعض العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفيها:

١- كلما ارتفع معدل التعليم للمرأة ازدادت مشاركتها السياسية.

٢- كلما كان هناك من يساعد المرأة بالعناية بأطفالها توفر لديها وقت لممارسة الأعمال السياسية.

٣- لا توجد علاقة بين المشاركة السياسية وحالة العمل بالنسبة للمرأة.

الدراسة السادسة: دراسة أوغا تيلتنس (٢٠٠٠) [٦]، "مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة"، حيث قام الباحث بأعداد دراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة في أربعة مظاهر من مظاهر المشاركة العامة، والمظاهر الأربعة من المشاركة السياسية التي تناولتها الدراسة: التصويت، الحملات الدعاية الانتخابية، العضوية التنظيمية المتعلقة بالمجتمع المدني خارج نطاق السياسة والدولة والقطاع الخاص، ومواقف الأردنيين واتجاهاتهم إزاء مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تم تقسيمها وفقاً لمظاهر المشاركة الأربع التي تناولتها الدراسة وهي على النحو التالي:

([5]) النقشبندي، بارعة، (٢٠٠١). المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، عمان: مركز الأردن للدراسات.

([6]) تيلتس، أوغا، (٢٠٠٠). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة، حسين أبو رمان محرر، عمان: دار سندباد للنشر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التصويت: نسبة الأردنيين الأكبر سناً الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات تفوق نسبة المواطنين الأصغر سناً، ولا يوجد أثر للتعليم في الاقتراع. ولا تأثير لمقدار الدخل في الاقتراع. ونسبة التصويت بين الناخبين في المحافظات أعلى منها في عمان.

٢- القيام بالحملات الانتخابية: كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة زاد نشاطها في الحملات الانتخابية. النساء اللاتي يتمتعن بقسط أكبر من الحرية في التنقل لهن ميل أعلى. العيش في أسرة ترأسها امرأة لها أثر سلبي على مشاركة النساء في الحملات الانتخابية.

٣- المشاركة في المجتمع المدني:

أ- للتعليم أثر إيجابي في المشاركة في المجتمع المدني بالنسبة للرجل أكثر من المرأة.

*- هناك متغيران لهما أثر واضح في المشاركة النسائية في المجتمع المدني هما:

- لمشاركة النساء في القوة العاملة أثر إيجابي بارز في ميل النساء ليكن عضوات في منظمات المجتمع المدني.

- النساء الريفيات أكثر ميلاً للالتحاق بالمنظمات من نظيراتهن في المناطق الحضرية.

٤- المواقف نحو مشاركة النساء في الشؤون العامة السياسية: وتتلخص في أنه لا يوجد أثر كبير لمستوى الدخل في تقرير مواقف النساء حيال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما أن الرجال والنساء من المسيحيين أكثر إيجابية من المسلمين فيما يتعلق بالمواقف تجاه وجود النساء في المناصب السياسية الرفيعة والمؤيدون لتطوير الأنظمة السياسية العربية كما هو الحال في الغرب أكثر تأييداً للمرأة في الحياة الاجتماعية.

الدراسة السابعة: دراسة بارعة النقشبندي (٢٠٠٠) [٧]، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية" وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى المشاركة السياسية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية الأهلية، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من

([7]) النقشبندي، بارعة، (٢٠٠٠). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (١٥)، العدد (٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطالبات في قسمي العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية الأهلية، وبلغ مجتمع العينة (١٦٠) طالبة، وأظهرت هذه الدراسة أنه لا توجد أي فروق في إجابات الطالبات بين الجامعتين، وقد دلت نتائج الدراسة على أن المشاركة السياسية للطالبات خارج الجامعة ما زالت محدودة، أما بخصوص المناخ السياسي المتاح، فقد أظهرت الدراسة أن المناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن، لم يدفعا بالطالبات إلى زيادة المشاركة السياسية ويعزى ذلك إلى التحفظ والحذر.

الدراسة الثامنة: دراسة سهير التل ووليد حماد (٢٠٠٠) [٨]، "المرأة الأردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار"، حيث تناولت هذه الدراسة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الحياة البرلمانية، والبلديات، والسلطة التنفيذية، وأيضا على صعيد مؤسسات المجتمع المدني، وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في مشاركة النساء في العمل السياسي المؤطر في مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، وضعف الوزن النوعي لمشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية العامة، وعدم وجود اتجاهات رأي عام واثقة بشكل مرض من قدرة النساء وفعاليتهن في مجالات العمل العام، واستمرار فعالية قيم وآليات المجتمع الذكوري بسلطته الأبوية التي تبقي المرأة أسيرة تقسيم العمل التاريخي القائم على الجنس وعدم الاعتراف بالدور النسائي الإنتاجي والتربوي وبالتالي سيادة الفكر المحافظ، وأكدت الدراسة على أن عملية المشاركة التي تستند إلى ممارسة فوقية وليس إلى شرعية مستمدة من قبول اجتماعي واسع لن تكون ذات تأثير كبير في عملية ديمقراطية المجتمع.

الدراسة التاسعة: دراسة سوزان ناجي الصالحي (١٩٩٤) [٩]، "المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي"، حيث حاولت الباحثة في هذه الدراسة استكشاف المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي، وذلك في دراسة ميدانية لعينة من الذكور والإناث من أبناء المجتمع الأردني في منطقة عمان ،وقد استخدمت الباحثة لجمع المعلومات أسلوبي المقابلة والاستبانة، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من المعوقات هي : المعوقات الاجتماعية والمتعلقة بنظرة المجتمع للمرأة كقائد سياسي، وإن الرجل لا يتقبل دور المرأة السياسي، وبأنها من الممكن أن تكون مسؤولة عنه، والمعوقات الثقافية والتي تتعلق بمجموعة المكتسبات التي يكتسبها الفرد من المجتمع بوصفه عضواً فيه

([1]) التل، سهير، حماد، وليد، (٢٠٠٠). المرأة الأردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار، في: حسين أبو رمان (محرر): المرأة العربية والمشاركة السياسية، ط١، عمان: دار سندباد للنشر.

([9]) الصالحي، سوزان، (١٩٩٤). المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي: دراسة ميدانية في مدينة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاه المرأة وقدراتها ومكانتها ، والمعوقات الذاتية والتي تتعلق بنظرة المرأة إلى نفسها كقائدة ، والمعوقات التربوية والتي تتعلق بنظرة الرجل إلى المرأة كقائد سياسي ، وتوصلت الباحثة إلى إن المعوقات الاجتماعية والثقافية يختلف ترتيبها باختلاف المستوى التعليمي.،أما المعوقات الذاتية والتربوية فكان ترتيبها يختلف باختلاف الجنس.

الدراسة العاشرة: دراسة عبير صلاح طهبوب (١٩٩٣) [١٠]، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات"، حيث تناولت الباحثة مشاركة المرأة السياسية خلال عقد التسعينات، من خلال تناولها لمفهوم المشاركة السياسية، ومستوياتها وأشكالها، وتحدثت عن مشاركة المرأة السياسية من خلال وجهة نظر إسلامية، وبعدها تناولت مشاركة المرأة الأردنية السياسية في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ثم دورها في مؤسسات المجتمع المدني. وتوصلت الباحثة إلى انه وبالرغم من إن الإحصاءات السكانية والانتخابية تؤكد أنَّ المرأة الأردنية تشكل نصف التعداد السكاني للمجتمع الأردني، إلا إن مشاركتها لا تتناسب وهذا التعداد، وأنه على الرغم من مساهمة المرأة في عملية الاقتراع بنسبة كبيرة تراوح تعدادها السكاني في المجتمع الأردني، إلا إن زخم هذه الأصوات لم يستطيع إيصال المرأة الأردنية إلى البرلمان. وقد توصلت الباحثة إلى إن هناك العديد من العوامل المعيقة التي حالت دون وصول المرأة إلى البرلمان، أبرزها عامل الثقافة المجتمعية الأردنية والذي يتركز في السلطة الأبوية الذكرية، والفئوية، والعشائرية، والموروث الثقافي الذي يحدد الأدوار الجنسوية بسبب التنشئة.

(١-٩-٢) الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: دراسة أحلام القاسمي (٢٠٠٦) [١١]، "مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين"، تناولت هذه الدراسة معرفة مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، وطبقت على عينة من الإناث العاملات في المجال التعليمي بلغت (١٧٠) معلمة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على شكل استبانة تم تطويرها لتحقيق أهداف الدراسة.

([10]) طهبوب، عبير، (٢٠٠٣). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

([11]) القاسمي، أحلام، (٢٠٠٦)، مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة الثانية: دراسة محمد العجمي (٢٠٠٠) [١٢]، "المرأة الكويتية والمشاركة السياسية"، تناول الباحث مسألة المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والانقسام الحاصل حيال هذه المسألة حيث يوجد اتجاهان داخل الأواسط الإسلامية وهما:

- اتجاه مؤيد للمشاركة السياسية للمرأة.
- اتجاه مقيد ومعارض للمشاركة السياسية للمرأة.

كما تضمنت الدراسة موضوع مشاركة المرأة الكويتية في العملية السياسية والعوامل المعوقة لتلك المشاركة واستخدم الباحث استبانة في إعداد البحث وقام بتوزيعها على عينة عددها ١٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعة الكويت.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة : بكونها من أولى الدراسات الأردنية التي تناولت بالتحليل النظري والعملي الموضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي وصور المشاركة السياسية للمرأة بصورة تقليدية وغير تقليدية والمعوقات الفعلية التي تحد من مشاركتها السياسية، وكذلك قياسها لوجهات نظر المرأة نفسها عن واقع لمشاركة السياسية والعوامل والمتغيرات التي أثرت على مشاركة المرأة في العمل السياسي في الأردن حيث تتميز هذه الدراسة بتناولها موضوع الدراسة في الجانب النظري واستكمالها في الجانب العملي لتغطية الموضوع من كافة جوانبه، لإعطاء صورة واقعية عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية لتكون مرجعاً واقعياً للدارسين والباحثين في مجال مشاركة المرأة في العمل السياسي.

([12]) العجمي، محمد، (٢٠٠٠). المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

(٢-١) الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يعتبر موضوع المشاركة السياسية للمرأة من المواضيع الهامة التي تستحق البحث والمناقشة والتحليل، وذلك لكونه يلقى اهتمام المشتغلين في السياسة والقائمين على التخطيط في المجتمع من مسؤولين وأكاديميين، ويعود الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة إلى أسباب عدة من أهمها: الدور المتنامي الذي بدأت المرأة تمارسه في مختلف ميادين الحياة في وقتنا الحاضر، أن هذا الدور بدأ بالتنامي بعد خروج المرأة من المنزل لطلب العلم أو للعمل، وبالتالي ازدادت أهمية دورها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم انخرطت المرأة في نشاطات متعددة من ضمنها النشاط السياسي، حيث طرقت المرأة باب السياسة واستطاعت أن تثبت وجودها على الصعيد السياسي في العديد من الدول، وذلك من خلال مشاركتها السياسية المتنامية، سواء كان ذلك من خلال تقلد منصب سياسي، أو العضوية بحزب، أو بالانخراط بأشكال المشاركة السياسية الأخرى، وقبل الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بشكل خاص سيتم تناول مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها ومدلولاتها.

ولعل الاهتمام بالمشاركة السياسية ناتج عن الجدل الذي قام منذ القدم حول العلاقة بين الشعب والحكومة، فلقد انشغل العديد من الفلاسفة والمفكرين مثل أرسطو وهوبز ولوك وروسو، وغيرهم في البحث عن ماهية الشكل الأمثل الذي يحكم هذه العلاقة، وفيما إذا كانت السلطة للشعب أم للملك، وما مدى حرية الشعب في اختيار حكامه وممثليه.

وتكمن أهمية المشاركة السياسية في أنها قد تعكس مدى الوعي السياسي الذي يتمتع به المواطنون في الدولة، وذلك من خلال إدراكهم لحقوق المواطنة وواجباتها، ومن خلال نظرتهم إلى السلطة القائمة في الدولة، وطبيعة العلاقة معها، وكيفية التأثير في سياساتها لتحقيق مصالح المواطنين.

ولكي تكون المشاركة السياسية حقيقية وفاعلة في المجتمع، فإنها تحتاج إلى الأرض الخصبة والبيئة المواتية، والشكل الأمثل لهذه البيئة هو وجود قدر كافٍ من الحرية والديمقراطية في الدولة تمكن المواطن من ممارسة حقوقه السياسية، إذْ أصبحت هذه الحقوق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثابتة لمواطني أية دولة وذلك بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه معظم الدول، وقد تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ وأصبح نافذاً عام ١٩٧٦. هي "حرية الإنسان في التعبير وحقه في اعتناق الآراء دون مضايقة" (المادة ١٩)، "الحق في التجمع السلمي" (المادة ٢١)، "حرية تكوين الجمعيات" (المادة ٢٢)، "الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق المواطن في أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة"[١٣] (المادة ٢٥)، إلى غير ذلك من الحقوق السياسية المختلفة التي نص عليها هذا العهد.

وقبل أن نخوض في تعريف المشاركة السياسية وأنواعها يجب أن نشير أولاً إلى أن طبيعة هذه المشاركة قد تختلف من بلد إلى آخر، وذلك لكونها تتأثر بطبيعة نظام الحكم القائم في كل بلد، ومدى ديمقراطية هذا النظام والظروف الداخلية والخارجية التي تعيشها الدولة، كما تتأثر بالخصائص الثقافية والاجتماعية التي تميز شعب كل دولة، وبسبب هذا الاختلاف فإن العوامل المحددة للمشاركة السياسية قد يختلف تأثيرها من بلد لآخر، لا بل أن العامل الواحد قد يؤثر إيجاباً على المشاركة السياسية في دولة ما ولا يؤثر عليها بالشكل ذاته في دولة أخرى، فإذا اعتبرنا مثلاً أن التعليم هو أحد العوامل المؤثرة في عملية التصويت للانتخابات، فإننا من الممكن أن نجد أن المتعلمين يقبلون على التصويت أكثر من غيرهم في دولة ما، أي يكون للتعليم أثر إيجابي على عملية التصويت (كلما زاد عدد المتعلمين في المجتمع ازداد الإقبال على التصويت)، بينما قد نجد بلداً آخر يقبل الناس فيه بكثرة على عملية التصويت برغم استفحال الأمية في هذا المجتمع (لا توجد علاقة إيجابية بين التعليم والإقبال على التصويت).

سنحاول في هذا الفصل تقديم إطار نظري يتضمن تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تعريف المشاركة السياسية.

المبحث الثاني: صور وأساليب وأشكال المشاركة السياسية للمرأة .

([13]) الطراونة، محمد سليم، (١٩٩٦). دراسات في حقوق الإنسان، عمان: مركز جعفر، ص ١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

(١-٢) تعريف المشاركة السياسية

(١-٢-١) المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية:

يأخذ مدلول المشاركة معنى إيجابياً قيمياً بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة وغالباً ما يشير اصطلاح المشاركة إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها وإداراتها للعمل السياسي، وإذا كانت هناك معانٍ متعددة للمشاركة، إلا أنه يمكن اختصارها في المعنى التالي:

تعني المشاركة: "إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه بالحياة في ظله"[١٤].

*** وأياً ما كان الأمر في تحديد مدلول المشاركة، فإنه يمكن القول بوجود خصائص ثلاث للمشاركة هي**[١٥]:

أ- **الفعل**: ويقصد به الحركة الفعالة، والأنشطة الإيجابية للجماهير لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة.

ب- **التطوع**: ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعاً واختياراً منهم، تقديراً منهم للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها إزاء قضايا المجتمع – ويتنافى مع هذا التحديد كل لون من ألوان الحشد أو التعبئة الذي يسوق الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه.

ومعنى ذلك أنه إذا كانت العادة قد جرت على اعتبار أن المشاركة تتم بطريقة سليمة فإن هذا الاعتبار يتجاهل نظرية الصراع وحقيقة الحياة الإنسانية، التي لا تقصر المشاركة على الطواعية بل قد تتم قسراً.

([14]) جمعة، سعد إبراهيم، (١٩٨٤). الشباب والمشاركة السياسية، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ٣١.

([15]) غانم، سيد عبد المطلب، (د.ت). المشاركة السياسية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- الاختيار: ويعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والدعم للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة.

والمشاركة لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة وفي كل الأوقات، بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من هذه الأنشطة والمجالات بقدر ما تسمح به استعدادات وقدرات وميول هؤلاء الأفراد، والمشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التفافاً حول أي نسق سياسي، على تعدد أساليبها واختلاف مستوياتها.

المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو الديمقراطية وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية[١٦].

أن اتساع فرص المشاركة السياسية تؤدي إلى الحد من عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فإن هذا يؤدي إلى الاستقرار العام للمجتمع، وبالتالي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة.

تعرف دائرة العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية على أنها:" الأنشطة التطوعية التي يشارك بها الفرد بقية مجتمعه في اختيار الحكام، وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل هذه الأنشطة في التصويت، البحث عن المعلومات، والمناقشات والجدل، وحضور الاجتماعات، والمساهمة بالمال، والاتصال بالشخصيات الرسمية، والعضوية في الأحزاب، وكتابة الخطب وإلقائها، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والدعاية والمنافسة لصالح حزب، أو لصالح المجتمع عامة[١٧].

([16]) عبد الوهاب، طارق محمد، (١٩٩٩). سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع، ص ص ١٤-١٦.

(2) Sills, L.D., (1968). International Encyclopedia of Social Sciences, Vol.11, 12, The Macmillan Co., The Free Press, N.Y. P.30.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف علي جلبي المشاركة السياسية على أنها:"العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية والمجتمعية، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم من خلال الأنشطة المباشرة أو غير المباشرة"[١٨].

أما هنتيجتون (Huntington) "فيعتبر اتساع نطاق المشاركة من أهم مميزات الدولة الحديثة انطلاقاً من أن أهم نواحي التحديث السياسي تتمثل في المشاركة السياسية للجماعات الاجتماعية المختلفة انطلاقاً من مبدأ حق المواطنة، وهو حق الأفراد في التعبير عن آرائهم ومواقفهم، وموافقتهم على أنظمة الحكم التي يعيشون في ظلها" [١٩]. وتخلص الباحثة إلى أن المشاركة السياسية هي أرقى صور الديمقراطية بكافة صورها وأبعادها وتعكس مدى وعي المجتمع بأهمية مشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

(٢-٢-١) المطلب الثاني: المتغيرات المؤثرة على المشاركة السياسية :

يرتبط موضوع المشاركة السياسية بالتنشئة السياسية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسلوك السياسي والأفراد، والتي سنتناولها:

(٢-٢-١-١) السلوك السياسي للأفراد:

لا تعد المشاركة السياسية سلوكاً فردياً فقط، فهي تصب في النهاية في الحياة العامة للمجتمع التي تتكون من مجموع نشاطات الأفراد في المجتمع لأن الأفراد في الجماعات هم الذين يقومون بالمشاركة السياسية، كما أن المشاركة السياسية مرتبطة بقناعة الفرد وإيمانه إذ تنعكس المشاركة السياسية من خلال سلوكيات معينة تمارس في المجتمع كالاشتراك في الجمعيات والانضمام للأحزاب وغيرها من مظاهر المشاركة السياسية[٢٠].

ليس من الضروري أن يكون الفرد منظماً سياسياً، أو واعياً فكرياً وأيديولوجياً، أو ملماً بكل قضايا بلده والعالم كي يصبح في مقدوره أن يؤثر على العملية السياسية أو يشارك في صنع القرار السياسي. فالواقع أن سلوك الفرد يؤثر دائماً، بشكل أو بآخر، على مسار العملية

([18]) جلبي، علي عبد الرازق، (١٩٨٢). الشباب والمشاركة السياسية، مجالات علم الاجتماع المعاصر، مصر: دار المعارف، ص ٣٠.

(2) Samuel, Huntington, P., (1968). Political Order in Changing Societies, N.Haven Yale Uni. Press, P. 31.

([20]) ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري، (١٩٩٤). موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ص ٤٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية أو على شكل الحياة للسياسة عموماً، بصرف النظر عما إذا كان هذا السلوك سلبياً أو إيجابياً. لكن النتائج المترتبة على السلوك السياسي للمواطنين هي التي تختلف فقد يصبُّ هـذا السلوك في اتجاه رئيسي واحد، وقد يتفرع إلى مسالك ودروب كثيرة ومتباينة المسارات.

وتتاح أمام المواطنين فرص للتأثير، بأشكال وطرق مختلفة، على العملية السياسية سواء بالمشاركة الإيجابية أو بالامتناع عن هذه المشاركة واتخاذ موقف سلبي. فقد يذهب المـواطن للإدلاء بصوته في الانتخابات أو لتسجيل رأيه في الاستفتاءات وقد يمتنع عن ذلك. وقد ينخرط المواطن في حزب سياسي أو في نقابة أو في جمعية أو في رابطة للدفاع عن مصالح أو قـيم مادية أو معنوية معينة، وقد لا يفعل ذلك. وقد يعبر المواطن عما يؤمن بـه أو عـن موقفـه المؤيد أو المعارض للسياسات الحكومية، بالكتابة في الصحف والظهور في وسـائل الإعـلام المسموعة والمرئية، أو بالتظاهر والإضراب، وقد يلوذ بالصمت أو بالهرب.

فالمشاركة الإيجابية من جانب المواطنين بالذهاب إلى صـناديق الانتخـاب، لاختيـار ممثليهم في النقابة أو في البرلمان أو حتى في النادي الاجتماعي، يساعد على فرز نخبة سياسة تعبر عن الشعب وتتحدث باسمه وتسهم من ثم في إدارة شؤونه في كافة المجالات وعلى كافة المستويات. وامتناع المواطنين، أو أغلبيتهم، عن ممارسة حقهم الانتخابي قـد يكـون رسـالة مقصودة تحمل معنى الاحتجاج على سياسة ما، أو تعبيراً عن عدم الاقتناع بجدوى الذهاب إلى صناديق الانتخاب كوسيلة لتغيير السياسات القائمة، أو حتى عن عدم اكتراث بالقـضية التـي تدور حولها، الانتخابات أو يستفتى رأي الشعب بصددها[٢١].

(٢-٢-١-٢) المشاركة والتنشئة السياسية:

يرتبط موضوع المشاركة السياسية بشكل مباشر بعملية التنشئة السياسية في المجتمعـات ويستخدم مصطلح التنشئة للإشارة إلى تلك العملية السياسية والتربوية والاجتماعيـة المتجـددة والتي يكتسب من خلالها الأفراد مجموعة المعارف السياسية والتوجهات الـسياسية والـسلوك السياسي بشكل عام، وتبرز المعارف السياسية مجموعة ما يكتسبه المواطن من معرفة بالنظام السياسي ومؤسساته وممارسته وسلطاته وكافة القضايا التي تتعلق بشؤون العامة بشكل عـام، ولقد اهتم الفكر السياسي منذ أقدم العصور بعملية المشاركة السياسية لارتباطها بشكل مباشـر بالانتماء السياسي، وقد أشار إلى ذلك هربرت هايمن (Heimen) في حديثـه عـن التنـشئة السياسية حيث وضح أن الفلسفة الإغريقية قد اهتمت بموضوع التنشئة السياسية، وقـد أرجـع

(21) نافعة، حسن، (٢٠٠٦). مبادئ علم السياسة، ط٢، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ص ص ١٩- ٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفيلسوف الصيني كونفوشيوس فساد نظام الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عدم قدرة الأسرة على تعليم الأبناء بقيم الفضيلة. من هنا فقد جاءت دعوته إلى تعليم الناشئة بشكل صحيح وسليم لتنشئتهم بما يساعد على خلق المواطنة الصالحة[٢٢].

أن هناك اهتماماً متزايداً بموضوع التنشئة السياسية في المجتمعات على اختلاف مستوياتها بهدف الوصول إلى تنشئة سياسية تخلق انتماء حقيقياً للمواطنين.

وترتبط المشاركة السياسية إرتباطاً وثيقاً بالتنشئة السياسية، وأن الفروق بين الأفراد في عمليات المشاركة والتصويت ترجع إلى عملية التنشئة السياسية، ذلك على الرغم من أن المشاركة ليست مجرد امتداد ولا مجرد نتاج للتنشئة.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع التنشئة السياسية فإن دراسة عملية التنشئة لا تزال بحاجة إلى جهود مكثفة من الباحثين، ذلك لأن التغير الاجتماعي يسير بخطى حثيثة في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية، الأمر الذي يتطلب متابعة هذا التغير وأثره على مشكلات التنشئة السياسية والشخصية، وعلاقة ذلك بالبناء الاجتماعي.

(٢-٢-٢-١) المشاركة السياسية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية:

أن المشاركة هي تعبير ونتاج لتفاعل الفرد مع طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وقد أظهرت معظم الدراسات أن هناك اختلافاً في مستوى المشاركة السياسية بإختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، لأن نسب المشاركة تزيد باضطراد مع مستوى التعليم والمستوى الاقتصادي، وهذا يفسر لنا إنخفاض المشاركة بالمجتمعات التي تزيد فيها نسبة الأمية أو الفقر، وقد أكدت ذلك الدراسات التي قام بها كثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، ومن أبرز الدراسات التي أظهرت ارتباطاً للمشاركة السياسية في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دراسة روبرت هيس (Robert Heis) ١٩٦٧ ودراسة سكوت (Scott) ١٩٨٠ والتي أظهرت أن للطبقات الاجتماعية تأثيراً مباشراً على المشاركة السياسية، ويؤكد فيربا (Ferba) ١٩٧٨ أن الارتباط القوي بين ارتفاع المستوى الاجتماعي الاقتصادي والانخراط في مستويات مختلفة من المشاركة السياسية هو مسألة عالمية وتأكدت في عدد كبير من بلدان العالم. إلا أن الارتباط بين هذا المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع والتصويت ينخفض في بعض البلدان حتى

(22) ظاهر، أحمد جمال، (١٩٨٦). اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٤، ع(٣)، ص ص ٤٣-٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصل إلى الصفر، ويرتفع في البعض الآخر، فعلى سبيل المثال الارتباط في الولايات المتحدة قيمته (٠,٢٤) وهو ارتباط متواضع بالمقارنة بين الارتباط بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع وأوجه المشاركة السياسية الأخرى[٢٣].

وترى الباحثة أن العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي له تأثير على انخفاض نسب المشاركة السياسية، ويمكن تفسير ذلك من خلال سعي الفرد أولاً إلى تلبية حاجاته الأساسية المتمثلة بالعمل ولقمة العيش، ويفسر ذلك نموذج ماسلو للحاجات الإنسانية إذ أن الفرد بشكل عام يسعى أولاً إلى تلبية هذه الحاجات الأساسية، وفي حال إشباعها فإنه ينتقل إلى حاجات أخرى، ويكون لديه استعداد للمشاركة في العمل السياسي، وقد تكون هذه النقطة مقصودة سياسياً إذْ نجد أن كثيراً من الأنظمة السياسية في العالم تعمل على إشغال المواطنين بشكل أساسي في البحث عن هذه الحاجات هادفة إلى تقليل مشاركتهم السياسية، وقد يفسر ذلك بانخفاض مستوى الثقافة السياسية والمعرفة السياسية والوعي السياسي لكثير من أفراد المجتمع حول أبعاد وأهمية المشاركة السياسية وتأثيرها على أوضاعهم المعيشية.

(23) عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(٢-٢) مفهوم وأهمية وأشكال المشاركة السياسية للمرأة

(٢-٢-١) المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية للمرأة :

إن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وما ينطوي علية هذا المفهوم من إشكاليات لارتباطه بكثير من المفاهيم كالتضامن والشراكة والمساواة والتمكين والسلوك السياسي، من هنا تبرز أهمية تحديد مفهوم واضح ومحدد لهذه المشاركة، وهذا يتطلب وضع مؤشرات تمكن من قياس فاعلية المشاركة السياسية للمرأة، إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تقتصر على تبؤ النساء لمناصب سياسية فقط بل في تنظيم أنفسهن في حركات وتنظيمات تهدف إلى التأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات.

على الرغم من الأهمية الكبيرة للمشاركة السياسية للمرأة إلا أن هنالك إشكالية مرتبطة بتعريف هذه المشاركة، ومن أهم تعريفات المشاركة السياسية تعريف فليب برو :"أن المشاركة هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ولكن لا بد أن يكون المؤدون لهذه النشاطات هم المواطنون"[٢٤].

يعرف الباحث روس (Ross) المشاركة السياسية للمرأة على "أنها اشتراك المرأة في النشاطات السياسية بمختلف صورها وأشكالها وذلك حسب ما يسمح القانون بإعطائه للمرأة من حقوق سياسية تؤهلها في الاشتراك في العملية السياسية' ويعرف مكليلاند (Mclilnd) المشاركة السياسية للمرأة على " أنها مدى مشاركة المرأة في السلوك السياسي، ويعتبر السلوك الانتخابي من أهم أنواع المشاركة والذي يشمل التصويت والترشيح والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين وغيرها من أشكال المشاركة السياسية التي تشترك المرأة بشكل مباشر فيها"[٢٥].

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن المشاركة السياسية هي: "محاولة الفرد (التابع السياسي) للتأثير على السلوك الملاحظ للمواطنين في المجتمع السياسي، أو التأثير على سلوك

([24]) النقشبندي، مصدر سابق، ص١٣.
([25]) عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفئة التي ينتمي إليها هؤلاء المتبوعون، ويشير هذا التعريف إلى فاعلين اثنين؛ الأول هو الأفراد التابعون والخاضعون وهم الطرف الأقل قوة، والثاني هو المتبوع والمتجسد بالقائمين على صنع القرار وهو الطرف الأكثر قوة، حيث يحاول الفاعل الأول التأثير في الفاعل الثاني".

أن معظم التعاريف التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية للمرأة تدور حول فكرة رئيسية تتجسد في أنها عملية تسعى من خلالها المرأة إلى التأثير على السلطة وذلك للحصول على بعض المكاسب السياسية، ومن أهمها حقها في أن يكون لها دور في العملية السياسية، وهنا يمكن القول أن مثل هذا الحق لا يقتصر على المستوى الفردي، وإنما يتجاوزه لتحقيق حق المجتمعات المختلفة في البناء الاجتماعي، وبما أن النساء يمثلن فئة كبرى في المجتمع، فلا بد أن ينسحب هذا الحق على حقهن في التمثيل والانتخاب لضمان تحقيق مصالحهن.

وقد ارتبط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بمفهوم التمكين السياسي في معناه العام هو "إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهشمة وتضعهن في مراتب أدنى"[٢٦].

والتمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً، وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه.

إن التغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات كما تتجه لإحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم ايجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص، ويعتبر النموذج المثالي للإجراءات هو ذلك الذي يأخذ بإدماج المجموعات أو الفئات المهمشة أو الأقل حظا في الإدارة العامة.

إن فكرة المساواة ذات بعدين، البعد الأول: يتمثل في المعاملة الرسمية المتماثلة أو المساواة الإجرائية بين الأفراد، والبعد الثاني: في المساواة الحقيقية، وبما أن البعد الأول يخرق على الدوام، على الرغم من وجوده في كافة القوانين والإجراءات، فان مفهوم المساواة

([26]) فريدة، غلام إسماعيل، (٢٠٠٥). التمكين السياسي للمرأة، مجلة قضايا المجتمع المدني، ٤ أيلول، ع(٢٥)، ص ٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعلية أو الحقيقية قد برز مؤخراً عبر مناهج متمايزة ومتداخلة، واقتنعت العديد من الدول بأنه حتى تتحقق النتائج المتساوية فعلاً فلابد لها من تطبيق تدابير ايجابية أو فرض حماية أو تقديم مساعدات معينة لتحقيق العدالة وتعويض المجموعات الأقل حظا عن الاختلالات المجتمعية، وبالتالي تمهيد فرص الاختيار أمامهم للوصول للموارد المجتمعية كالآخرين دون تمييز. انه مفهوم المشاركة العادلة أو الفرص العادلة[٢٧].

ترسم السياسات الحكومية لمنع التفرقة على أساس النوع أو الفكر ولتعزيز حرية الاختيار في أمور تتعلق بحياة الفرد وزيادة فرصه في الاختيار، ويشمل التمكين أيضا تزويد الفرد بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء القدرات تحت مشروعات متنوعة لمختلف الفئات المحتاجه لمواجهة التناقضات المحيطة.

(٢-٢-١-١) أهمية المشاركة السياسية للمرأة :

أشار تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة إلى إن قضايا المرأة أصبحت تشكل محوراً ومقياساً لتصنيف الدول وذلك من خلال مشاركتها في العمل السياسي ولقياس هذه المشاركة، وضعت مؤشرات محددة مثل: عدد المقاعد التي تحتلها نساء في البرلمان، ونسبة النساء في المناصب الإدارية العليا، ونسبة النساء في المهن والإدارة، وبالطبع فإن معظم الدول العربية – حسب هذه المؤشرات- تصنف في فئة متدنية.

وفي معظم الدراسات التي غطت المشاركة السياسية للمرأة العربية تم التركيز على نسبة تصويت النساء ونسبة الترشيح بالإضافة إلى نسبة النساء الفائزات بمقاعد برلمانية أو بمجالس محلية أو ما يطلق عليه مراكز اتخاذ القرار، وحسب معايير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تبلغ نسبة مشاركة النساء بمقاعد في البرلمانات العربية (٤%)، وتتراوح هذه النسبة بين صفر، كما في العديد من الدول الخليجية، إلى نسبة وهي (١٠,٨%) كما في العراق، أما بالنسبة للدراسات التي تمت عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، فيظهر العديد منها نسبة متدنية لمشاركة النساء في التصويت (٣٠% مثلاً في شمال مصر) وكذلك فيما يتعلق بالترشيح والفوز – ما عدا نسبة المرأة الفلسطينية والتي بلغت في عام ١٩٧٦ (٧٨%)، ووصلت إلى (٨٥,٧%) في الانتخابات التشريعية الأخيرة[٢٨]، ويتجاوب مع هذه النسب

([27]) المصدر نفسه ، ص ٦٥.

([28]) جاد، أصلاح، (٢٠٠٠)، نحو إظهار المشاركة السياسية للمرأة العربية، عمان: دار السندباد للنشر، ص٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعلقة بالمشاركة السياسية نسب لا تختلف عنها كثيراً فيما يتعلق بمساهمة النساء العربيات في النشاط الاقتصادي وفي القوى العاملة، ففي الأردن مثلاً لا تتخطى النسبة الـ (١٢%).

تبرز أهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال حجم ومستوى تأثير المرأة في العملية السياسية وطبيعة ما تقوم به من دور في العملية السياسية في حال مشاركتها، وتبرز أهمية دور المرأة في العملية السياسية من خلال قدرتها على تحقيق المصالح المرتبطة بها، وإبراز قضاياها، والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دوراً حقيقياً في عملية التنمية في المجتمع بشكل عام، ويجب أن لا يفهم وجود المرأة في هذه المواقع بأنه يخدم النساء فقط (ففي بعض الحالات قد لا تتحقق هذه الغاية)، ولكنه سوف يكون له تأثير إيجابي أكبر على جوانب المجتمع كافة، وليس في الجوانب المتعلقة بالمرأة فقط.

ومن المنظور التاريخي، فإن المجتمعات الإنسانية قد قاومت إعطاء المرأة حقوقها السياسية، أو إفساح المجال لمشاركتها السياسية بدرجات أقوى من معارضة هذه المجتمعات لدخول المرأة في المجالات الأخرى من الحياة العامة، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أنّ حقوق المرأة كانت تعتبر مطابقة لحقوق الزوج أو الأب[٢٩].

والمشاركة السياسية لها قيمة معنوية وإيجابية بحد ذاتها وفي الوقت ذاته، فإن الفروقات الجنسية في المشاركة السياسية تعكس علاقة القوة بين الرجال والنساء. فالموضوع الأساسي – إذا هو توزيع القوة بين الجنسين الذي يميل نحو المساواة في حالة زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبالرغم من أنه لا يوجد إطار نظري يفسر العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يعتقد بأنها تؤثر على مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية سلباً أم إيجاباً، أو ما نسميه بالعوامل المحددة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية[٣٠].

(٢-٢-٢-١) إشكالية المشاركة السياسية للمرأة إشكالية عالمية :

لقد شهد العالم على مدى العقدين الأخيرين اهتماماً دولياً خاصاً بقضايا المرأة، بدأ بتكريس عام ١٩٧٥م عاماً دولياً للمرأة، ثم تكريس عقد كامل انتهى بوضع إستراتيجية دولية، في مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥، للنهوض بالمرأة حتى العام ٢٠٠٠، وقد تسارع هذا الاهتمام

([29]) المصدر نفسه، ص ٣٠.

([30]) شتيوي، موسى، وداغستاني، أمل، (١٩٩٤). المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع بداية التسعينات واقتراب انتهاء العقد الثاني والاقتراب من العام ٢٠٠٠م، وكذلك مع تزايد القلق من استمرار ظاهرة التمييز ضد المرأة وتهميش دورها، وما يترتب عليه من هدر في الطاقة وتعطيل لقوى أساسية في عمليات التنمية الشاملة للمجتمعات، حيث بدأ العالم يدرك بوضوح أن من أهم العقبات التي تواجه خطط التنمية للمجتمعات، هي دور المرأة ومكانتها في المجتمع[١].

ولقد وضعت البرامج وعقدت الندوات الإقليمية والدولية بمشاركة الحكومات والمنظمات الأهلية حول جميع مواضيع وقضايا المرأة في المجتمع، وتكللت هذه الجهود بانعقاد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥م الذي خرج بخطة دولية شبه ملزمة للدول من أجل النهوض بالمرأة في المجالات كافة، وتولي هذه الخطة أهمية خاصة لمشاركة النساء في مواقع صنع القرار بنسب لا تقل عن (٣٠%).

ولإبراز الفروق بين الجنسين في عملية المشاركة السياسية والعوامل التي تؤثر على نسبة هذه المشاركة فقد أجريت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع والتي تظهر الاختلاف في مستوى المشاركة لأسباب تتعلق بجنس المشارك ومن أهمها[٢]:

- أجرى روس ١٩٨٦ مسحاً لـ ٩٠ مجتمعاً لفهم الميكانيزمات الاجتماعية المرتبطة بالمشاركة السياسية على أساس الجنس، وقد توصل إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- المشاركة السياسية النسائية متعددة الأبعاد.

٢- المشاركة النسائية الفعالة أكثر شيوعاً في المجتمعات ذات الدرجة العالية من الصراع والعنف الداخلي، وذات التماسك التنظيمي الذكرى والمنخفض.

٣- تشارك النساء أيضاً بشكل فعال عندما يسود في المجتمع نمط دافئ ودود لتنشئة الأطفال.

٤- هناك بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك بعض المتغيرات الثقافية تلعب دوراً في استبعاد النساء – بشكل مباشر أو غير مباشر- من كل أشكال المشاركة في كثير من المجتمعات.

---

[1] الحوراني، هاني، (٢٠٠٠). المرأة العربية والمشاركة السياسية، مؤلف جماعي، عمان: دار السندباد للنشر، ص٤٢.

[2] عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ص ٩١-٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وفي المسح الذي قام به بوث (Booth) ١٩٧٢ عن الفروق بين الجنسين في المشاركة السياسية وجد أن النتيجة التي تدعمت بشكل عالمي هي أن الذكور أكثر نشاطاً وأكثر سيطرة وأكثر عدوانية وأقل مسؤولية وأقل تعبيرية من الإناث، كما وجد أن الدراسات في المجتمعات الصناعية تظهر سيطرة مؤسساتية وميلاً أنثوياً للانصياع، وخاصة في المجتمعات منخفضة المكانة، فالذكور يستخدمون دائماً استراتيجيات استغلالية بينما تستخدم الإناث استراتيجيات انصياعيه، ويفسر "بوث" هذه الفروق بالعوامل البيولوجية والثقافية، ويقرر أنه ليس لدينا الكثير من المعلومات عن تأثير سيكولوجية المرأة، إلا أنه يفترض أن الفروق يمكن أن تكون راجعة بجذورها إلى العامل البيولوجي، أما التفسيرات غير البيولوجية للفروق الجنسية فهي تركز على التنشئة الاجتماعية، فالإناث يتعلمن أن يسلكن بشكل أموي تجاه أزواجهن وآبائهن، وبالتالي فإنهن يكن أكثر خضوعاً وانصياعاً وبالتالي فهن أكثر سلبية وأقل مشاركة[٣١].

- يؤكد جاروس (Jaros) ١٩٧٣ على الفروق بين الجنسين في النشاط السياسي والتوجه السياسي، ويرى أن ذلك يرجع إلى المراحل المبكرة، ففي السنوات الأولى من العمر يكون الذكور أفضل في معرفة المعلومات السياسية عن الإناث، وأكثر استعداداً للتغيير في توجهاتهم السياسية، وأكثر تطلعاً إلى تقييم الشخصيات السياسية، ومرد ذلك إلى نفوذ وسلطة الأب في الأسرة حيث يشجع الذكور – في بادئ الأمر – على الاعتداء والجرأة، بينما يكون الاتجاه نحو الإناث أن وظيفتهن الأساسية تتمثل في الاهتمام بأعمال المنزل، ويؤكد (جاروس) أن هذه الممارسات المبكرة تقل تدريجياً، وأن هناك تفاوتاً في الفروق بين الجنسين في النشاط السياسي طبقاً لدرجة تعليم المرأة وثقافتها، وقد وجدت فروق جوهرية بين الجنسين – على وجه الخصوص – في القرارات المتعلقة بالحرب واستخدام القوة، وذلك نتيجة ميل الإناث إلى المسالمة أكثر من الذكور.

- كما وجد (ناى) وزملاؤه ١٩٧٤ – في دراستهم على الدول (الولايات المتحدة – اليابان – النمسا - الهند – نيجيريا) – أن الذكور أكثر نشاطاً سياسياً من الإناث في

(31) فريدة، غلام إسماعيل، مصدر سابق، ص ص ٦٥- ٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الدول الخمس، إلا أن الفجوة بين الذكور والإناث كانت أكثر اتساعاً في الهند تليها اليابان والنمسا، بينما أظهرت نيجيريا والولايات المتحدة فروقاً أقل.

- ويرى (باري) و(مويسر) ١٩٩٠ أن التفاوت الخاص بالجنس في علاقته بالمشاركة أصبح ضئيلاً للغاية في بعض البلدان، فعلى سبيل المثال الفروق بين الجنسين في المشاركة في بريطانيا تكاد تكون معدومة، بل إنه في حالة إضافة بعض المتغيرات مثل العمر فإن الفروق تنقلب لصالح النساء في بعض الأحيان، وبصفة عامة تعتبر النساء في بعض الدول الأوروبية أكثر إيجابية في بعض الأنشطة الخاصة بالحملات الحزبية والعمل الجماعي.

- وفي البيئة العربية تؤكد "ضحى عبد الغفار" ١٩٩٣ أن عالم السياسة بمفهومه الرسمي لا يزال هو عالم الرجال، وأن المرأة تتسم بتبعيتها وسلبيتها، لذلك لا بد من الاهتمام بالأدوار السياسية غير الرسمية للمرأة.

- ويعزو "سديم العزى" ١٩٨٧ غياب النساء عن المشاركة والترشيح للانتخابات إلى الأسباب الآتية[٣٢]:

١- اصطدامهن بالإرادة السيئة لأجهزة السياسة المسيطر عليها من قبل الرجال.

٢- الأرضية الشعبية التي تجند أو يختار منها المرشحون المفضلون وهي تستبعد النساء بشكل أساسي.

٣- تواجه النساء مصاعب الارتباط السياسي بشكل خاص، لأن التقسيم التقليدي لأدوار كل جنس يؤكد على أن وظيفة النساء هي البيت.

٤- تكون للنساء رغبة أقل من الرجال في الارتباط بالمسرح السياسي، لأن التعويض المعروض يبدو لهم اقل جاذبية.

(٢-٢-٢) المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة:

تتأثر المشاركة السياسية باختلاف أشكالها بعوامل مختلفة، إذ تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر في

(32) عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثير من الأحيان نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، إلا أنه يمكن القول أن أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام هي :

أولاً: التنمية الاقتصادية:

ويمكن اعتبار التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى المعيشة في مختلف جوانبها، وهي في دول العالم الثالث عبارة عن عملية الانتقال من نمط الاقتصاد الزراعي أو شبه الزراعي إلى الاقتصاد الحديث (الصناعة، والتجارة، والخدمات)، ولذلك ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً مباشراً بتوسع الفرص التعليمية والحراك الاجتماعي، وتدعم تجارب الدول التنموية فرضية توسع الفرص لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة (العمل خارج البيت، والتعليم) وهذا يعني أنه من المفترض أن التنمية تقلل بالتحليل النهائي من الفجوة تدريجياً بين الرجال والنساء[٣٣].

وقد تعتبر التنمية في الجوانب الثقافية العامة كالقيم المرتبطة بالمساواة بين المرأة والرجل، والتركيز على أهمية تكافؤ الفرص بين الجنسين، وبالرغم من أهمية التنمية الاقتصادية في تغير مكانة المرأة في المجتمع، وأنها قد تكون قوة دفع محررة للمرأة، إلا أن التنمية الاقتصادية الرأسمالية، وبخاصة في العالم الثالث قد تؤدي إلى تدنٍ في مكانة المرأة، وذلك لأنها تعيد تقسيم العمل على أساس الجنس بين الرجل والمرأة، وتبدأ بتحديد العمل في البيت الذي هو بدون أجر بأنه عمل المرأة، والعمل بأجر خارج البيت، بأنه عمل الرجل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة عمل المرأة في البيت، وحصول المرأة على أجر متدنٍ خارج البيت قد يكون دليلاً على ذلك[٣٤].

ثانياً: الحكومة:

إن دور الدولة والسياسات الحكومية يصبح من العوامل المهمة والمؤثرة على موقع المرأة السياسي وبخاصة في الدول النامية، إذ تعتبر الدول المنظم الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وما زال دور الدولة هو الأساس والمؤثر الأكبر في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والقانونية بشكل عام، وهكذا تزداد أهمية الدولة إذا نظرنا إلى عدم المساواة بين الجنسين.

(1) شتيوي، وداغستاني، مصدر سابق، ص٨.
(2) المصدر نفسه، ص ٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن اتجاه الدولة من خلال مؤسساتها السياسية والقانونية والسياسات الحكومية المتعلقة بالفروقات السياسية بين الجنسين، قد يؤدي دوراً إيجابياً، وبالتالي يصبح وسيلة للتغير، أو دوراً سلبياً من خلال عدم اهتمامها أو عدم التزامها بالمساواة بين الجنسين، وبخاصة إذا أخذنا بالاعتبار التاريخ الطويل لعدم المساواة بين الجنسين في دول العالم الثالث بعامة والدول العربية والأردن بخاصة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: التنشئة الاجتماعية:

إن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تنقل من خلالها مجموعة القيم، والمعتقدات، والمعايير، والعادات، والقوانين من جيل إلى آخر ويتعلم من خلالها الأطفال السلوك المناسب في الثقافة التي ينتمون إليها، وتتعزز عملية التنشئة وتنغرس بالمعايشة والممارسة اليومية بحيث لا يمكن تغييرها بسهولة، وإن تم هذا التغيير، فإنه لن يكون – بالتأكيد – عبر جيل واحد.

إن موضوع التنشئة الاجتماعية موضوع مهم وحساس في نظرة المجتمع لموقع المرأة من القوة السياسية التي تكمن في القدرة على صنع القرار والتأثير على الآخرين، ولذلك فالتوقعات والسلوكيات المتعلقة بالقوة، ومحاولة الحصول عليها وممارستها، منحصرة في الرجال، وهي مرتبطة بمجموعة من الاتجاهات المجتمعية التي من أهمها ما يلي[٣٥]:

١- الاتجاهات السلبية نحو القوة وحساسية المجتمع لهذا المفهوم، وبخاصة عند ربطه بالمرأة، فأية سلوكيات لها علاقة بالحصول على القوة أو ممارستها تعتبر خارجة عن إطار الأنثوية، فالنظرة العامة كما أشار ستام ورايف ١٩٨٤ للمرأة هي كتابعة للرجل، ومكانتها الاجتماعية في جميع الثقافات تعتبر متدنية بالنسبة لمكانة الرجل مع تفاوت في مستوى هذه المكانة من ثقافة إلى أخرى، وإن السلوكيات المتعلقة بالقوة تعتبر من مظاهر الرجولة، وأية محاولات من المرأة لممارسة القوة تعد تمرداً على التوقعات الاجتماعية التي ترى أنه من غير اللائق القيام بمثل هذه السلوكيات، مما يضعها في موضع النقد والرفض من المجتمع، ويؤدي ذلك إلى الحد من محاولاتها للقيام بهذه السلوكيات.

وتكمن أهمية الاتجاهات والاعتقادات السائدة نحو القوة في قدرتهما على تحديد نوعية السلوك الذي يمكن أن ينشأ عنها، فبالاتجاهات الإيجابية يزداد احتمال ظهور هذه السلوكيات وتقلل منها، فالاتجاهات هي الطريقة التي ينظر الشخص بها إلى القوة، ومدى الفائدة المرتجاة من توافر هذه القوة واستخدامها.

٢- عدم التوازن في توزيع القوة لدى الجنسين راجع للنظرة السلبية للمرأة تجاه قدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالقوة، مما يحد من محاولاتها للحصول على القوة أو ممارستها، ويعود ذلك إلى الأدوار الاجتماعية التي حددت لها من خلال عملية

(1) شتيوي، وداغستاني، مصدر سابق، ص ص ١٠-١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنشئة الاجتماعية، تلك الأدوار التي تتصف بإنكار الذات، وتلقي القرارات، بينما تنشئة الرجل تؤهله للقيادة، واتخاذ القرارات مما يجعل من الصعب على المرأة الإيمان بقدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالخصائص المنوطة بدور الرجل.

(٢-٢-٣) المطلب الثالث: أشكال وأساليب المشاركة السياسية للمرأة:

أولاً: وأهم أشكال المشاركة السياسية للمرأة[٣٦]:

بعد الحديث عن مفهوم المشاركة السياسية، نتطرق الآن إلى أشكال هذه المشاركة السياسية للمرأة وتنحصر بما يلي:

١- تقلد منصب سياسي أو إداري.

٢- محاولة الحصول على منصب سياسي أو إداري.

٣- العضوية النشطة في المنظمات السياسية.

٤- العضوية النشطة في المنظمات شبه السياسية.

٥- المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات.

٦- مؤازرة منظمة سياسية (عضوية غير نشطة).

٧- مؤازرة منظمة شبه سياسية (عضوية غير نشطة).

٨- المشاركة في النقاشات السياسية العامة.

٩- الاهتمام بالسياسة.

١٠- التصويت.

في حين أن بعض العلماء المختصين يميزون بين شكلين من أشكال المشاركة السياسية:

الشكل الأول: والذي يشمل النشاطات المنظمة وهي[٣٧]:

- التسجيل في القوائم الانتخابية.
- التصويت.
- منظمات مجتمع مدني.

---

(1) برو، فيليب، (د.ت). علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص ٣٣٥- ٣٣٦.

(2) المصدر نفسه، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الانتساب إلى الأحزاب.

- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

- المشاركة المنظمة في الحملات الانتخابية.

الشكل الثاني : ويشمل النشاطات المؤقتة والتي تعبر عن موقف من قضية أو حدث وتتجسد بالأعمال الاحتجاجية كالاعتصامات والمظاهرات وأعمال العنف، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأشكال غير قانونية، بل قد يكون منها ما هو شرعي وقانوني كالتظاهر السلمي مثلاً.

والحقيقة أن هذا الشكل من أشكال المشاركة هو بمثابة التعبير عن السخط والاستياء من قبل فئة من الناس حيال سياسة معينة تنتهجها الحكومة، فإذا قام الأفراد بالانخراط بعملية المشاركة من خلال النشاطات الاتفاقية دون أن يحققوا رغباتهم فإن البديل الوحيد المتبقي أمامهم هو هذا النوع من المشاركة، حيث تكون أمام هؤلاء الأفراد مجموعة من الخيارات والتكتيكات الممكنة والمتاحة للتأثير على الحكومة.

ومن الممكن أن تتدرج المشاركة المؤقتة وتأخذ شكل المشاركة المنظمة حين يقوم الناخب بالتصويت للمرشحين الأكثر تطرفاً والأكثر عنفاً [٣٨].

تعد المظاهرات من أكثر النشاطات شيوعاً ضمن هذه الطائفة من أشكال المشاركة السياسية، وتوجد لها أنواع متعددة ومتنوعة هي [٣٩]:

المظاهرات المحركة: ووظيفة هذا النوع من المظاهرات هي إبراز قضية وفرضها احتجاجاً على إخفاء المؤسسات السياسية لها عن المسرح السياسي، ومن أمثلة هذا النوع من المظاهرات تلك التي يقوم بها أنصار المرأة.

المظاهرات الروتينية: وهي تهيئ للمنظمات فرصة للتعبير عن قدرتها على التعبئة إزاء قضايا اللحظة الراهنة، ومن أمثلتها المظاهرات النقابية لتحصيل حقوق العمال.

المظاهرات المقترنة بالأزمات السياسية الشاملة: وتنحصر مطالب هذه المظاهرات بالمحافظة على السلطات العامة أو إسقاطها.

---

(1) المصدر نفسه، ص ص ١٧٦-١٧٨.
(2) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد استخدام العنف أحد الأساليب المهمة التي يلجأ إليها الأفراد للضغط على الدولة، وعلى الرغم من أن البعض يستثني العنف من أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه فعلاً أو عملاً لا يتمتع بالصفة القانونية، إلا أنه يرى ضرورة تضمين العنف ضمن أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه يتفق مع الفلسفة التي تقوم عليها المشاركة السياسية، فهو نشاط يلجأ إليه الأفراد للتأثير على سياسة الحكومة حيال قضية معينة، كما أن الاعتبارات العملية والمتمثلة في استجابة صانعي القرار لمطالب مثيري العنف تعزز قناعتنا باعتبار العنف شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وقد سبق أن انتهجت بعض الحكومات سياسة مغايرة حيال قضايا معينة، وذلك بعد الاحتجاج العنيف الذي تقوم به بعض الجماعات داخل الدولة.

وسائل المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي:

تتعدد وسائل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية، ويذكر أساتذة علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية مستويات متباينة للمشاركة تتفاوت في ترتيبها حسب آراء كل منهم، ولكن يلاحظ بصفة عامة أن أهم وسائل المشاركة السياسية هي[٤٠] :

- **التصويت** : يمكن اعتبار التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة، والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم، وقد انتقد البعض اهتمام علم الاجتماع السياسي بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتبار أنه ليس دليلاً على إيجابية الفرد في الحياة السياسية، فكم من مسؤول سياسي تقلد منصباً رسمياً ولم يزد دوره عن دور الموظف العام، ويغالي عدد من السياسيين في إهدار قيمة حق التصويت كأهم وسائل المشاركة السياسية للمرأة، حيث يرى طه بدوي "أن إدلاء المواطن بصوته في الانتخاب لا يمثل البتة أسلوباً من أساليب المشاركة"[٤١]، ويعلل ذلك بأن الناخب إذ يدلي بصوته فإنه يؤدي عملاً يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية، من خلال اختياره لممثليه في السلطة التشريعية وتشكيل القوى الشعبية التي تؤثر في العملية السياسية.

---

(40) تتدرج مستويات المشاركة لدى علماء الاجتماع السياسي تدرجاً تنازلياً على النحو التالي:
١- تقلد منصب سياسي أو إداري ٢- السعي نحو منصب سياسي أو إداري
٣- العضوية النشطة في التنظيمات السياسية ٤- العضوية العادية في التنظيمات السياسية
٥- العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية ٦- العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية
٧- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة ٨- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية
٩- الاهتمام العام بالسياسة ١٠- التصويت في الانتخابات

([41]) بدوي، طه، (١٩٦٣). الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية، القاهرة: المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٢٨، ص ٣١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هذا القول يرد عليه بأنه إذا كان يرتبط بمفهوم الحياة السياسية للإسهام في خلق طاقات القوى الشعبية فإن هذه القوى غاية ما تصبو إليه هو تشكيل السلطات، ولا يتأتى ذلك إلا بالمنافسة فيما بينها من أجل كسب أصوات الناخبين من خلال التصويت الذي يعد أساس النظام الديمقراطي من كافة الوجوه المختلفة التي تشمل: تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويربط الكثيرون بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لإسناد السلطة، ويقولون: أنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن التصويت هو وسيلة اختيار الحكام وأساس عملهم، حيث يعد هو الوسيلة الأساسية الأولية التي يتم بها التعبير عن علو إرادة الشعب، وضرورة احترام حقوقه وحرياته[٤٢].

ويلي حق التصويت وسائل أخرى من وسائل المشاركة مثل عضوية الأحزاب السياسية، والنقابات ونشاط الجمعيات الأهلية، وإسهام الصحافة في توجيه الرأي العام وتكوين الوعي السياسي.

الانتماء للأحزاب السياسية: باعتبارها وعاء للمشاركة المستمرة تعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، كما تعد بمثابة حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين[٤٣]، ومن خلالها تتم الممارسة العادية اليومية لحرية الرأي. وبدون الأحزاب لا يمكن لرغبات الجماهير أن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة، ولا يستطيع المواطن أن يؤثر في الحياة السياسية معزولاً عن أقرانه، فالعمل الفردي لا يؤدي إلاّ إلى ضياع الجهود وتشتيت القوى[٤٤].

ومن هنا تظهر أهمية الحزب حيث يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، ويقوم بدور التثقيف السياسي الذي يمكنها من المشاركة[٤٥]، باعتبارها تعبيراً عن الرأي العام، فالرأي العام والنظام الانتخابي، ونظام الأحزاب تشكل جميعها ثلاثة أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فكل طارئ على النظام الانتخابي

([42]) الدرديري، هاني أحمد، (١٩٩٠). نظام الشورى الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص ص ٤٢٧ – ٤٢٨.

([43]) كامل نبيله، عبد الحليم، (١٩٨٠). الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، بيروت: دار الفكر العربي، ص٩٧.

([44]) المصدر نفسه، ص ٩٧.

([45]) الخطيب، نعمان أحمد، (١٩٨٣). الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص ٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي إلى إحداث تغيير مقابل في نظام الأحزاب، وبدوره ينعكس هذا التغيير في نظام الأحزاب مباشرة على التعبير عن الرأي العام[٤٦].

العضوية في النقابات: تعد إحدى قوى الديمقراطية في معظم المجتمعات تؤثر فيها وتتأثر بها، وبحلول القرن العشرين تقرر حق الاقتراع العام للعاملين بالنسبة لتشكيل نقاباتهم باعتبار أن هذا الحق يعتبر وسيلة هامة لتدعيم الديمقراطية، واستغلت النقابات العمل السياسي لتحقيق أهدافها المهمة باعتبارها وسيلة لا غاية[٤٧].

هذه النقابات تعد من أبرز قنوات المشاركة في العملية السياسية، حيث تقوم بدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يفعّل دورها عينياً بالنسبة للاحتياجات المعيشية لأعضائها، الأمر الذي يوفر لها قاعدة حقيقية تسمح لها بلعب دور في الحياة العامة.

الجمعيات الأهلية وبالأخص الجمعيات التي تعكس فعلياً مصالح قوى بذاتها حيث تقوم هذه النوادي بلعب دور أساسي في الحياة العامة، واشتغال هذه النوادي بالعمل السياسي ليس جديداً أو مستحدثاً، فالجامعات في كل بقاع الأرض تتشارك في صنع الحياة السياسية، فلم تعُد السياسة ترسم داخل دائرة مغلقة كما كان الحال في النظام البرلماني وإنما أصبحت السياسة ترسم على أرض واسعة تساهم فيها قوى عديدة، فبدلاً من الأحزاب والبرلمانات وجدت نواد ترسم البرامج السياسية [٤٨].

أن التطبيق العملي لعملية التصويت في الأنظمة السياسية ظهر منه عيب في الديمقراطية النيابية يتمثل في استقلال البرلمان تماماً عن الشعب والناخبين بعد انتخابه، ولذا ظهرت الديمقراطية شبه المباشرة كتطور لنظام النيابي، يتيح لجمهور الناخبين حق مشاركة النواب في مهمتهم الموضوعية بوسائل تختلف في ثقلها وقوتها[٤٩]، وتتباين في مظاهرها، ويبقى الاستفتاء الشعبي أهم مظهر من هذه المظاهر السياسية للمرأة.

حيث أن الباحثة قد وجدت صعوبة كبيرة في البحث عن تعريف المشاركة السياسية للمرأة كأحد المفاهيم السياسية في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية بشكل عام

([46]) المصدر نفسه، ص ٩٢.

([47]) البنا، جمال، (١٩٨٨). الحرية النقابية، ج٢، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف، ص ١٢٥.

([48]) الشرقاوي، سعاد، (١٩٧١). علم الاجتماع السياسي، ط١، مصر: دار النهضة العربية، ص ١١٢.

([49]) المصدر نفسه، ص ٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتعريفات المطروحة كانت إسقاطاً لموضوع المشاركة السياسية بشكل عام على قضية المرأة، وهنا تظهر فجوة كبيرة في عملية التفسير والتحليل لاحقاً.

وفي النهاية يجب الإشارة إلى أن الديمقراطية ليست مجرد كفالة للحريات الفردية، إنما جوهرية، أنها أسلوب للتنظيم السياسي، يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه والحريات الفردية وضماناتها تمثل مناخاً يكفل للتنظيم الديمقراطي فاعليته، فليست هذه الحريات هبة يمنحها الحاكم لشعبه، بل هي حق لكل امرئ يجب أن يحرص عليها، فهي أحد شروط البناء الديمقراطي، وليست البناء ذاته، كما أن ضمانها معلق ومرتبط وجوداً وعدماً بقيام هذا البناء[٥٠].

فالديمقراطية هي وحدها التي تمكن الشعب من امتلاك قوته وقدراته، وتمكنه من شحذ إرادته نحو المشاركة، في إطار المناخ الذي يموج بالحرية، وبما أن الديمقراطية تعني حكم الشعب، فإنها والمشاركة السياسية وجهان لعملة واحدة، لا بد من السعي لتوفيرهما في نفس الوقت، فكل منهما ينتفي وجوده في غياب الآخر، والمشاركة السياسية للمواطنين تجعل من الصعب على أية سلطة أو قوة أن تتجاهلها مهما طال الأمد.

وترى الباحثة هنا أن جوهر الديمقراطية هو مشاركة الأمة في الحياة السياسية، وأي ديمقراطية لا توفر المشاركة، ولا تستجيب لها استعلاء أو عناداً أو استكباراً هي طبعة مغشوشة من الأصل، وأن أقامت كل ما يخطر على البال من مؤسسات وأحزاب ولافتات تدعى الانتساب إلى الديمقراطية أو تؤكده بألف لغة وعنوان، وأي ديمقراطية تعتمد على رحابة الصدر، وما يسمى بالتسامح السياسي من جانب ولي الأمر هي ديمقراطية منقوصة وعرجاء، لأنها تعلق مصير الممارسة في النهاية على اعتبارات شخصية بحتة قد تحكمها الأهواء والأمزجة، وأي ديمقراطية تتعامل مع قضية المشاركة، أو مع المؤسسات المنوط بها الأمر باعتبارها عناصر مساعدة على إصدار القرار، قد يؤخذ بكلامها إن وافق الهوى أو يضرب به عرض الحائط إذا تعارض معه، وهذا لا يؤدي بالنهاية إلى مشاركة حقيقية بالمرأة وإنما إلى مشاركة صورية يضاف إلى ذلك وعلى الرغم من الجدل الكبير الذي أثاره موضوع المشاركة السياسية للمرأة على مختلف المستويات سواءً على الصعيد الدولي والإقليمي أو على مستوى الدول، وعلى الرغم من اهتمام الباحثين إلى أنه لا يزال هنا ضعف كبير على مستوى التعريف وصور المشاركة.

([50]) البشري، طارق، (١٩٨٧). دراسات في الديمقراطية المصرية، ط١، القاهرة: دار الشروق، ص ١٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد حاولت الباحثة في هذا الفصل تقديم إطار نظري يقدم تعريفاً للمشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة السياسية في العمل السياسي كجزء من هذه العملية، فموضوع المشاركة السياسية للمرأة من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والأنظمة السياسية نظراً لانتشار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية للمرأة في دول العالم المتقدمة والنامية مع الأخذ بعين الاعتبار نسب الفروق بين هذه الدول.

وقد تناولت أهم التعريفات التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة وأهميتها وإشكاليتها وأهم العوامل المؤثرة على نسب المشاركة وأشكال وأساليب المشاركة ومعوقاتها وقد خلصت إلى أن ظاهرة المشاركة السياسية للمرأة تكاد تتشابه من ناحية الأسباب والأساليب والمعوقات في كثير من الدول والتي تحتاج إلى إعادة نظر ليس في طبيعة هذه المشاركة وإنما في فهم حقيقة هذه المشاركة ومستوياتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

(٣-٣) المقومات والواقع والمعوقات للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العملية السياسية

تمهيد:

أن مقاربة موضوع المشاركة السياسية في العمل السياسي، ومن خلال الأطر المفاهيمية: السلطة، مؤسسات المجتمع المدني... الخ، تشير إلى هشاشة الدور النسائي وضعفه وتمحوره حول النخبة السنوية المتعلمة أو المثقفة التي ساهمت بواسطة الرجل وتحت مظلته في القيام ببعض الأدوار التي اشترطها بنفسه.

كما أنّ استعراض واقع مشاركة المرأة يدل على وجود أشكال جنينيه للمشاركة يجري تضخيمها أحياناً لتزيين الصورة، قد لا يعني شيئاً أمام تهميش دور الغالبية الساحقة من النساء الفاعلات حقيقة واللواتي لم يدخلن دائرة الضوء السياسي، أن تاريخ مشاركة المرأة في العمل السياسي في الأردن، مر بمراحل متعددة، ارتبطت بشكل أساسي بتاريخ العمل السياسي العام نفسه وتداول حالات الانفراج والتضييق التي عرفها المجتمع الأردني منذ تأسيس الكيان السياسي وحتى وقتنا الحاضر.

فعلى صعيد السلطة الرسمية، الدولة ومؤسساتها، لم تعرف المرأة المشاركة الفعلية قبل سنة ١٩٧٨، باستثناء تعيين لوريس حلاس سفيرة للأردن، وقد بدأت المشاركة الفعلية عندما تم تعيين تسع نساء في عضوية المجلس الوطني الاستشاري في دوراته الثلاث، ثم أشغال حقيبة وزارية من قبل المرأة سنة ١٩٧٩ كوزيرة للتنمية الاجتماعية، وفي عام ١٩٨٤ شغلت السيدة ليلى شرف منصب وزيرة الإعلام. أما المناصب العليا في الجهاز الإداري كمنصب المدير العام والأمين العام فلم يتحقق للمرأة مثل هذه المواقع، وبقيت نسب مساهمة المرأة في المواقع الإدارية المتقدمة في الجهاز الحكومي محدودة جداً، رغم المساهمة النسائية الواسعة في هذا الجهاز من خلال وزارتي الصحة والتعليم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد السلطة القضائية، لم يتحقق للمرأة أي شكل من أشكال المشاركة في الجهاز القضائي قبل عام ١٩٩٦، وذلك رغم الغطاء الدستوري الواسع النطاق والذي ينص على المساواة في تولي المناصب العامة وتكافؤ الفرص، إضافة إلى تأكيد الحقوق السياسية الذي عبر عنه سنة ١٩٧٤ بتعديل قانون الانتخابات ومنح المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية، وتلاه تعديل قانون البلديات سنة ١٩٨٢ ليعطي المرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية، إلا أن غياب المرأة عن هذا المجال استمر حتى عام ١٩٩٥، عندما فازت تسع نساء بعضوية مجالس بلدية، إحداهن بمنصب رئيس بلدية، والخلاصة أنه لابد من القول أن المشاركة السياسية تعطي فكرة أن هناك مساواة وان المرأة تتمتع بها ولا بد أن تتمتع بغير ذلك من حقوق.

والشأن السياسي شأن عام لا يمكن للفرد إلاّ أن يكون مؤثراً أو مشاركاً أو فاعلاً فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي، وفي ضوء هذا التعريف يمكن القول أن المرأة الأردنية التي حققت إنجازات كبيرة في أكثر من مجال وأثبتت جدارتها وقدرتها وكفاءتها على الصعيدين الخاص والعام ما زالت تشكل أقلية سياسية.وهي لا تنفرد في ذلك ولا تختلف كثيراً عن وضع النساء في بلاد العالم المختلفة، فقد دلت إحصائيات أعدتها الأمم المتحدة شملت (١٥١) دولة على أن معدل نسبة النساء في البرلمان عام ٢٠٠٠ كانت (٣٨,٨%) في بلدان الشمال الصناعي ١٥,٢% في بلدان أوروبا (بما فيه دول الشمال) و (١٣,٤%) بلدان أوروبا بدون دول الشمال، وفي بلدان أمريكا الجنوبية (٢,١٥%) وفي آسيا (١٤,٢%) وفي دول المحيط الهادي (١٣,٥%) وبلدان أفريقيا في جنوب الصحراء (١١,٧%) أما في الدول العربية فالنسبة هي (٣,٥%) فقط، والمعدل العالمي كان (١٣,٤%) في المجلسين معاً (النواب والأعيان أو ما يماثلهما) إذْ بلغ عدد البرلمانيين للعام ٢٠٠٤ (٣٤٠٨٧) منهم (٥٢٦٠) امرأة. وترأست النساء (٢٢) من برلمانات العالم هي برلمانات أثيوبيا، إسبانيا، أستراليا، بولندا، بيرو، جامايكا، جزر البهاما، السويد، فنلندا، كرواتيا، المكسيك، المملكة المتحدة، النرويج، الهند وهولندا[٥١].

ويتناول الفصل واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مقومات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

المبحث الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

([51]) تقرير أوضاع حقوق الإنسان في الأردن، (٢٠٠٤). تقرير أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الهاشمية خلال الفترة من ١-٦-٢٠٠٣ – ٣١-١٢- ٢٠٠٤، عمان: المركز الوطني لحقوق الإنسان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

المبحث الأول

(٣-١) مقومات المشاركة السياسية للمرأة

أن مراجعة بعض ما كتب عن هذا الموضوع يوضح أن هنالك فجوة بين الشعار والواقع وأن مشاركة المرأة ضعيفة في المجال السياسي والحكومي والتشريعي والحزبي والنقابي.

وهنا لا بد أن تبدأ الباحثة بداية جديدة وتسأل هل هنالك تطور ايجابي لصالح المرأة وأن هنالك الجديد سنوياً في موضوع مشاركة المرأة، وحتى يكون التحليل ايجابياً فأن الباحثة سوف تتحدث عن مقومات (Capabilities) مشاركة المرأة السياسية في الأردن ومن أهم هذه المقومات :

(٣-١-١) الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ (والقوانين المنبثقة عنه) :

لقد ساوى الدستور الأردني بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وقد برز ذلك في عدد من مواد الدستور أهمها المادة (٦) والتي نصت على المساواة وجاء فيها "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بين في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين".[١]

كما أكدت المادة (٢٣) من الدستور الأردني على حق الأردني (سواء أكان رجلاً أو امرأة في تولي المناصب العامة ومواقع صنع القرار إذ نصت المادة على ما يلي: (لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة والعمل حق لجميع المواطنين، وعلى الدولة توفيره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الأردني والنهوض به).

ويلاحظ في نصوص الدستور تأثراً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نجد أن الدستور تضمن معظم مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي سبق الدستور بأربعة أعوام فقط، وقد برز ذلك بشكل واضح في نص المادة (١٦) فقرة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي أكدت على حق الإنسان بدون أي قيود متعلقة بالجنس، القومية أو في الزواج وتكوين الأسرة.

[١] المادة (١)، الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاءت القوانين الأردنية منسجمة مع الدستور الأردني الذي كفل مساواة المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية (حقها في العمل، التعليم، الانتخاب... الخ) [٥٢]، وترى الباحثة أن معظم القوانين والتشريعات الأردنية التي صدرت بعد عام ١٩٩٠، وعودة الحياة الديمقراطية قد كانت إلى صالح المرأة ونتيجة لتوجه منح المرأة الأردنية حقوقها ورفع مكانتها السياسية وتفعيل مشاركتها في عملية التنمية فقد تم إجراء تعديلات على معظم القوانين والأنظمة التي تحد من مشاركتها في الحياة العامة وتعديلها وفق الدستور الأردني والتشريعات الدولية التي ضمنت الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تم تعديل كثير من القوانين ومن أهمها قانون العمل والتعليم والانتخاب وغيرها من القوانين ذات العلاقة، ولضمان حصول المرأة على حقها في التعليم كحق أساسي كفله الدستور، فقد تم التركيز على تعليم المرأة في كافة المراحل لضمان رفع نسبة تعليم الإناث في المملكة، حيث أصبحت المرأة تتساوى مع الرجل في الحصول على حقها في التعليم في كافة مراحله، وتصل نسبة تعليم المرأة إلى نسبة تعليم الرجل في كافة المراحل.

أما فيما يتعلق بحق المرأة بالترشيح والانتخاب، فقد بدأ التعديل لمصلحة المرأة الأردنية عندما منحت حقاً دستورياً سياسياً هاماً أهمها الانتخاب والترشيح، فقد صدرت الإرادة الملكية السامية في عام ١٩٧٤ بموجب قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم (٨) يمنح المرأة الأردنية حق الترشيح للمجالس النيابية. كما تم منح المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام ١٩٨٢ كناخبة ومرشحة، وشاركت المرأة الأردنية فعلياً في الانتخابات النيابية في عام ١٩٨٩ وما تلاها، وكذلك في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٥ وما تلاها.

كفل الدستور الأردني للمواطنين بشكل عام حق حرية الرأي والتعبير بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير في حدود القانون. وكما نص على حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون، وحقهم في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون، وهذه الحريات هي جوهر العمل السياسي بالمعنى القانوني للرجل والمرأة على حد سواء.

([52]) تقرير أوضاع حقوق الإنسان في الأردن، مصدر سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكد الدستور الأردني مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص إذ كفلت الدولة حق العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين الرجل والمرأة على حد سواء[٥٣]، وترك الدستور للقانون تنظيم عمل طريقة الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

وهذا يضمن للمرأة الأردنية والرجل حقوقهم السياسية، ويمنحهم حق الترشيح والانتخاب على مستوى الانتخابات المحلية والبرلمانية، وتوفير فرصة كبيرة للقيام بدور فاعل في مختلف المجالات الاجتماعية والتنموية[٥٤].

وبهذا تلاحظ الباحثة مدى اهتمام المشرع الأردني بالعدل والمساواة، إذْ لم يميز بين امرأة ورجل، وهذا ملاحظ من خلال كلمة "الأردنيين" الواردة في معظم مواده، والتي تشمل الجنسين الذكور والإناث، إلا أن التطبيق العملي للدستور وتفعيل مواده يتم من خلال القوانين والأنظمة التي لا تزال بحاجة إلى إعادة النظر في موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

(٣-٢-١) مبادرة الأميرة بسمة:

اهتمت الأميرة بسمة اهتماماً بالغاً بمشاركة المرأة وبصفتها رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة فقد شجعت على تعيين (٩٩) امرأة في عضوية المجالس البلدية والقروية في الأردن، وهذا شجع خمس عشرة امرأة على ترشيح أنفسهن في انتخابات ١٩٩٥ ونجحت عشر نساء واحدة منهن رئيسة مجلس بلدي.

وقد هدفت الأميرة بسمة من خلال هذه اللجنة إلى القيام بمعالجة أوضاع المرأة الأردنية وتصويبها وتفعيل مشاركتها في كافة الميادين الاجتماعية والسياسية والتنموية بهدف الوصول إلى مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف الميادين، وقد حددت أهداف اللجنة بما يلي:

١- العمل على تحسين مكانة المرأة في المجتمع الأردني ومشاركتها في كافة النشاطات الاجتماعية من خلال مختلف الهيئات والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى مشاركة اجتماعية فعلية للمرأة.

([53]) الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ مادة (١٦).

([54]) خزاعي، حسين، (٢٠٠٦). المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سيسولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت: جامعة الكويت، المجلد ٣٤، العدد٣، ص ١١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- زيادة دور المرأة في المجال الاقتصادي من خلال دعم النشاطات الاقتصادية للمرأة والمشاريع التي تشارك المرأة فيها بما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة الأردني، والذي ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني.

٣- تفعيل دور ومكانة المرأة القانونية من خلال مشاركتها في الجهاز القضائي والعمل القانوني بشكل عام ووضع التشريعات والقوانين التي تساعد على تفعيل مكانة المرأة ووضع القوانين والأنظمة التي تتيح المشاركة بمختلف جوانبها للمرأة الأردنية.

٤- العمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية بمختلف الجوانب المتعلقة بالعمل السياسي سواء بالنسبة لعمليات الترشيح والتصويت أو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

٥- وقد اشتملت هذه الإستراتيجية على عدة محاور تتعلق بالجوانب التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، وقد اعتمدت الحكومة الأردنية هذه الإستراتيجية في عام ١٩٩٣ ليتم تنفيذها من خلال المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ولتكون حلقة وصل واتصال بين قطاع المرأة ومتخذي القرارات على جميع المستويات.

وترى الباحثة أن لمبادرة الأميرة بسمة بإنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة دوراً فاعلاً في تنسيق كافة الجهود والقوى والجهات المشرفة على شؤون المرأة في المملكة، ولتكمل عمل هذه الجهات في محور واحد تكون هذه اللجنة مسؤولة عنه مما يساعد المرأة الأردنية على إيصال صوتها إلى مراكز اتخاذ القرار مما سوف يسهم في تحقيق أهداف اللجنة، وهي الأهداف التي تعمل كافة الجهات على تحقيقها. وترى الباحثة أن هذه اللجنة قد أخذت دورها نتيجة الدعم المباشر والإشراف المباشر من قبل الأميرة بسمة على أعمال اللجنة وتقييمها لهذه الأعمال بهدف تحسين الواقع الملموس لهذه المرأة، وليس أدل من ذلك من المشاركة الواسعة للمرأة الأردنية في انتخابات البلديات وغيرها من مشاركة المرأة الحقيقية في كثير من المراكز والجهات التي أصبحت المرأة الأردنية تشرف عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٣-١) قانون الانتخاب (نواب) :

منح الدستور الأردني المرأة حق المساواة (الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات). لقد دافعت المرأة عن حقوقها وسعت لتعديل وتغيير العديد من القوانين والأنظمة التي انتقصت من حقوقها. ومن أهم هذه القوانين قانون الانتخاب الذي أعطى المرأة حق الانتخاب والترشيح لمجلس النواب وشكل فرصة هامة في فتح آفاق مشاركة المرأة، لكن أحياناً تأتي التعديلات في غير صالح المرأة. جرت عدة تعديلات على قانون الانتخابات وأخرها عام ١٩٩٣ وهو قانون الصوت الواحد والذي اعتبر في غير صالح المرأة الأردنية.

وبالرغم من أن الدستور الأردني، لم يفرق بين الجنسين في ممارسة الحقوق السياسية، إلا أن المرأة الأردنية حُرمت ممارسة حقها الطبيعي كالرجل في عملية الانتخاب، حتى تم تعديل تعريف كلمة "الأردني" في المادة الثانية من قانون الانتخاب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠، بأنه كل شخص "ذكر أو أنثى" [٥٥]، بموجب القانون المعدل رقم (٨) لسنة ١٩٧٤، وبناءً عليه فإن القوانين اللاحقة بعد ذلك (هي قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٤، و (٢٢) ١٩٨٦، وجمعية القوانين المعدلة لها وهي قانون (١٥) لسنة ١٩٩٣، وقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧، وقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١)، قد منحت المرأة حق الانتخاب والترشيح، تفعيلاً للمادة (٦) من الدستور الأردني[٥٦]. وعملياً شاركت المرأة في انتخابات عام ١٩٨٤ لكنها لم تصل إلى مجلس النواب.

وجاء من التعديلات على قانون الانتخاب المؤقت الساري المفعول (قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ٢٠٠١) ما يمكن اعتباره إيجابياً وهو خفض سن الناخب إلى (١٨) سنة مما قد يضيف نسبة من الناخبات الشابات والناخبين الشباب الذين يتوقع أن يساهم في إيصال إعداد جديدة من الشابات على اعتبار أنه أيضاً أعطي فرصة جديدة للشباب والشابات.

كما أن زيادة عدد المقاعد إلى (١١٠) مقعد قد تسهم في إشغال النساء لعدد من المقاعد الإضافية كما يعزز التمثيل والتنوع. ومن الايجابيات أيضا إلغاء الاعتماد على وثيقة (دفتر العائلة) الذي كان يقيد أفراد العائلة في التوجه إلى مراكز الاقتراع واعتماد البطاقة الشخصية

([55]) القدومي، رحاب، (١٩٩٧). قانون الانتخاب، في محاضر ندوة المجتمع المدني وقانون الانتخابات النيابية، منشورات جامعة اليرموك، الأردن، ص ٢٩٩.

([56]) خزاعي، نادرة، (٢٠٠٥). حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات القانونية، جامعة آل البيت، ص ٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدلاً منه[٥٧]. وهذا يمنع ازدواجية الانتخاب وتكراره، وكذلك حصر الوفيات عن طريق الأحوال المدنية، ومنع أي تلاعب قد يحصل. كما أعطى القانون لأبناء أي دائرة الحق بالرجوع إلى الدائرة الخاصة بهم وتسجيل أسمائهم ضمن دائرتهم الانتخابية.

وبالرغم من أن القانون أسهم في بعض تفصيلات منها أن يكون من بين أعضاء اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات والبت في جميع الأمور التي تعرضها عليها اللجنة المركزية قاض من الدرجة العليا يسميه رئيس المجلس القضائي، وأن يشارك في اللجنة المركزية في كل محافظة رئيس محكمة البداية أو أحد قضاة الصلح في حالة عدم وجود محكمة بداية، وكذلك يشارك في كل دائرة انتخابية قاض، وتكليف لجان مشتركة قضائية وشعبية في الإشراف على الانتخابات، ومعالجة اقتراع الأميين بصورة تضمن سرية الاقتراع وحريته، وعلى الرغم مما ذكر من ايجابيات للقانون المؤقت فانه ما يزال يشكل عقبة أساسية في طريق وصول المرأة للبرلمان حين أبقى على مبدأ الصوت الواحد وسط المعوقات التي تحول دون وصول المرأة للبرلمان[٥٨].

وترى الباحثة أن تعديل قانون الانتخاب الحالي، وزيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة وفق مبدأ (الكوتا) سوف يكون مناسباً للمرحلة الانتقالية لحين تمكن المرأة من الوصول الفعلي لمقاعد البرلمان.

إن الأساس هو أن يكون حق الترشيح للمجلس النيابي حقاً مطلقاً يتساوى فيه جميع المرشحين، ونظام (الكوتا) يعني تخصيص مقاعد لقطاعات كعينة، وهذا النظام أثار جدلاً كبيراً بين القطاعات النسائية وبين الجهات المهتمة بوصول المرأة إلى البرلمان، وقد خضع لوجهات نظر متعددة منها المعارض ومنها المؤيد ومنها المعارض والمؤيد في وقت واحد، يرى المعارض أن تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان يخالف واقع الديمقراطية، وهو في الأصل حين خصص مقاعد للمسيحيين (والشركس والشيشان معاً) وبدو الوسط والجنوب قد خالف الدستور الذي ينص على مبدأ المساواة، وهو أيضا مخالف للديمقراطية لأن الترشيح يجب أن يبنى على الجنسية المبنية على الانتماء للوطن، فضلاً عن أن تخصيص الكوتا هو أسهل الوسائل للوصول بالمرأة إلى المقعد النيابي بغض النظر عن قدراتها وإمكاناتها، أي إنها قد تصل عن غير جدارة وبدون الانتخاب الحر، ثم إن وصولها لا يحل المشكلة، لأن البنية في

([57]) المصدر نفسه، ص ص ٣١-٣٢.
([58]) المصدر نفسه، ص ٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع ستبقى متخلفة عن فهم دورها في البرلمان [٥٩]، لذلك لن يدعم المجتمع توجهاتها وأداءها في النهوض به نحو الأفضل. فضلا عن أن المرأة ستبقى الأضعف في نظر الرجل لأنه سيكون صاحب الفضل في وصولها. إضافة إلى أن المرأة ستكون في البرلمان أقلية في مواجهة أكثرية من الرجال. ومن يعارض نظام (الكوتا) يرى أيضا أن على المرأة كي تصل إلى المجلس النيابي أن تفرض واقعا جديدا على المجتمع بحيث يعترف بقدراتها، وأن تقوم بأعمال مميزة تعرفها للمجتمع وكذلك تقدم برامج مدروسة خلال حملتها الانتخابية.

أما المؤيدون فيرون أن نظام (الكوتا) يحقق شمولية التمثيل لكافة شرائح المجتمع، لأن البرلمان صوت الشعب ويجب أن تمثل فيه جميع قطاعاته. وحيث إن المعوقات ما زالت كبيرة أمام المرأة للوصول إلى البرلمان، والتغلب على هذه المعوقات لن يكون سهلا وسريعا فالوعي الاجتماعي بقدرات المرأة على المشاركة في العمل السياسي وإثبات وجودها فيه لن يتغير في دورة برلمانية أو في عقد قادم، ولن يكون بدون أن تتاح لها الفرصة في أخذ مقعدها في البرلمان لتقوم بدورها وتثبت وجودها فيه، ولن تصله ما دامت المعوقات الكثيرة قائمة، ولا قبل للمرأة أن تتخطاها، وهي طالما حالت دونها ودون إثبات حضورها في المواقع العليا، لذا يجب أن تعطى مجالا في (الكوتا) لمرحلة انتقالية وحتى تنجح. فالفائزات من اللواتي سيأخذن أعلى الأصوات من بين النساء المرشحات[٦٠].

بدأ العمل بهذا القانون اعتبارا من ٢٠٠٣/٢/١٦. وتشكلت بقرار من وزير الداخلية في مركز الوزارة لجنة برئاسة حاكم إداري، وعضوية قاض يسميه وزير العدل، وأحد موظفي الدولة لا تقل درجته عن الثانية من الفئة الثانية، تكون مهمتها متابعة موضوع المقاعد النيابية الإضافية المخصصة لإشغالها من الفائزات من المرشحات والمحددة بمقتضى أحكام نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وعددها ستة مقاعد. ونص القانون على انه بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات ولإعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية ورفعها إلى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات، يحيل الوزير إلى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية[٦١].

([59]) الحباشنة، خديجة أبو علي، (٢٠٠٤). الكوتا النسائية والمسيرة الديمقراطية، قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد، ع (١٩)، ص ٢.

([60]) المصدر نفسه، ص ٣.

([61]) شرعان، فارس، إنجازات المرأة الأردنية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني .www.google.com

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها. وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون النظر إلى كون الفائزة من الدوائر المغلقة، مسيحية، شركسية أو شيشانة أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة.

وحسب القانون، إذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة باختيار المرشحة الفائزة، وبعد ذلك يعلن رئيس اللجنة الخاصة بصورة علنية أمام المرشحات أو المندوبين عنهن أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء.

وفي حال شغر مقعد مخصص للنساء في مجلس النواب فيملأ بالانتخاب الفرعي في الدائرة الانتخابية الخاصة لمن كانت تشغل ذلك المقعد وفقا لأحكام هذا القانون، وخلال مدة لا تتجاوز الستين يوما من تاريخ إشعار المجلس رئيس الوزراء بشغور المقعد على أن يقتصر الترشيح لملئه على النساء اللواتي تتوافر فيهن شروط الترشيح في تلك الدائرة.

كما صدرت الإرادة الملكية بالمصادقة على نظام معدل لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها، ونص النظام على إضافة ستة مقاعد إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، تخصص لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة الفائزات بهذه المقاعد.

وبذلك يصبح عدد أعضاء مجلس النواب مائة وعشرة أعضاء بعد إضافة المقاعد الإضافية الستة المخصصة للسيدات المرشحات. وتطبق أحكام هذه التعديلات مرة واحدة عند إجراء انتخابات أول مجلس نواب بعد نفاذ مفعول هذا النظام، ويجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار باستمرار العمل بأحكامها وتطبيقها لأكثر من مرة في انتخابات مجالس النواب اللاحقة إذا اقتضت ذلك متطلبات المصلحة العامة.

إن ما يبرر استمرار مواصلة النقاش حول عدم المساواة في نظام (الكوتا) هو أنه يمثل مخالفة للدستور الأردني الذي نص على تساوي المواطنين أمام القانون، وأن هناك ضعف الثقافة الحقوقية أو تقادمها وعدم استيعابها للفقه القانوني الدولي، إضافة إلى رفضها الأخذ أو الاستفادة من تجارب أخرى.

إن ما يفوت المعترضين على (الكوتا) هي أنها وسيلة أو آلية للعودة إلى الوضع الصحيح ألا وهو المساواة وتكافؤ الفرص الذي نادى به الدستور عن طريق التمييز الإيجابي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدريجي للقضاء على التمييز السلبي المخالف لمبادئ حقوق الإنسان، وفي مقدمتها المساواة بين المواطنين.

والواقع أن تخصيص حصة من المقاعد للنساء لا يتعارض مع روح الدستور ونصه. فالدستور الأردني استمد مواده من الدساتير العريقة في العالم المتقدم وراعى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنه أخذ بمبدأ (الكوتا) وترك تحديد مقاعد الدوائر الانتخابية والجوانب الإجرائية للقوانين العادية. وهكذا يساهم في تفعيل مبدأ المساواة التي هي أحد أهداف التنمية السياسية والديمقراطية، ويتدارك نقصاً ظهر في الحياة العملية، ولقد وصلت الباحثة إلى هذه النتائج، وأن نظام الكوتا النسائية يحقق مبدأ تكافؤ الفرص، والمشاركة السياسية للنساء، وهي مطلب تنموي ويعالج الخلل القائم والناشئ عن عدم مشاركة النساء، وكتبت الباحثة ما يلي: [أن التطبيق الحرفي لمبدأ المساواة يتعذر من الناحية الواقعية ولا يمكن تطبيق مساواة (١٠٠%) بسبب تعذر الانتخاب المباشر العام. إن فكرة توزيع المقاعد على الدوائر المحددة جغرافيا أو تخصيص مقاعد على أسس طائفية، أو عرقية أو التسامح مع الإخلال الجزئي بالتناسب بين عدد المقاعد والكثافة السكانية لأسباب تنموية هي جميعها اليوم مبادئ وأسس مقبولة في قوانين الانتخاب طالما أنها تتوخى تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وتلبي مصلحة وطنية] [٦٢].

إن توزيع الدوائر الانتخابية والعدد المحدد من المقاعد لكل دائرة هي شكل من أشكال الكوتا التي تراعي مبدأ شمولية وعدالة التمثيل، وتراعي وجود التعدد والتنوع في المجتمع. ولما كانت هذه الدوائر تتغير بين حين وآخر وعدد المقاعد يزداد، وكانت هذه إجراءات وآليات ووسائل لتحقيق المبادئ السامية كالعدالة والمساواة والمشاركة الأكبر، فإن مبدأ (الكوتا) يدخل في نطاق السياسات والآليات والإجراءات التي تتخذها الدولة انطلاقا من حاجات البلاد للتقدم والتنمية السياسية والانسجام مع روح العصر والمبادئ السامية لحقوق الإنسان وللاتفاقيات الدولية.

وقد شاركت المرأة الأردنية كناخبة ومرشحة لأول مرة، في عام ١٩٨٩م في انتخابات مجلس النواب الحادي عشر، حيث ترشحت (١٢) امرأة من أصل (٦٤٧) مرشحاً، أي بنسبة (١,٨٥%) من عدد المرشحين الإجمالي، ولكن لم تتمكن أي منهن من الفوز، أما في انتخابات مجلس النواب الثاني عشر عام ١٩٩٣م، فقد شاركت المرأة في الترشيح للانتخابات النيابية

([62]) البزري، دلال، (١٩٩٧). مشاركة النساء السياسية والديمقراطية، الجامعة اللبنانية، ص ٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بثلاث سيدات من بين (٥٣٤) مرشحاً، أي بنسبة (٠,٠٥٦%)، ورغم قلة عدد المرشحات في هذه الانتخابات إلا أنها شهدت وصول أول امرأة أردنية إلى مجلس النواب وهي السيدة توجان فيصل، وذلك على حساب المقعد المخصص للشركس (مقعد كوتا) [٦٣].

وفي انتخابات مجلس النواب الثالث عشر عام ١٩٩٧، شاركت المرأة بـ ١٧ مرشحة من أصل ٥٦١ مرشحاً، من مجموع المرشحين، إلا أن الانتخابات لم تسفر عن فوز أي مرشحة. بقي أن نشير إلى وصول امرأة واحدة إلى مقعد برلماني شاغر في مجلس النواب الثالث عشر، بسبب وفاة أحد الأعضاء النواب، وقد تم انتخابها من قبل الأعضاء في مجلس النواب[٦٤].

وفي انتخابات مجلس النواب الرابع عشر عام ٢٠٠٣، شاركت المرأة في الترشيح للانتخابات النيابية بـ ٥٤ امرأة، نجح منهن (٦) نساء، وفقاً لنظام "الكوتا النسائية" التي استحدثها قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٣، والتي سنفرد لها مبحثاً فيما بعد[٦٥].

(٣-٤-١) دور المجلس الوطني الاستشاري:

لقد بدأت مشاركة المرأة من خلال تعيينها في المجلس الوطني الاستشاري الأول الذي تشكل عام ١٩٧٨، وعينت فيه ٣ سيدات من أصل ٦٠ عضواً. أما دورته الثانية التي بدأت عام ١٩٨٠، فقد ضمت ٤ سيدات إلى عضويتها من أصل ٦٠ عضواً، والمجلس الوطني الاستشاري الثالث والذي تشكل في عام ١٩٨٣، فقد ضم في عضويته ٤ سيدات من أصل ٧٥ عضواً، إذاً أشرك المجلس الوطني الاستشاري المرأة الأردنية في دوراته الثلاث بنسبة (٥% - ٦,٧%)[٦٦].

(٣-٥-١) دور الحكومة:

ومن ضمن هذا التطور الإيجابي تجاه المرأة وإشراكها في الحياة السياسية، تم إدخال المرأة في الحكومة الأردنية، إذ شغلت السيدة إنعام المفتي عام ١٩٧٩، وزارة التنمية الاجتماعية ثم شغلتها مرة ثانية عام ١٩٨٠ مع نفس رئيس الوزراء عبد الحميد شرف ثم مع

([63]) عوض، بنان، (٢٠٠١). المرأة في الأردن، دائرة المطبوعات والنشر، ص ٣٦.

([64]) المحيسن، هنا، والحوامدة، محمد، (٢٠٠٣). الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٣- ٢٠٠٣، مركز الرأي للدراسات، منشور في جريدة الرأي، العدد (١١٩٤٦)، حزيران، ص ٤٨.

([65]) المصدر نفسه، ص٤٨.

([66]) بركات، لؤي، (٢٠٠٣). المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر ٢٠٠٣، رسالة مجلس الأمة، الأمانة العامة لمجلس النواب، المجلد ١٢، العدد (٥٠)، الأردن، ص ٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضر بدران مرة ثالثة عام ١٩٨٠ ثم جاءت السيدة ليلى شرف وزيرةً للإعلام عام ١٩٨٤ مع أحمد عبيدات، وقد قدمت استقالتها، ومن هنا غابت المرأة عن الساحة في مجلس الوزراء حتى تمَّ تعيين ريما خلف وزيرة للصناعة والتجارة عام ١٩٩٣، ووزيرة للتخطيط عام ١٩٩٥، وفي نفس هذه الوزارة عينت سلوى المصري وزيرة تنمية اجتماعية وأصبح في الوزارة سيدتان وفي وزارة عبد الكريم الكباريتي ١٩٩٦ بقيت ريما خلف وزيرة للتخطيط وشغلت هي نفس الوزارة مع عبد السلام المجالي عام ١٩٩٧، وفي وزارة عبد الرؤوف الروابدة ١٩٩٩ أصبحت ريما خلف وزيرة تخطيط ونائب رئيس الوزراء، وفي وزارة علي أبو الراغب عينت تمام الغول وزيرة تنمية اجتماعية، ثم حلت محلها رويدا المعايطة في وزارة علي أبو الراغب عام ٢٠٠٢م، وكانت رويدا المعايطة قد شغلت منصباً أكاديمياً هاماً قبلها وهو في الهاشمية قبل أن تتولى هذه الوزارة، وظلت روايدا المعايطة وزيرة في وزارة علي أبو الراغب التي تشكلت عام ٢٠٠٣م، وفي نفس هذا العام وعندما شكل فيصل الفايز وزارته في ٢٠٠٣/١٠/٢٥ فإنها ضمت ثلاث سيدات وهن[٦٧]:

١- علياء حاتوغ وزيرة للبيئة والسياحة والآثار.

٢- أمل الفرحان وزيرة للتنمية الإدارية.

٣- أسمى خضر وزيرة دولة وناطقاً رسمياً باسم الحكومة.

ويلاحظ أن تعيينات السيدتين عليا حاتوغ وأمل الفرحان لم يكن يحمل في طياتها هدفاً بحد ذاته بقدر ما راعي مؤهلات فالسيدتان تحملان شهادة الدكتوراه وتدرسان في الجامعة الأردنية وأسمى خضر محامية في القطاع الخاص.

(٣-٦-١) قطاع البلديات:

منح قانون انتخاب البلديات رقم (٢٩) لعام ١٩٥٥ وتعديلاته المرأة حق الترشيح والانتخاب عام ١٩٨٢م، ومشاركة المرأة في المجالس البلدية، لقد شهد العام ١٩٥٥ منعطفاً هاماً تجاه تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وذلك عندما تعّين مائة سيدة ضمن مجموع اللجان البلدية، وفي هذه الأجزاء ترشحت (١٩) سيدة للانتخابات، وفازت واحدة منهن برئاسة بلدية، فيما فازت (٩) أخريات بعضوية مجالس بلدية، وتم تعيين (٢٣) سيدة في عدد من المجالس

(67) المقداد، محمد، (٢٠٠٦). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، نيسان ٢٠٠٦، المفرق: جامعة آل البيت، الأردن، ص ١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدية، ومع تكرار التجربة عام ١٩٩٩، زاد عدد المرشحات في الانتخابات وبلغ (٤٣) مرشحة نجحت منهن (٨) سيدات بعضوية مجالس بلدية، وتلا ذلك تعيين (٢٥) سيدة في عضوية المجالس البلدية[٦٨].

(٣-٧-١) الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٩١م:

تم في ١٠ نيسان ١٩٩٠ تشكيل لجنة ملكية لصياغة الميثاق الوطني، وأنجزت اللجنة الميثاق وتمت الموافقة عليه بتاريخ ٩ حزيران ١٩٩١، "ويعد الميثاق الوطني رؤية مستقبلية متكاملة لتنمية طاقات الإنسان الأردني في الإبداع والتجديد، وخطوة متقدمة نحو تحرير العمل الوطني العام من الشك والجمود، وتطوير المشاركة الشعبية، وممارسة التعددية السياسية، تقوم على أساسها تنظيمات وأحزاب وطنية، تلتزم بالدستور والشرعية وتؤمن بالنهج الديمقراطي وتحترم قواعده"[٦٩].

وقد عبرت الفقرة الثامنة من الفصل الأول عن المساواة وجاء في النص أن :"الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"[٧٠]،ونصت الفقرة (د) من ضمانات النهج الديمقراطي على :"تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز".

ينص الميثاق الوطني في المادة الثالثة على ضمانات النهج الديمقراطي وتحقيق التعددية السياسية والالتزام بالمبادئ التي تراعي قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام للتنظيمات والأحزاب السياسية الأردنية وضمان الحريات السياسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي.

لقد اعتبر الميثاق أنّ الأردنيين سواء رجال أم نساء متساوون في الحقوق والوجبات وأعتبر أن من الحقوق الأساسية التي يجب يتمتع بها المواطنين حق المشاركة السياسية في العمل السياسي، وأن من متطلبات العمل الديمقراطي هو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة لانعكاس ذلك على العملية الديمقراطية في الأردن. وهكذا من ناحية النص فإن الميثاق ركز

([68]) المحيسن، جهاد، (٢٠٠٣). قراءة نقدية في واقع المرأة السياسية على ضوء الانتخابات النيابية ٢٠٠٣، مركز الرأي للدراسات، عمان، دراسة منشورة في جريدة الرأي، العدد (١٢٠٤١)، ٥ أيلول، ص ٤.

([69]) انظر: كلمة السيد أحمد عبيدات، رئيس اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، عمان: جريدة الرأي، ٣١ آذار ١٩٩١.

([70]) الميثاق الوطني الأردني، (١٩٩١). عمان: منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المساواة. عملياً لم يظهر له تأثير مثل تأثير دور رئيس الوزراء الذي يختار المرأة في حكومته مباشرة.

(٣-٨-١) قانون الأحزاب:

تعد الأحزاب السياسية جزءاً من الحياة السياسية في المجتمع المدني، وترتبط إرتباطاً مباشراً بعمليات التنمية السياسية، لما لها من دور كبير في عمليات التنظيم والتعبئة وخلق الوعي السياسي، فهي تساهم في تفعيل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشاركة شرائح المجتمع المختلفة[٧١].

ينظم العمل الحزبي في المملكة "قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢" وتنص المادة (٤) من القانون، على أن :"للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب الطوعي لها وفقاً لأحكام القانون"[٧٢]. وقد حدد القانون "الأردنيون" وفقاً لما ورد في الدستور الأردني.

أما تعريف الحزب كما ورد في المادة (٣) من قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م فهو: "الحزب كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقا للدستور وأحكام القانون، بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة"[٧٣].

إن مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، إن لم تكن غائبة تماماً فقد كانت في حدودها الدنيا، مقارنة مع بعض الدول العربية، وعلى الرغم من أن صدور قانون الأحزاب ١٩٩٣، قد أعطى الشرعية لإستئناف العمل الحزبي العلني، والذي كان من المفترض أن يؤدي إلى تنشيط وتفعيل العمل الحزبي في الأردن، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على الحياة الحزبية، وبالنسبة للمرأة فقد جاء مشاركتها ضعيفة ومحدودة نسبياً، فكانت نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها (٦,٥%)، وبعد تأسيس الأحزاب، لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في الهيئات القيادية عن (٣%) ولم تتبوأ أي امرأة منصب أمين عام حزب[٧٤].

([71]) انظر: صدى المجتمع المدني في الأردن، (٢٠٠٤). مجلة قضايا المجتمع المدني، العدد التاسع عشر + العشرون، ص٦٠.

([2]) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية www.clctionsjo.com بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٨.

([73]) عساف، نظام، مصدر سابق، ص ٥٤.

([74]) ربابعة، غازي، (٢٠٠٣). مشاركة المرأة في الحياة السياسية، عمان: الجامعة الأردنية، ص ٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن وجود التشريعات التي تعترف بحقوق المرأة، لا تعني مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية، فعلى سبيل المثال إن اكتساب المرأة حق العمل لا يوصل المرأة إلى إكتساب السلطة أو الاستقلال داخل الأسرة، بل العكس أحياناً يزيد هذا الوضع من أعبائها إذ تزيد مشاغلها فهي مسؤولة في المنزل ومسؤولة في الحياة السياسية وهذا يضعف حصولها على ثمار جهدها ويزيد أعباءها[٧٥]. إذ تزيد مشاغلها فهي مسؤولة في المنزل ومسؤولة في الحياة السياسية وهذا يضعف أداءها.

وترى الباحثة أن هناك تقصيراً في المبادرة الحكومية في إلحاق المرأة بالأعيان وأن فشلت في الوصول إلى مجلس النواب لأسباب خارجه عن إرادة الحكومة فإن التقصير في عدم وصولها إلى الأعيان يرتبط بالحكومة التي تأخرت بالاستعانة بالمرأة في مجلس الأعيان طوال هذه السنين علماً أن كثيراً من النساء قدمن خدمة للمجتمع الأردني وحُزن على ثقة الشعب ولكن لم يتم تعيين واحدة في الأعيان.

(٣-٩-١) الإستراتيجية الوطنية للمرأة:

لمواجهة ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن وإستجابة من الحكومة لمتطلبات المرحلة الحالية فقد تم العمل على وضع إستراتيجية وطنية محددة الأهداف لتفعيل ووضع خطط لزيادة نسب المشاركة النسائية في الحياة السياسية في المملكة من خلال الإستراتيجية التي انطلقت من روح الدستور الأردني وتوجهات المجتمع نحو إعطاء المرأة الأردنية كامل حقوقها السياسية.

تنطلق الإستراتيجية الوطنية للمرأة بشكل رئيسي من أحكام الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني، وترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع العربي الإسلامي ومبادئ حقوق الإنسان. وأن دور المرأة ومكانتها، تشريعياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، هما نتاج عملية تطور ونمو شاملين على المستوى الوطني مما يستدعي بذل جهود إيجابية منظمة لدفع عجلة التغيير بما يسهم في تفعيل دورها، والارتقاء بمكانتها في المجتمع وإزالة جميع مظاهر التمييز ضدها.وتتكامل الإستراتيجية الوطنية للمرأة مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة بأبعادها المتعددة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتستفيد من الاستراتيجيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

([75]) عقيلي، مازن، (٢٠٠٥). التنمية السياسية في الأردن، دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الخامس، العدد (١)، ص ٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف هذه الإستراتيجية إلى توعية المجتمع الأردني بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية، وبالحاجة إلى تطوير التشريعات والقوانين التي تتعلق بدورها في الأسرة والمجتمع وتعزيز هذا الدور بشتى الوسائل وسن التشريعات أو تعديل النافذ منها، بما يساهم في إلغاء مظاهر التمييز ضد المرأة في المجالات المختلفة، ويعزز دورها في بناء المجتمع وتقدمه[٧٦].

ومن الإجراءات المتبعة السعي لتعديل القوانين والتشريعات التي تمس مصالح المرأة وحقوقها، لإزالة مظاهر التمييز ضدها، وتعزيز دورها في المجتمع، وتحسين مكانتها فيه، ويشمل ذلك قوانين الجنسية والأحوال المدنية والتقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والعمل والنقابات المهنية استخدام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري لتوعية المجتمع بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، بالقضايا الشرعية والقانونية التي تهم المرأة، وبالإجراءات اللازمة لممارسة حقوقها في المجالات المختلفة، ويشمل ذلك عقد الورشات والندوات وإعداد النشرات والمطبوعات.

وفي المجال السياسي تسعى الإستراتيجية **إلى** تطوير مساهمة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة، ومشاركتها في رسم السياسات الحكومية، وإشغالها للمراكز القيادية العامة.التوعية بأهمية زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لتعزيز المسيرة الديمقراطية والتطور الاجتماعي[٧٧].

وأهم إنجازات اللجنة كانت تشكيل أول لجنة قانونية في مجلس النواب لاستعراض القوانين والتشريعات الأردنية المتعلقة بالمرأة ودراساتها بهدف العمل على تصويب أوضاعها، وقد قدمت اللجنة مقترحات تعديلية لقانون العمل الأردني، وقانون التقاعد الأردني ونظام الخدمة المدنية وقانون المالكين والمستأجرين، ولمتابعة هذه المقترحات قامت اللجنة بالتنسيق مع وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي بمناقشة مقترحات اللجنة القانونية لإدراجها في القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي ولا يزال القانوني قيد الدراسة في مؤسسة الضمان الاجتماعي.

تلاحظ الباحثة أن الاستراتيجية الوطنية جاءت متوافقة مع قيم المجتمع الأردني وعاداته والدستور الأردني، وأنها وضعت أسساً محددة للعمل على تطوير وتحديث كافة القوانين

([76]) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، www.hrw.orgK بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٩.

([77]) الخطيب ، جمال، الوضع الراهن للمرأة الأردنية (العوائق والفرص)، منشور على الإنترنت www.clctionsjo.com بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأنظمة المرتبطة بالمرأة، وأنها جاءت لتكمل عمل كافة الجهات العاملة في مجال حقوق المرأة، وتهدف بشكل أساسي إلى تفعيل مساهمة المرأة الأردنية في التنمية نظراً لما يمكن أن تساهم به من دور رئيسي في المجتمع الأردني.

(٣-١٠-١) المواثيق الدولية التي يلتزم بها الأردن في مجال المشاركة السياسية للمرأة:

أكد ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على الحقوق الأساسية للإنسان، كما أكد على كرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، كما أن أهداف الأمم المتحدة كما هو وارد في المادة الأولى من الميثاق هو تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات العالمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع دون تمييز، وتنص المادة الثامنة من الميثاق على أن :"لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد بها جواز اختيار النساء والرجال للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"[٧٨].

وألزم الميثاق بكفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز بينهم بسبب العرق (الجنس) أو اللغة أو الدين، وقد تعهدت الدول الأعضاء بالقيام منفردة أو مجتمعة باتخاذ عمل مشترك لتحقيق الأهداف المنصوص عليها ومن هذه المواثيق:

أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان:

لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المساواة بين الرجل والمرأة حيث نص في ديباجته على أن :"إن شعوب الأمم قد أكدت في الميثاق على من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن تدفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"[٧٩].

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تم إعادة ذكر هذا التأكيد من جديد في المادة (٢) من الإعلان:"لكل إنسان حق للتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي

([78]) المادة (٨) من الميثاق.
([79]) انظر: ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء"[٨٠].

كما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته الثالثة على المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وورد أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته الثالثة، المساواة ما بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، كما تحدد المادة (٢٦) من العهد، المساواة أمام القانون، وتلغي أي تمييز قائم على النوع الاجتماعي ".

ب- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة لعام ١٩٥٢:

قررت الأطراف المتعاقدة إبرام هذه الاتفاقية، رغبة منها في إعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الاتفاقية كما نلاحظ من عنوانها، أنها خاصة بالحقوق السياسية للمرأة، كحق النساء بالتصويت في جميع الانتخابات العامة بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون وجود أي تمييز، وللنساء الأهلية في ممارسة حق الانتخاب لدى جميع الهيئات المنتخبة عن طريق الاقتراع العام في ضوء التشريع الوطني، بشروط متساوية دون تمييز[٨١].

ومن الواضح أن هذه الاتفاقية قد نبهت المجتمع الدولي، إلى نقطة أساسية وفي غاية الأهمية، ذلك أنه على الرغم من أن الاعتراف بحق النساء في التصويت، فإن مجرد الاعتراف بحد ذاته غير كافٍ لضمان مشاركة حقيقية فاعلة للمرأة في العملية السياسية، لذا يقتضي من الدول المصادقة عليها حتى تكفل للمرأة هذا الحق أي حق الانتخاب وشغل الوظائف الحكومية، ورأت أن ذلك يحقق عن طريق إدراج النساء على قوائم المرشحين، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الإيجابية التي تكفل ذلك[٨٢]. وقد انضم الأردن إلى هذه الاتفاقية في ١٩٩٢/٧/١، دون أية تحفظات على موادها.

جـ- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لسنة ١٩٧٩:

وقع الأردن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) في ١٩٨٠/١٢/٣ وصادق عليها في ١٩٩٢/٧/١، ولكنه تحفظ على المادة ٢/٩ والمتعلقة بمنح

([80]) المادة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م.

([81]) الدقاق، محمد سعيد، ووزير، عبد العظيم، (١٩٨٨). الوثائق العالمية، بيروت: دار العلم للملايين، ص ٢٨٩.

([82]) المصدر نفسه، ص ص ٢٨٩- ٢٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرأة حقا متساويا مع الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها، إذ ينص قانون الجنسية الأردني وتعديلاته رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ في البند (٢) من المادة ٩ على أن " أولاد الأردني أردنيون أينما ولدوا". وقد أوضحت المصادر الرسمية أن قانون الجنسية هذا تحكمه ظروف سياسية تحتم على الحكومة اتخاذ مثل هذا القرار. كما كان الأردن قد وقع على اتفاقية عدم جواز ازدواجية الجنسية فيما بين مواطني الدول العربية كما تحفظ على المادة (٤/١٥)من اتفاقية (السيداو) والمتعلقة بمنح المرأة حقا متساويا مع الرجل فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم، وتحفظ أيضا على الفقرات (ج، د، ز) من المادة (١٦) منها والمتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية والمادة (١٥) الفقرة (٤) من الاتفاقية المتعلقة بالمساواة بالأهلية القانونية والأهلية المدنية، تنص الفقرة (٤) من المادة على :"تمنح الدول الأطراف المرأة والرجل نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيارهم محل سكناهم وإقامتهم"[٨٣]، فهذه الفقرة مخالفة لتعاليم الإسلام، الذي يحرم على المرأة السفر وحدها.

المادة (١٦) من الاتفاقية والمتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية. الفقرة (٣) منها :"نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وفسخه"[٨٤].

وبالرغم من تحفظات الأردن المذكورة أعلاه، إلا أن الأردن قام بأخذ العديد من نصوص الاتفاقية بعين الاعتبار، وتم تعديل مجموعة من القوانين بناء عليها. فمثلا المادة (٣) من الاتفاقية تبلورت من خلال إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بقرار من مجلس الوزراء عام ١٩٩٢كمنظمة شبه حكومية معنية بالرصد والمساءلة الوطنية فيما يتعلق بقضايا المرأة.

كما تم تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة كمؤسسة أهلية تعنى بحماية المرأة والطفل. و يعتبر تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣ كمؤسسة وطنية مستقلة تتولى مهام رصد أوضاع حقوق الإنسان في الأردن و العمل على مجابهة التمييز بكافة أشكاله، تعزيزا لآلية الرصد والمساءلة الوطنية حول قضايا المرأة. وسيتم الإشارة إلى بعض التعديلات الأخرى في الجزء المتعلق بالتشريعات الوطنية.

([83]) مادة (١٥) من الاتفاقية.

([84]) مادة (٦) من الاتفاقية، حول هذه التحفظات انظر: UN, Multilateral treaties deposited with the Secretary General State at 31. December, 1993, New York, 1994, P. 193.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تقدم الأردن بتقريرين إلى لجنة السيداو في عام(١٩٩٤، ١٩٩٨). والتقرير الثالث والرابع قدم (٢٠٠٥) ويرى التقرير أن هناك جوانب مثيرة للقلق، وأنه يجب التركيز على العادات والتقاليد التي تؤثر على نظرة المجتمع للمرأة، وأكدت على ضرورة إقرار قانون يجرم العادات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. كما أوصت اللجنة بأمور خاصة منها :تعديل قانون الجنسية، تعديل قانون العقوبات فيما يخص جرائم الشرف، وأخذ التدابير اللازمة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، وهذه الملاحظات تتقاطع مع ملاحظات لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول تقرير الأردن فيما يخص وضع حقوق المرأة [٨٥].

أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم تستكمل بعد إجراءات المصادقة الدستورية وعليه فإنه لا يمكن الاحتجاج بها أمام القضاء .

كما بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في إطار المساواة بين الرجال والنساء، إذ أشرفت على الكثير من المؤتمرات التي هدفت أولاً إلى تحديد العقبات التي حالت دون مشاركة المرأة بصورة كاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وثانياً إلى وضع خطط مستقبلية تلتزم بتنفيذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، لتفعيل دور المرأة سياسياً، وكان في طليعة هذه المؤتمرات المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥، والمؤتمر الثاني في كوبنهاجن عام ١٩٨٠، والمؤتمر العالمي الثالث في نيروبي عام ١٩٨٥، والمؤتمر العالمي الرابع في بكين عام ١٩٩٥، الذي أكد على تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية ومشاركة المرأة الكاملة في جميع جوانب الحياة بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، كما أكد على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأكد على الدور السياسي للمرأة وضرورة مشاركتها مشاركة فعالة في عملية صنع القرار، وتمثيلها في برلماناتها الوطنية بنسبة لا تقل عن ٣٠%.

وقد اعتبر مؤتمر بكين محطة هامة ومتقدمة في مسيرة المرأة العالمية، إذ جاء تعبيراً عن اهتمام العالم بقضايا المرأة، وإجماعاً على ضرورة تفعيل دورها، وكان له أثره الإيجابي على المرأة الأردنية ومسيرتها، فقد شاركت (١١٠) نساء أردنيات، من أصل (٤٠) ألف امرأة

([85]) عيادات، محمد خير، (٢٠٠٦). نحو التمكين السياسي للمرأة الأردنية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن، ص ٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مختلف بلدان العالم، فأعطيت الفرصة لمناقشة إنجازاتها وقضاياها ووضعها آليات لمعالجة قضايا، بالإضافة على اعتبار المؤتمر فرصة دولية للحوار وتبادل الخبرات والآراء، والإطلاع على تجارب الشعوب الأخرى[٨٦].

أن المواثيق والاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص، قد شكلت اعترافاً ووعياً وإدراكاً تجاه حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من الممارسات السياسية القمعية محلياً وإقليمياً ودولياً المؤثرة سلباً على حقوق الإنسان وانتهاك كرامته.

(86) طهبوب، عبير، مصدر سابق، ص ١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عمد الأردن إلى التوقيع والانضمام، للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بعامة، والمرأة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، وفي عام ١٩٧٢م وقع الأردن على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصادق عليهما في عام ١٩٧٥م، كما انضم الأردن للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٧٩م وصادق عليها عام ١٩٩١م مع بعض التحفظات، كما انضم عام ١٩٩٢م للاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة وصادق عليها بدون تحفظات، وترى الباحثة أن توقيع الأردن على الاتفاقيات الدولية بشأن المرأة جاءت ليتوافق مع الجهود الحكومية نحو مشاركة فعلية للمرأة في كافة الميادين.

(٣-١١-١) التشريعات الوطنية:

ورد مبدأ عدم التمييز كمبدأ ملزم في الدستور الأردني وجسده الميثاق الوطني لعام (١٩٩١) وانعكس هذا المبدأ في وثيقة الأردن أولا وفي خطاب التكليف السامي الذي وجهه الملك إلى رئيس الوزراء في تشرين أول ٢٠٠٣ [٨٧]، وأن مبدأ عدم التمييز لا يتجسد في كافة القوانين والتشريعات الحالية التي تشكل عائقا أمام تطور وضع المرأة.

ترى الباحثة أن أبرز إيجابيات مقومات مشاركة المرأة في الحياة السياسية قد تمثلت بتعديل بعض التشريعات لصالح المرأة منها: القانون المؤقت المعدل لقانون الأحوال الشخصية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠١ حيث تم رفع سن الزواج إلى (١٨) سنة لكلا الجنسين بتعديل المادة (٥) منه، كما أعطى الزوجة الحق في طلب التفريق بينها وبين زوجها بشرط أن تعيد ما استلمته من مهر، وما تكلف به الزوج من نفقات، وإذا امتنع الزوج عن تطليقها يحكم القاضي بفسخ العقد وهو ما يعرف "بالخلع "استنادا للمادة (١٢٦)، ومن الجدير بالذكر هنا أن قرارا لمجلس النواب قضى برد هذه المادة بعد مناقشتها ثم رفع هذا القانون إلى مجلس الأعيان الذي وافق عليه مرتين بانتظار جلسة مشتركة بين الأعيان والنواب للأخذ برأي الأكثرية وفقا لأحكام الدستور. كما ساوى التعديل بين حق الأم وحق الولي في مشاهدة الصغير عندما يكون في يد غيره ممن له حق حضانته بواقع مرة في الأسبوع. بالإضافة إلى النص على ضرورة إعلام الزوجة الثانية والأولى في حال رغبة الزوج بالزواج مرة أخرى وضرورة التحقق من الكفاءة المالية للزوج الراغب بالزواج للمرة الثانية، وبالرغم من هذه التعديلات إلا أن قانون الأحوال الشخصية ما زال يحتوي على بعض الثغرات القانونية التي تستدعي المعالجة، منها

([87]) عيادات، محمد خير، مصدر سابق، ص ١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة تنظيم أمور الطلاق والرجعة بحيث لا تتم إلا عن طريق المحكمة، كما يجب أن يتم الطلاق بناء على ضوابط معينة وإعطاء القاضي السلطة للحيلولة دون وقوع الطلاق، وضرورة مراعاة حقوق الأطفال أولا عند وقوع الطلاق. إضافة إلى ضرورة وضع نص صريح يسمح للمرأة المتزوجة بزيارة أهلها وزيارتهم لها، وهذه التشريعات ترتبط بأوضاع اجتماعية للمرأة لا بد من ذكرها أثناء متابعة تطور حقوق المرأة سياسياً وهي تشكل مؤشراً هاماً.

ومن التطورات التشريعية مثلاً قانون الأحوال المدنية رقم (٩) لسنة ٢٠٠١ الذي نص على صرف دفتر عائلة مستقل للمرأة المطلقة بناء على طلبها، وصرف دفتر عائلة لكل أرملة مع أولادها وللمرأة المتزوجة من أجنبي (المادة ٥٨). كما نص قانون جوازات السفر المؤقت رقم (٥) لسنة ٢٠٠٣ على حق المرأة المتزوجة في الحصول على جواز سفر دون الإذن المسبق من زوجها.

يضاف إلى ذلك أن قانون العمل رقم (٨) لسنة١٩٩٦ كان قد تضمن النص على عدم جواز إنهاء استخدام المرأة خلال فترة الحمل أو خلال فترة إجازة الأمومة، ونص على حق المرأة في أخذ إجازة بدون راتب لا تزيد عن سنة للتفرغ لتربية أولادها مع ضمان حقها في الرجوع إلى العمل بعد انتهاء الإجازة، كما ضمن للمرأة الحق في أخذ عشرة أسابيع إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالإضافة إلى فترات مدفوعة الأجر لإرضاع مولودها الجديد، وألزم القانون أصحاب العمل الذين يستخدمون عشرين عاملة متزوجة أو أكثر بتهيئة مكان مناسبٍ لأطفال النساء العاملات والذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات بحيث يكونون في عهدة مربية مؤهلة. كما وتجدر الإشارة إلى المادة (٦٩) من هذا القانون و التي تنص على ما يلي: [تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة:(أ) الصناعات والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها (ب) الأوقات التي لا يجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناه منها]: "ويرى البعض أن هذه المادة تمثل تمييزا إيجابيا للمرأة الأردنية، بينما يرى البعض الآخر بأنها تحد من حرية المرأة في اختيار مجالات عملها. كما انه لا يزال هناك غياب لنص صريح بمساواة العمال ذكورا وإناثا في حال قيامهم بنفس العمل، وتشير الإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى٤ أن متوسط الأجر الشهري للمشتغلين الذكور في القطاعين العام والخاص معا (٢٣٨) ديناراً في حين كان هذا المتوسط للإناث ٢١١ ديناراً مما يشير إلى وجود فجوة مبنية على النوع الاجتماعي. ويمكن تفسير التفاوت في مستويات الأجور في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع العام إلى الأنظمة المالية الحكومية التي تعطي بعض الامتيازات للذكور عن الإناث مثل علاوة العائلة وقطع علاوة غلاء المعيشة[٨٨].

وعلى الصعيد نفسه تم تعديل نظام الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ بحيث تم زيادة إجازة الأمومة في هذا النظام من (٦٠) إلى(٩٠) يوما مدفوعة الأجر المادة (١٠٨) وبصفة عامة لم يميز هذا النظام بين الجنسين في أحكامه، إلا أن جوانب التمييز تنعكس في الممارسات اليومية والتطبيقات العملية لنصوص القانون خاصة عند التعيين أو الترفيع أو الترقية، وتشير المعلومات الواردة من دائرة الإحصاءات العامة، إلى ضعف مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية العليا حيث لا تتعدى نسبة النساء في الفئة العليا ١,٤ % وذلك العام ٢٠٠٢. كما شكلت الإناث نسبة ٨% من مجموع العاملين كمديرين في المؤسسات العامة بناء على معلومات دائرة الإحصاءات العامة عام ٢٠٠٢[٨٩].

كما يفتقر نظام الخدمة المدنية لبعض النصوص القانونية التي تسهل على الموظفة عملها، مثل عدم وجود نص يلزم الدائرة أو المؤسسة الحكومية بإنشاء حضانة لأطفال الموظفات، على غرار قانون العمل، كما يفتقر لنص يمنع تشغيل الموظفة بالأعمال الخطرة أو المضرة بصحتها وصحة جنينها إذا كانت حاملا، بالإضافة إلى افتقاره لنص قانوني يمنع فصل المرأة أثناء فترة الحمل أو إجازة الأمومة.

أما قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ فقد أتاح للمرأة المؤمن عليها الاستمرار في العمل بعد بلوغها سن الشيخوخة وحتى سن الستين، إذا كان من شأن ذلك استكمال المدة الموجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة (المادة ٤٣). بالإضافة إلى استحقاق ورثة المرأة المشتركة في الضمان من راتبها التقاعدي بعد وفاتها بنفس الشروط، كما لو كان المتوفى رجلاً. كما أصبح من حق المرأة الجمع بين راتبها التقاعدي وأية حصة تؤول إليها من راتب زوجها المخصص من الضمان الاجتماعي (المادة ٥٨).

وبالرغم من هذه الإنجازات في قانون الضمان الاجتماعي، إلا أنه ما زال يحتوي على بعض الثغرات؛ حيث يستثني القانون من أحكامه عمال الزراعة والري ومن في حكمهم، وأفراد عائلة المؤمن عليه، مما يلحق ضرراً بالنساء وبإمكانية توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لهن نظرا لأن النساء يشكلن نسبة عالية من هذه الفئة .كما أن القانون اشترط

([88]) تيلتنس، أوغاس، مؤسسة فافو النرويجية، (١٩٩٧). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: بعض الاستنتاجات العملية، ص ١٠١.

([89]) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاستفادة والدة المؤمن عليه المتوفي من راتبه التقاعدي أن لا تكون متزوجة غيـر والـده أو تزوجت غيره بعد وفاته وهو ما يعتبر تمييزا ضد الأم وإجحافا بحقها.

وترى الباحثة أن هذه المؤهلات تعمل على إيجاد مناخ ملائم لأن تكون المـرأة جـزءاً رئيسياً من العملية السياسية من خلال دورها ومشاركتها في عملية صنع القرار الأمـر الـذي سوف يؤثر على قدرتها على أن تكون فاعلاً رئيسياً وليس مكمـلاً للعمليـة الـسياسية إلا أن الواقع الفعلي لا يعكس هذه الأمر حيث أن مشاركة المرأة في كافة إشكاله وأسـاليبه لا يـزال دون المستوى المطلوب، وهذا يعود إلى قصر الفترة الزمنية بعد عـودة الحيـاة الديمقراطيـة وطبيعة المجتمع الأردني وما تسوده من علاقات وعادات وتقاليد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(٣-٢) واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

ارتبطت المشاركة السياسية للمرأة بالتطور الديمقراطي ومسيرة العمل السياسي الأردني، فالمرأة جزء من المجتمع. ومع عودة الحياة الديمقراطية في المملكة عام (١٩٨٩م) والتي شكلت البداية الحقيقية لمشاركة المرأة في العمل السياسي على مستوى السلطة التنفيذية والتشريعية، بدأت المرأة الأردنية تشارك في الحياة السياسية والاجتماعية، وقد ظهر ذلك بشكل واضح من خلال وصولها إلى البرلمان والوزارة والعديد من مواقع اتخاذ القرار، إلا إن المرأة الأردنية لا تزال بحاجة إلى تفعيل مشاركتها السياسية ليس بالقوانين والأنظمة فقط ، ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتناول واقع المشاركة السياسية في الأردن قبل عام ١٩٨٩م، أما بالنسبة للمطلب الثاني سوف يتناول واقع المشاركة السياسية في الأردن بعد عام ١٩٨٩م.

(٣-٢-١) المطلب الأول: المشاركة السياسية للمرأة قبل عام ١٩٨٩م:

انعكست الظروف والمستجدات السياسية التي مرت بها المملكة في بداية القرن الماضي وخصوصاً في عقد الأربعينات والخمسينات على وضع المرأة السياسي ومشاركتها في العمل السياسي، حيث كانت هذه الفترة تمثل مرحلة التأسيس للعمل السياسي الأردني، ولم يظهر هناك مشاركة فعلية للمرأة أو انخراط حقيقي لها في الحياة السياسية في أي عمل أو نشاط، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تتعلق بالمرأة نفسها، من خلال ضعف المستوى التعليمي وانشغالها بمساعدة الرجل في تأمين القمة العيش في هذه الفترة التي كانت المملكة تمر فيها بظروفٍ اقتصادية ومعيشية صعبة، يضاف إلى ذلك بنية المجتمع الأردني والذي يمكن وصفه بالقبلية والعشائرية، والذي يرفض أي دور سياسي للمرأة[٩٠]، لذا ركزت الحركة النسائية في فترة الأربعينات في المملكة على تحسين الوضع الصحي والتعليمي وتوفير الرعاية الاجتماعية من خلال دعم النشاطات الاجتماعية التي ركزت على تحسين وضع المرأة في الجوانب الاجتماعية والتعليمية.

([90]) النقشبندي، بارعة، مصدر سابق، ص ١٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمَّا في فترة الخمسينات فقد ظهرت مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال مشاركتها في حملات الأحزاب السياسية من خلال الخطب وتوزيع المنشورات وتنظيم المظاهرات والعمل من أجل الحصول على الحقوق السياسية المساوية لحقوق الرجل والمطالبة بحق التصويت للمرأة[٩١]. حيث تم في عام ١٩٥٤ طرح مشروع تعديل قانون الانتخاب الذي وافق عليه مجلس الوزراء في تشرين أول ١٩٥٥، ويقضي بمنح النساء اللواتي أنهين التعليم الابتدائي على الأقل حق التصويت، حارماً الأميات من الحق ذاته، على الرغم من أن الرجال الأميين كانوا يتمتعون به[٩٢]، الأمر الذي يشكل انتقاصاً ملحوظاً من حق المرأة السياسي، وتمييزاً سياسياً واضحاً بين المرأة والرجل، كما أنَّه يعمق الفجوة بين ما ينص عليه الدستور وما تشرعه الأنظمة والقوانين، إذ ينص الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ على "المساواة بين الأردنيين في الحقوق والواجبات"، كما يفيد البند الأول من مادته (٢٢) بأن "لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة" أن ذلك قد جاء في قانون عام ١٩٥٥ وفقاً للبعض متطوراً عن سابقه الذي قصر حق الانتخاب والترشح على الرجل من دون المرأة، بتعريفه الأردني أنه "كل ذكر اكتسب الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردنية"، وقد جرى تعديله في ما بعد عام ١٩٧٤[٩٣]، حيث تم تعيين ٩ نساء من أصل ١٩٠ عضواً في المجلس الوطني الاستشاري خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٧٩ عينت السيدة إنعام المفتي أول وزيرة في وزارة التنمية الاجتماعية، وجرى تأسيس إدارة شؤون المرأة ضمن الوزارة عام ١٩٨١، كما عينت سيدة عضواً في مجلس أمانة عمان أول مرة عام ١٩٨٠، وتمت الموافقة عام ١٩٨٢ على قانون البلديات الذي أعطي المرأة الحق في الانتخاب والترشح إلى المجالس البلدية، وفي عام ١٩٨٤ عينت السيدة ليلى شرف وزيرة للإعلام.

ولاحظت الباحثة أن فترة الأربعينات والخمسينات لم تشهد تطوراً فعلياً في مجال إعطاء المرأة حقوقها السياسية، ويرتبط ذلك بالظروف السياسية التي مرت بها المملكة في تلك الفترة وبطبيعة البناء الاجتماعي والمعتقدات السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، إضافة إلى ذلك تأثير الظروف السياسية الخارجية على المجتمع الأردني والتي ساهمت بشكل مباشر في

([91]) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

([92]) خضر، أسمى، (١٩٩٦). المرأة والديمقراطية، ورقة قدمت إلى المسار الديمقراطي الأردني – إلى أين؟ أعمال مؤتمر "المسار الديمقراطي الأردني – الواقع والآفاق"، عمان ٣١ أيار/ ٢ حزيران، ١٩٩٤، إعداد هاني الحوراني، تحرير حسين أبو رمان، عمان: دار سندباد للنشر، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

([93]) الصالحي، سوزان، (١٩٩٤). المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ص ١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعلان الأحكام العرفية وتراجع العمل السياسي في المملكة بشكل عام والذي انعكس بشكل مباشر على مكانة المرأة ووضعها في المجتمع حيث لم تظهر مشاركة فعلية للمرأة في العمل السياسي إلا بعد عام ١٩٨٩.

إلا أنه ظهرت خلال الفترة التي سبقت هذا التاريخ تنظيمات نسائية ركزت على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة، ومن أهم هذه التنظيمات:

أولاً: التنظيمات النسائية:

يوثق لنشأة التنظيمات النسوية في الأردن بفترة الأربعينات من القرن الماضي، حيث أنشأت عام ١٩٤٤ "جمعية التضامن النسائي الاجتماعي"، ثم تلاها في عام ١٩٤٥ "جمعية الاتحاد النسائي". وفي هذه المرحلة تمثل الإطار العام للعمل النسوي في التطوعية، لكنه بثنائية المسار حيث عملت جمعية التضامن بالعمل الخيري، بينما ركزت جمعية الاتحاد على النشاط السياسي الهادف إلى تحسين وضع المرأة الاجتماعي ورفع مستواها الثقافي، والاهتمام بصحة وسلامة الأطفال، وتقديم الدعم للأمهات الفقيرات. كما فرضت حرب ١٩٤٨م وما رافقها من هجرة فلسطينية إلى الأردن تفعيل الجهود النسائية باتجاه العمل الخيري التطوعي في نطاق الجمعيات الأهلية الخيرية[٩٤].

وفي أجواء النهوض القومي أواسط الخمسينات، عاد الموضوع السياسي إلى الواجهة، فتأسس "اتحاد المرأة العربية" عام ١٩٥٤ وتركز دوره في توعية المرأة سياسياً وفي محو الأمية وإعداد المرأة لممارسة حقوقها، وقد حصل الاتحاد على عضوية الاتحاد النسائي الدولي، لكن تم حله عام ١٩٥٧، إبان الإطاحة بحكومة الائتلاف النيابي التي كانت قائمة آنذاك، وإعلان الأحكام العرفية [٩٥].

وبعد عدوان ١٩٦٧ وما لحق بالأمة العربية من خسائر ونزوح العديد من الفلسطينيين إلى الدول العربية خاصة الأردن، بدأت عملية الانسلاخ عن التطوعية بشكلها الخيري، أو ما يسمى بالبر والإحسان وبدأ التفكير التنموي[٩٦]، وفي تلك الظروف تجلى دور المرأة في

([94]) قطيشات، ياسر، (٢٠٠٤). دور المرأة الأردنية في المشاركة السياسية: الواقع والمستقبل بين المعوقات والطموحات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للباحثين، الشباب في العلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن، ص ٧.

([95]) المصدر نفسه، ص ٨.

([96]) دراسة عن المنظمات النسائية الأردنية (الواقع والاحتياجات والتحديات) ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إعداد جمعية النساء العربيات بالتعاون مع مجموعة باحثين، ٢٠٠٥، ص ١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعبئة السياسية العامة خصوصاً التعبئة التي شملت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الأردن، حيث نظمت المظاهرات النسائية الحاشدة التي شاركت فيها ألاف النساء في مختلف المناسبات، لكن لم تكن تلك المشاركات النسوية ضمن تنظيمات علنية، الأمر الذي انعكس على جهود المرأة ونضالها الذي تميز بعدم الوضوح والاستقرار والافتقار إلى التنظيم في تلك الأثناء[٩٧].

لكن الحركة النسائية عادت لنشاطها، وتأسست جمعية النساء العربيات عام ١٩٧٠، بهدف رفع مستوى المرأة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وتقديم المساعدة لسكان المملكة والمخيمات، وفي عام ١٩٧٤ أعطى الحق للمرأة في الترشيح والانتخابات، واجتمعت مجموعة من السيدات الرائدات اللواتي عرفن العمل النسوي التطوعي من قبل، وذلك بمناسبة الاحتفال بعام المرأة العالمي الذي أعلنت عنه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧٥، حيث شكلت لجنة تحضيرية للاحتفال بعام المرأة باسم "التجمع النسائي الوطني في الأردن" الذي كان قد تم حله عام ١٩٤٧، وتم الإعلان عن إعادة تأسيسه في ١٩٥٧/١١/١٧، وشغل هذا التنظيم "جمعية النساء العربيات في الأردن"، ساحة العمل النسائي الديمقراطي بقوة، الأمر الذي عرضها للمضايقات، وتم حل الاتحاد عام ١٩٨١ بقرار من وزارة الداخلية، لكن سبق ذلك بقليل أن بادرت وزارة التنمية الاجتماعية إلى تشكيل "الاتحاد النسائي الأردني العام" بتاريخ ١٩٨١/٩/٥، كإطار يجمع سائر الجمعيات الخيرية[٩٨].

وفي بداية الثمانينات بدأت مرحلة ازدهار الحركة النسائية مع قيام تنظيمات نسائية فاعلة لها أهدافها الوطنية، وقد شهدت هذه الحقبة بداية التجربة الديمقراطية، كما شكلت بعض التنظيمات اليسارية روابط نسائية تابعة لها، "كرابطة النساء الديمقراطيات الأردنيات" عام ١٩٨٣م، "ورابطة المرأة العربية" عام ١٩٨٥م.

وهكذا فقد اتسمت الحركة النسائية بعد عام ١٩٨١، ببدايات التفكير النسوي المستقل بوجود تنظيمات وطنية بأشكال مختلفة، حيث انطلقت كل جماعة من أهداف ورؤى خاصة تعتقد أنها مناسبة لتشكيل نواة لمظلة نسائية في المجتمع الأردني[٩٩]. وقد تزامن هذا مع الاهتمام الدولي بالمرأة وحقوقها وانفتاح الحركة النسائية الأردنية على المحيط الخارجي

([97]) المصدر نفسه، ص١٦.
([98]) المقداد، محمد، مصدر سابق، ص ١٣.
([99]) جردانة، بنثية، (٢٠٠٣). المرأة والعمل السياسي، في وقائع مؤتمر دعم المرأة الأردنية في الانتخابات، موقع إنترنت: http://www.electiousjo.com.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبخاصة مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي عام ١٩٨٥. وقد قامت خلال هذه الفترة مجموعة تنظيمات نسائية قادت الحركة النسائية خلال ربع قرن[١٠٠]، وأهم هذه التنظيمات:

- **اتحاد المرأة الأردني**: وهو ذاته الاتحاد النسائي في الأردن الذي تأسس عام ١٩٧٤م، ولم يعاود هذا الاتحاد نشاطه لأسباب ترتبط بالظروف السياسية الموضوعية وأسباب ذاتية تمثلت في الخلافات القيادية، إلى عام ١٩٩٤م بعد أن غير اسمه إلى "اتحاد المرأة الأردنية". نفذ الاتحاد برامج عديدة ومتنوعة وارتبط بشبكة علاقات عربية ودولية واسعة، وانتشرت له مراكز وفروع في مختلف محافظات المملكة، يسعى للدفاع عن حقوق المرأة الأردنية وحمايتها، وتشجيع الجهود النسائية وتوحيدها، وتذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيق مسيرة تقدمها[١٠١].

- **الاتحاد النسائي الأردني العام**: تأسس كهيئة أهلية نسائية يتمتع بالشخصية المعنوية، وفقاً للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، وقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١، ويضم في عضويته الجمعيات والأندية والهيئات الاجتماعية النسائية والتي وصل عددها إلى (١١٥) جمعية في عام ٢٠٠٦ الموزعة على فروع، تترأسها الأميرة بسمة بنت طلال، ويهدف الاتحاد إلى تنمية وتطوير مهارات وقدرات المرأة الأردنية وتعزيز دورها ومكانتها، لتمكينها من المشاركة القائمة والمتوازنة في بناء المجتمع الأردني الديمقراطي الذي تتساوى فيه الحقوق والواجبات[١٠٢].

فإذا كانت مسألة إلغاء الأحكام العرفية التي فرضت عام ١٩٦٧، وكذلك الحظر المفروض على الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٥٧ وإجراء الانتخابات، وهي استحقاقات فرضتها المرحلة والتطورات المتلاحقة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذا كانت تلك القضايا في غاية الأهمية لكونها تصب في صالح تدعيم التوجه الديمقراطي وتجذير الحريات العامة والانفتاح وترسيخ التنمية السياسية وتوطيدها، بما يفترض به أن ينعكس إيجاباً على المواطنين بعامة والمرأة بخاصة، إلا أن المتتبع لمسار المرأة في الحياة السياسية، يجد أن التحول الديمقراطي وعملية التنمية السياسية لم يؤثرا بشكل مباشر في تفعيل مشاركة المرأة

---

[100] أبو السمن، مي، (٢٠٠٤). المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني، التنمية السياسية والمرأة الأردنية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الأردن، ص ٢.

[101] المصدر نفسه، ص٣.

[102] صوت المرأة الأردنية، (٢٠٠٦). نشرة إخبارية سنوية تصدر عن الاتحاد النسائي الأردني العام، العدد (٢٦) أيلول، ص ٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية، إذ أن أول المناصب التي تولتها النساء كانت قبل هذا التاريخ، مثلما أن حصولهن على حق التصويت والانتخاب والترشح كان قبله أيضاً، حتى وإن مارسنه فعلياً فيما بعد، من دون أن يعني ذلك أن المرأة قد حققت تطوراً نوعياً في هذا المجال، إذ لا تزال هناك عقبات جمة تقف حائلاً دون مشاركتها بفعالية في الحياة السياسية [١٠٣].

وترى الباحثة أن فترة ما قبل ١٩٨٩ قد شكلت مرحلة مهمة في المشاركة السياسية للمرأة، ويتضح من خلال إدراك المجتمع لأهمية مشاركة المرأة في التنمية الشاملة كونها نصف المجتمع ولها دور رئيسي في التنمية الشاملة، مما يدفع إلى إعادة النظر في كثير من الأنظمة والقوانين، ولكن ومن وجهة نظري اعتقد أن المشاركة السياسية للمرأة لن تتحقق من خلال القوانين والأنظمة ولكن من خلال وضع استراتيجية وطنية قادرة على دمج المرأة في العمل السياسي في مختلف النشاطات السياسية على مستوى المملكة، وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية عن المرأة ودورها في الحياة السياسية.

(٣-٢-٢) المطلب الثاني : المشاركة السياسية للمرأة بعد عام ١٩٨٩:

شكلت هذه المرحلة نقله نوعية في مشاركة المرأة السياسية التقليدية وغير التقليدية في المملكة من خلال مشاركتها كناخبة ومرشحة في السلطة التشريعية ويظهر من خلال الانتخابات البرلمانية التي شهدتها المملكة منذ عام ١٩٨٩، وكذلك في السلطة التنفيذية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. إلا أن مشاركة المرأة قد أخذت بعداً كمياً وليس نوعياً وذلك لوجود مجموعة من المعوقات التي أثرت على مشاركة المرأة الحقيقية في العملية السياسية في المملكة، وقد برزت مشاركة المرأة بشكل فعلي في بعض المجالات والتي ستتناولها الباحثة بشكل مفصل في هذا المطلب ومن أبرز هذه المجالات:

أولاً: السلطة التشريعية:

وتبرز مشاركة المرأة في السلطة التشريعية من خلال مشاركتها في مجلس النواب ومجلس الأعيان [١٠٤]:

١ - مجلس النواب:

([103]) المطلق، عيدة، (١٩٩٤). الأداء السياسي للمرأة الأردنية: الواقع والآفاق، ورقة قدمت إلى: المسار الديمقراطي الأردني – إلى أين؟ أعمال مؤتمر "المسار الديمقراطي الأردني – الواقع والآفاق"، عمان ٣١ أيار، ص ٢٢١.

([104]) عساف، نظام، مصدر سابق، ص٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تستطع المرأة ممارسة حقها في الانتخاب والترشح إلا في الانتخابات التي أجريت في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٨٩، حيث ترشحت ١٢ امرأة من أصل ٦٤٧ مرشحاً تنافسوا على ٨٠ مقعداً وفقاً لنظام القائمة، أي أن النساء قد شكلن وقتها حوالي ٢% فقط من المرشحين، وخضن الانتخابات كمستقلات ولم تدعم حملاتهن من قبل أي حزب[١٠٥]، وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني عام ١٩٩٣، ترشحت ثلاث نساء فقط من أصل ٥٥٠ مرشحاً، خاضوا الانتخابات وفقاً لقانون الصوت الواحد. وكانت نسبة التصويت أقل منها في الانتخابات السابقة، وقد فازت مرشحة واحدة فقط في هذه الانتخابات، هي توجان فيصل بمقعد من أصل ثلاثة مقاعد مخصصة للأقلية الشركسية، ونالت ١٨٨٥ صوتاً، أي ما نسبته ٤ بالمئة فقط من مجموع الأصوات في الدائرة الثالثة، وفي حين ترشحت ١٧ امرأة من أصل ٥٦١ مرشحاً في انتخابات عام ١٩٩٧، إلا أن الفوز لم يحالف أياً منهن، على الرغم من التنسيق الذي عكفت على توفيره الهيئات النسائية ممثلة باللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية بهدف إيصال عدد من النساء إلى السلطة التشريعية، ولكن من دون أن تكلل تلك الجهود بالنجاح، وفي الانتخابات التكميلية للمقعد الذي شغر بسبب وفاة أحد أعضاء مجلس النواب الثالث عشر، والتي أجريت في شهر آذار عام ٢٠٠١، تم انتخاب سيدة من قبل المجلس نفسه دون إجراء انتخابات عامة لملء هذا المقعد[١٠٦].

وقد كان من الممكن تكرار المشهد الانتخابي ذاته الذي اتسم بانخفاض المشاركة النسائية في الانتخابات، بحيث لم تتعد نسبة المقاعد التي شغلتها المرأة في البرلمان ٢,٥% فقط[١٠٧]، إلا أن صدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون معدل لقانون الانتخاب (قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ٢٠٠١ والذي ينص على تخصيص ستة مقاعد نيابية للنساء الأردنيات من أصل ١٠٤)، أسهم في أن يكون هناك وجود نسائي في المجلس، حتى وإن كان ضئيلاً أو عملاً بنظام الكوتا الذي بدأ تنفيذه اعتباراً من السادس عشر من شباط ٢٠٠٣، وبموجبه تقوم لجنة خاصة مشكلة من قبل وزير الداخلية بتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، وتحدد أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي

([105]) النقشبندي، بارعة، مصدر سابق، ص ص ١١٩-١٢٠.

([106]) الروسان، نريمان، (٢٠٠٣). المرأة والعمل السياسي والانتخابات، ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والسياسة، عمان- الأردن، ص ٥.

([107]) حاتم، ميرفت، (٢٠٠١). خطاب الحداثة وإشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية بعد مائة عام من التغيير، مجلة الشؤون العربية، عدد ١٠٥، ص ٢١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون أية اعتبارات للديانة أو لمناطق البدو المغلقة، وإذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة، وتطبق أحكام هذه التعديلات مرة واحدة عند إجراء انتخاب أول مجلس نواب بعد نفاذ مفعول هذا النظام، ويجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار باستمرار العمل بأحكامها وتطبيقها أكثر من مرة في انتخابات مجالس النواب اللاحقة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك[١٠٨].

وقد تم العمل بنظام الكوتا في انتخابات مجلس النواب التي جرت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، والتي ترشحت لها (٥٤) امرأة فازت منهن (٦) نائبات وفقاً للكوتا، فشكلن نسبة ٥,٥ بالمئة من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (١١٠) نواب، وكانت النائبات الست، وهن ثلاث من الدائرة الأولى واثنتان من الدائرة الثانية ونائبة واحدة من الدائرة الخامسة، قد حصلن مجتمعات على (١٢٦٩٨) صوتاً من أصل (١٦١٠٩٠) صوتاً وهي مجموع الأصوات في هذه الدوائر اللواتي ترشحن فيها.

وترى الباحثة أن ثمة صعوبة في وصول المرأة إلى مقاعد المجلس النيابي مثلما تجسدت حقيقة أن تمتع المرأة بمستويات عالية من التعليم، لا يمهد بالضرورة الطريق أمامها للفوز بإحدى المقاعد البرلمانية، أو حتى تقلد المناصب السياسية المهمة، إذ هناك عوامل أخرى تؤثر في مشاركة المرأة في الحياة السياسية[١٠٩].

واقع مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية للأعوام (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠١، ٢٠٠٣):

سأحاول تحليل واقع مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠١، ٢٠٠٣).

أ- مشاركة المرأة في انتخاب مجلس النواب الحادي عشر عام ١٩٨٩ :

([108]) الروسان، نريمان، مصدر سابق، ص ص ١٥-١٦.

([109]) ناصر، لميس، (٢٠٠٤). المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية، ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان – الأردن، آذار، ص٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جرت انتخابات لعام ١٩٨٩ وفق قانون انتخابي تبنى نظام القائمة المفتوحة [١١٠]، حيث أتاح قانون الانتخابات وقتئذ المجال أمام الناخب في أن يرشح العدد الذي يختاره وصولاً إلى عدد مقاعد الدائرة كاملاً وبالتالي نجاح أصحاب أعلى الأصوات[١١١].

وبرجوع الباحثة إلى نتائج تلك الانتخابات يتبين للباحثة أن ١٢ مرشحة قد ترشحت للانتخابات من أصل ٦٤٧ مرشحاً أي بنسبة قدرها (١,٨٦ %) من مجموع المرشحين. وقد توزعت المرشحات على ثماني دوائر انتخابية، حيث تنافست اثنتان من المرشحات على المقاعد المسيحية واثنتان أيضاً على المقاعد الشركسية الشيشانية أما الباقيات فتنافسْن على مقاعد المسلمين، ولم تصل المرأة إلى البرلمان في هذه الانتخابات، ويبين الجدول (١) نتائج المرشحات في انتخاب ١٩٨٩:

الجدول ١. نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٨٩

الاسم	الدائرة	المقعد	الأصوات	فرق الأصوات الفاصل بين المرشحة والنجاح
١. عائشة الخواجا	عمان الأولى	المسلم	١١٧٦	٨٥٣٢
٢. نائلة الرشدان	عمان الثالثة	المسلم	١٠٤٦	٥٤٣٦
٣. هيفاء البشير	عمان الثالثة	المسلم	٣٦٥	٦١١٧
٤. جانيت المفتي	عمان الثالثة	الشركسي الشيشاني	٢٦٠٤	٦١٤٣
٥. جملة النهار	عمان الخامسة	المسلم	٧٠٢	٤٠٦٢
٦. دام العز شريم	عمان الخامسة	المسلم	٢٦٢	٤٥٠٢
٧. توجان فيصل	عمان الخامسة	الشركسي الشيشاني	١٣٢٨	٦٦٨٤
٨. عيدة المطلق	إربـــــد	المسلم	٣٤٩٥	٧٦٨٣
٩. مفيدة سويدان	إربـــــد	المسيحي	٣٨١٧	٧٨٧٧
١٠. هدى فاخوري	البلقاء	المسيحي	٢٩٧٨	١١٠١٥
١١. وداد الشناوي	معان	المسلم	١٥٥	٤٣٢٧
١٢. ناديا بشناق	الزرقاء	المسلم	٢٦٠٢	٣٩١١

المصدر جريدة الدستور، العدد ٧٩٨٤، بتاريخ ١٩٨٩/١١/١١، ص ١٤ – ١٦.

([110]) المملكة الأردنية، قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦، الجريدة الرسمية العدد ٣٣٩٨، بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٧، ص ٩٢٥.

([111]) عساف، نظام، مصدر سابق، ص ١١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة من خلال الجدول (١) تواضع النتائج التي حققتها المرشحات في انتخابات ١٩٨٩ حيث كانت جميع المرشحات بلا استثناء بعيدات عن الفوز في المقاعد التـــي تنافـــسّن عليها، حيث تمت هذه الانتخابات في بداية عودة الحياة الديمقراطية ولم يكن هناك تركيز على مشاركة المرأة أو وجود دعم لمشاركتها وهذه الأسباب وغيرها قد أدت إلى عجز المرأة عـــن الوصول إلى مقاعد برلمانية بل وإلى انخفاض نسب الأصوات التي حصلت عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- المرأة في انتخابات مجلس النواب الثاني عشر عام ١٩٩٣ :

جرت انتخابات العام ١٩٩٣ وفقاً لنظام انتخابي جديد عرف بنظام الصوت الواحد[١١٢]، بمعنى أن لكل ناخب صوت واحد فقط. وبرجوع الباحثة إلى نتائج الانتخابات يتضح أن ثلاث مرشحات فقط قد خضن الانتخابات من أصل ٥٣٤ مرشحاً أي بنسبة حققتها المرشحات في انتخابات ١٩٨٩، وقد انعكست سلبياً على عدد المرشحات في انتخابات ١٩٩٣، حيث انخفض العدد من ١٣ مرشحة في ١٩٨٩ إلى ٣ مرشحات في ١٩٩٣ مما يعني أن تلك النتائج قد أضعفت ثقة المرأة بنفسها إلى حد ما وحملها على تقليص مشاركتها.

ورغم قلة عدد المرشحات في هذه الانتخابات فلقد شهد ذلك العام حدثا مهما تمثل في وصول أول سيدة أردنية إلى مجلس النواب وهي السيدة توجان فيصل.

الجدول ٢. نتائج المرشحات في انتخابات ١٩٩٣

الاسم	الدائرة	المقعد	الأصوات	فرق الأصوات الفاصل بين المرشحة والنجاح
١. توجان فيصل	عمان الثالثة	الشركس والشيشان	١٨٨٥	ـــــ
٢. جانيت المفتي	عمان الثالثة	الشكرسي الشيشاني	٨٥٣	١٠٣٢
٣. ناديا بشناق	الزرقاء	المسلم	١١٩٥	٣٣١٧

من خلال الجدول (٢) يتضح أن نتائج المرشحتين اللتين لم يحالفهما الحظ في الفوز في الانتخابات كانت متواضعة إلى حد ما وذلك قياساً إلى فارق الأصوات الذي فصلتهما عن الفوز، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قانون الصوت الواحد الذي طبق في هذه الانتخابات قد أدى إلى انخفاض عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح وبشكل عام، ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة إلى المعقد نفسه الذي فازت به المرشحة توجان فيصل حيث أن ذات المقعد قد فاز به المرشح منصور مراد بموجب نظام القائمة المفتوحة في عام ١٩٨٩ بمجموع أصوات بلغ ٨٧٤٧ صوت، في حين فازت به المرشحة توجان فيصل بموجب نظام الصوت الواحد في انتخابات ١٩٩٣ بمجموع أصوات بلغ ١٨٨٥ فقط.

([112]) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، الجريدة عدد ٣٩١٧، تاريخ ١٩٩٣/٨/١٨، ص ١٦٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة أن هذه الانتخابات قد جاءت نتائجها متأثرة بقانون الصوت الواحد الـذي تم تطبيقه والذي أدى إلى انخفاض نسب التصويت في هذه الانتخابـات وأثـر علـى نـسب التصويت بالنسبة للمرأة، كذلك إن انخفاض حصول المرأة على الأصوات قـد جـاء متـأثراً ببعض العوامل التي ترتبط بمكانة المرأة في المجتمع وقدرتها على التعامـل مـع الظـروف الداخلية والإقليمية التي عاشتها المملكة بعد حرب الخليج الثانية.

جـ- مشاركة المرأة في الانتخابات مجلس النواب الثالث عشر عام ١٩٩٧:

جرت انتخابات العام ١٩٩٧ وفقا لنظام الصوت الواحد الذي طبق فـي العـام ١٩٩٣، وشهدت هذه الانتخابات قفزة نوعية في عدد المرشحات حيث بلغ عددهن (١٧) مرشحة مـن أصل (٥٢٤) أي بنسبة (٣,٢٤%) من مجموع المرشحين، وقد يكون السبب في تلـك القفـزة مقارنة بانتخابات ١٩٩٣ هو فوز النائبة توجان فيصل بانتخابات ١٩٩٣ الأمـر الـذي شـجع عدداً من النساء على خوض مغامرة الانتخابات، وبالرجوع إلى نتائج الانتخابـات يتـضح أن تلك الانتخابات لم تسفر عن فوز أية مرشحة ويبين الجدول رقم (٣) تلك النتائج :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٣. نتائج المرشحات في انتخابات عام ١٩٩٧

الاسم	الدائـــرة	المقعد	الأصوات	فرق الأصوات الفاصل بين المرشحة والنجاح
١. عائشة الخواجا	عمان الأولى	المسلم	٧٧٤	٢٢٣١
٢. أملي نفاع	عمان الثالثة	المسيحي	٢٢٩٢	٨٤٢
٣. نورما شطارة	عمان الثالثة	المسيحي	٢٤٣	٢٨٩١
٤. توجان فيصل	عمان الثالثة	الشركسي الشيشاني	٤٢٢٧	٩٨٦
٥. فاطمة حسونه	عمان الرابعة	المسلم	٦٥٦	٤٠٣٣
٦. فردوس المصري	عمان الخامسة	المسلم	٢٩٧	١٩٦٧
٧. هيام كلمات	عمان الخامسة	الشركسي الشيشاني	٨٨٥	١٨٤
٨. ليلى فيصل	عمان الخامسة	الشركسي الشيشاني	٨٦٧	١١٠٢
٩. وصاف الكعابنة	بدو الوسط	المسلم	٦٧	٢٤٧٢
١٠. سميحة التل	إربـــد	المسلم	٢٣٦	٣٥٧٩
١١. فاطمة عبيدات	الرمثا وبني كنانه	المسلم	٨٢٤	لا تتوفر معلومات
١٢. صباح العناني	الزرقاء	المسلم	٦٤٨	٢٤٧١
١٣. نوال المومني	عجلون	المسلم	٦٠	٢٨٣٥
١٤. عجايب هدريدس	البلقاء	المسلم	٣٦٩	٣٠١٩
١٥. حفيظة المعايطة	الكرك	المسلم	٣٩	٢٩٠٣
١٦. سهام البيايضة	الكرك	المسلم	٤٥٧	٢٤٨٥
١٧. دعد التميمي	العقبة	المسلم	١٤٢	٢٢١٤

المصدر: مركز الأردن الجديد للدراسات، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧، ص ١٨٠. جريدة الرأي العدد ٩٩٢٢، بتاريخ ١٩٩٧/١١/٦، ص ٤.

وتلاحظ الباحثة من خلال الجدول رقم (٣) أن كلاً من المرشحتين املي نفاع وتوجـــان فيصل وعلى الرغم من عدم فوزهما إلا أنهما حققتا نتائج جيدة ونافـــستا بـــشكل قـــوي علـــى المقعدين اللذين رشحتا نفسيهما عنه، حيث حلت كل منهما في المرتبة الثانية عن المقعد الـــذي تنافست عليه، كما يلاحظ أن المرشحات قد ترشحن في ١٢ دائرة انتخابية وكان من بينهن من تنافسن على مقاعد الشركس والشيشان ومرشحتان تنافستا على المقاعد المسيحية أما الباقيـــات فتنافسن على مقاعد المسلمين، وقد انتخب مجلس النواب الثالث عشر السيدة نهـــى المعايطـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإشغال أحد مقاعد مجلس النواب بعد وفاة أحد الأعضاء وذلك قبل نهاية عمل المجلس بفترة قصيرة[١١٣].

وبالنسبة لأداء المرأة كناخبة فإن نتائج الانتخابات للعام ١٩٩٧ قد أظهرت تساوي أعداد المقترعين من الذكور والإناث تقريباً، إذ بلغت نسبة الإناث (٤٩,٥٨%) من مجموع المصوتين[١١٤]، وهي تتشابه مع نتائج الدورات الانتخابية السابقة، وقد يبدو للوهلة الأولى أنه لا توجد مشكلة بالنسبة لمشاركة المرأة كناخبة أو كمقترعة في الانتخابات النيابية، إلا أن المدقق في الأمر يجد أن مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة هي دون الطموح، وذلك إذا ما نظرنا إلى تشريعات المنظمة لعملية الانتخابات حيث أنها تحظر على القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني والتصويت أو الاقتراع، وإذا ما عرفنا أن معظم هؤلاء هم من الذكور فإن النساء لربما يشكلن (٦٠%) من حجم الناخبين [١١٥]، وبالتالي فإن عدد المقترعات يفترض أن ينسجم مع هذه النسبة.

وتلاحظ الباحثة من خلال نتائج الانتخابات في الدورات السابقة أن نسبة تصويت المرأة في المناطق الريفية ومناطق البادية أعلى مما هو عليه الحال في المناطق الحضرية، وقد يعود ذلك إلى وجود النزعة العشائرية بشكل قوي في تلك المناطق حيث تدفع رابطة الدم والقرابة المرأة في تلك المناطق إلى الإقبال على الاقتراع بنسب عالية.

التجربة الأردنية والكوتا النسائية على ضوء انتخابات مجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٣):

لقد برهنت التجربة الديمقراطية في الأردن أن مشاركة المرأة في البرلمان ضرورة وطنية ومجتمعية، ونتيجة لتجربة النساء في الانتخابات النيابية السابقة، وكذلك الإطلاع على تجارب إقليمية مجاورة، ومن أجل مشاركة عادلة للمرأة في الانتخابات النيابية، فقد توالت الجهود لإيجاد أفضل الآليات من أجل تخصيص حصة للنساء في البرلمان وكان ذلك عن طريق تخصيص كوتا نسائية.

وبعد أن أطلق الملك عبد الله الثاني بن الحسين شعار "الأردن أولاً" كمنطلق لبناء أردن جديد في كافة المجالات، وجه رئيس الحكومة الأردنية عام ٢٠٠١ رسالة بين فيها خطة

([113]) خضر، أسمى، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (الفرص والمعيقات www.electionsioj.com تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٧.

([114]) الدراسات الانتخابية، جدول يبين إحصائية بانتخابات مجلس النواب الثالث عشر ٢٠٠٣/٥/١٨ .WWW.ELECTIONSJO.COM

(115) أوغا، تيلتنس، مصدر سابق، ص ١٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة لتنفيذ وثيقة "الأردن أولاً" وقامت بتشكيل خمس لجان، وتفرع عن لجنـــة الأردن أولاً هيئة الكوتا النسائية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو واضحاً أن الملك قد أراد من إنشاء هذا اللجنة أن يكون هناك إطاراً قانونياً يمكن المرأة الأردنية من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وخاصة الوصول إلى البرلمان، وتنفيذاً لهذه الغاية أوصت لجنة الكوتا النسائية بتخصيص (٨) مقاعد للنساء في مجلس النواب[١١٦]، وفي ضوء ذلك أقدمت الحكومة الأردنية على تعديل قانون الانتخاب بقانون معدل رقم (١١) لسنة ٢٠٠١ حيث تم تخصيص (٦) مقاعد بحد أدنى لتتنافس عليها النساء، إلى جانب الحق في المنافسة على المقاعد الأخرى كافة، ويحدد القانون الجديد آلية اختيار النساء الفائزات بناءً على الثقل النسبي لأصواتهم في الدائرة، وبالتالي ستكون الفائزات هن من حصلن على أعلى ست نسب من حيث عدد أصواتهن قياساً بعدد المقترعين في دوائرهن اللواتي ترشحن فيها، وبهذا يزيد عدد المقاعد في الأردن من (١٠٤ – ١١٠).

وقد ترشحت لهذه الانتخابات (٥٤) سيدة عن (٢٧) دائرة انتخابية من أصل (٤٥) دائرة، تقدمت مرشحة جبهة العمل الإسلامي السيدة حياة المسيمي قائمة المرشحات اللواتي تم اختيارهن لاحتلال المقاعد الستة في البرلمان ضمن الكوتا النسائية، وتمَّ اختيار المرشحات بحسب أعلى نسب حصلن عليها من أصوات المقترعين، وكانت المفاجأة أن مقاعد الكوتا كانت من نصيب مرشحات المحافظات، إذ لم تفز أي مرشحة عن العاصمة ولو بمقعد واحد ضمن الكوتا النسائية في الانتخابات النيابية، كما أنها لم تستطع الوصول إلى سدة البرلمان دون الاتكاء على الكوتا النسائية.

طرح الأردن نظام الكوتا لأول مرة في عام ٢٠٠٣ كتعديل على القانون الانتخابي لعام ٢٠٠١، مادة ٤٥ فقرة (ج)، وتمَّ تخصيص ستة مقاعد للمرشحات من أصل (١١٠) مقاعد حسب تعليمات القانون المعدل (رقم ٢٠٠١/٤٢).

وحسب القانون، فإن المرشحات الحاصلات على أعلى نسبة بالنسبة لدوائرهن الانتخابية يتم اختيارهن، باستثناء مرشحة واحدة وهي حياة المسيمي، التي كان عندها فرصة حقيقية بالفوز بمقعد من خلال التنافس لكنها خسرت بفارق (٥٤) صوتاً (المنطقة الثانية بالزرقاء). إذ لمْ يوجد من بين المرشحات النساء اللواتي نجحن حسب نظام الكوتا من كان لها فرصة حقيقية بالفوز بمقعد.

([116]) الشيخاني، موسى، قراءة تحليلية لنتائج المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) في مجلس النواب، دراسة منشورة على الإنترنت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الملاحظ، أن إقبال الناخبين يتغير بشكل بارز من دائرة لأخرى، في المراكز المدنية خاصة في عمان والزرقاء الذين يظهرون إقبالاً منخفضاً، في انتخابات ٢٠٠٣ كان أقل إقبال على الانتخابات في عمان فقط، المنطقة الخامسة (٣٢,٤٩%) على عكس ما حصل في الكرك إذ حققّ المسجلون في المنطقة الرابعة أعلى نسبة إقبال (٨٩,٣%).

وفي انتخابات ٢٠٠٣ النيابية حصلت المرشحات النساء على اقل نسبة من مجموع الأصوات منذ عام ١٩٨٩، حتى أنه يبدو أن الناخبات من النساء لم يتجهن إلى التصويت لعالم المرشحات، وبعيداً عن مجموع الأصوات، تلقت المرشحات (٠,٠٥%) فقط من الأصوات. بين (١٩٩٣-٢٠٠٣) كان معدل المرشحات النساء بالنسبة لمجموع المرشحين الكلي منخفضاً جداً أقل من (١%) من المجموع. ويؤكد هذان المؤشران أن المرأة في الأردن بقيت على هامش الحياة النيابية.

وكما هو مبين في الجدول رقم (٤) تبدو نتائج الانتخابات النيابية والمرشحات وفق الكوتا حيث نجد أن أعلى الأصوات للدكتورة حياة المسيمي.

الجدول ٤. يبين المقاعد النيابية المخصصة للنساء حسب أعلى النسب المئوية في انتخابات ٢٠٠٣

اسم المرشحة	الدائرة الانتخابية	عدد المقترعين في الدائرة	عدد الأصوات التي حصلت عليها في الدائرة الانتخابية	النسب المئوية	الترتيب
د. حياة المسيمي	محافظة الزرقاء/ الأولى	٦٨٢٠٨	٧٠٧٢	%١٠,٣٨	الأول
فلك الجمعاني	محافظة مادبا/ الثانية	١٣١٦٨	١٠٤٨	%٧,٩٥٨	الثاني
ناريمان الروسان	محافظة اربد/ الخامسة	٢٧٩٧٤	١٦٨٤	%٦,١٩	الثالث
إنصاف الخوالدة	محافظة الطفيلة/ الثانية	٦٩٠٣	٣٦٥	%٥,٢٨٧	الرابع
زكية الشمايلة	محافظة الكرك/ الأولى	٢٥٩٢٢	١٣٣٦	%٥,١٥٣	الخامس
أدب السعود	محافظة الطفيلة/ الأولى	٢٢٠٦٦	١١٣٢	%٥,١٣	السادس

ومع مقارنة الباحثة مشاركة المرأة في هذه الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٣) مع الانتخابات النيابية للدورات الثلاث السابقة (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧) تجد أنها لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية تتجاوز نسبة ٥% من مجموع المرشحين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٥. مشاركة المرأة في هذه الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٣) مع الانتخابات النيابية للدورات الثلاث السابقة (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧)

يبين مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية للدورات	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠٠٣
عدد المرشحات	١٢	٣	١٧	٥٤
النسبة إلى إجمالي المرشحين	%١,٨٥	%٠,٥٦	%٣,٣٢	%٦,٦٧

وترى الباحثة أنه ومن خلال الجدول السابق أن انتخابات عام (٢٠٠٣) قد حصلت فيها المرأة على نسبة أعلى من أصوات الناخبين حيث وصلت النسبة إلى (٦,٦%) وزاد عدد المرشحات إلى (٥٤) مرشحة مما يعكس التوجه العام نحو تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات كمرشحة وناخبة.

تحليل نتائج المرشحات وفقاً لقانون الانتخابات:

حصلت كافة المرشحات في المملكة على (٣٦٣٨٢) صوتاً بنسبة(.٦٥٨%) من إجمالي أصوات المقترعين والبالغ عددهم (١٣٦٨٨٩٤) ناخباً وبنسبة (٣,٥٦٩%) لعدد المقترعين في الدوائر التي شاركت بها المرشحات في المملكة والبالغ عدد المقترعين فيها (١٠١٩٤٧٨) ناخباً في إجمالي الدوائر، وقد نصت المادة (٤٥) من قانون الانتخاب بشأن المقاعد المخصصة للنساء ما يلي:

بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية ورفعها إلى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات وفقا لأحكام المادة (٤٤) من هذا القانون، يحيل الوزير إلى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال تعرض الباحثة لنتائج مشاركة المرأة الأردنية كمرشحة في الانتخابات النيابية عن الفترة ما بين (١٩٨٩ – ٢٠٠١) يتضح أن تلك المشاركة قد جاءت متواضعة سواء كان ذلك بالنسبة إلى عدد المرشحات في كل انتخابات على حدة، أو كان على صعيد النتائج بشكل عام، إذا ما استثنيا أداء المرشحين توجان فيصل وإملي نفاع، والحقيقة أن هذه النتائج لا تتماشى مع مستوى التطور الذي طرأ على المجتمع الأردني عموماً وعلى المرأة الأردنية على وجه الخصوص، حيث أن معدلات الأمية بين الإناث على سبيل المثال في انخفاض مستمر وقد وصلت إلى ١٧,٥% عام ١٩٩٨، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بدول المنطقة، كما أن معدّل مشاركة الإناث في القوى العاملة قد تضاعف تقريباً من حوالي (٧,٥%) عام ١٩٧٩ إلى (١٤,١%) عام ١٩٩٨ في حين أن نسبة الأمية بين الإناث في العالم العربي تبلغ (٦٥%)، وتبلغ نسبة مساهمة المرأة العربية في قوة العمل (١١%) [١١٧].

ويبين الجدول (٦) توزيع المرشحات للانتخابات التشريعية أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و١٩٩٧ والأصوات التي حصلن عليها بالنسبة لإجمالي المرشحين.

الجدول ٦. توزيع المرشحات للانتخابات التشريعية أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و١٩٩٧

السنة	عدد المرشحات	النسبة من الإجمالي	مجموع الأصوات المرشحات	النسبة من الإجمالي
١٩٨٩	١٢	%١,٨٦	٢١٠٢١	%١,٠٣
١٩٩٣	٣	%٠,٥٦	٣٩٣٣	%٠,٤٨
١٩٩٧	١٧	%٣,٣٢	١٣٠٨٦	%١,٦
٢٠٠٣	٥٤	%٦,٦٧	٣٦١٦٤	%٠,٠٢٦

المصدر : www.clctionsjo.com

وترى الباحثة أن مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية كمرشحة وناخبة لا تزال منخفضة على الرغم من أن أكثر من نصف الذين لهم حق في التصويت هم من النساء إلاّ أن مؤشرات هذا المشاركة لا تزال منخفضة بشكل كبير، حيث أن نسبة عدد المرشحات في آخر آب جرت في المملكة في ٢٠٠٣ لم تتجاوز (٦,٦٧%) من مجموع المرشحين لهذه الانتخابات فعددُ المرشحات (٥٤) مرشحة، وكان عدد المرشحات في انتخابات عام ١٩٨٩ (١٢) مرشحة، وكانت نسبة المرشحات من إجمالي عدد المرشحين لهذه الانتخابات (١,٨٦%)

(117) سليم، أوضاع المرأة العربية، ص ص ١٢١ – ١٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفسر الباحثة ذلك بصدور قانون الانتخابات في عام ٢٠٠٢ والذي أعطي المرأة الأردنية حصة محددة في مقاعد البرلمان وفق نظام الكوتا حيث خصصت للمرأة (٦) مقاعد مما ساعد على زيادة عدد المرشحات للمقاعد البرلمانية الأمر الذي زاد من هذه النسبة، ولا يمكن تفسيرها على أنها زيادة حقيقة أو تعكس تغيراً في واقع المجتمع الأردني أو إتجاهات المرأة الأردنية نحو المشاركة كمرشحة في الانتخابات البرلمانية على الرغم من أن نسبة الإناث اللواتي يحق لهن التصويت في الانتخابات البرلمانية أعلى من نسب الذكور إذا ما استثنينا نسبة الذكور الذين لم يحق لهم الانتخابات ولا يمارسون هذا الدور (منتسبو القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية بشكل عام) مما يتطلب من وجهة نظري التأكيد على تفعيل المشاركة للمرأة نفسها لأن القوانين والأنظمة المعمول بها في الوقت الحاضر تؤهلها كمرشحة وناخبة.

٢ - مجلس الأعيان الأردني:

ربما تكون فرصة وصول النساء إلى مجلس الأعيان أسهل من الوصول إلى مجلس النواب لأن طريقة اختياره تختلف، إذ يتم تعيينهم وعزلهم من قبل الملك، ويتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، ومدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات، ويتجدد بتعيين الأعضاء كل أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم[١١٨].

وتشير الباحثة هنا إلى أن الحكومة قد تأخرت في تطبيق الدستور على مشاركة المرأة في مجلس الأعيان على الرغم من أن نص المادة رقم (٦٤) من الدستور الأردني والتي نصت على أنه يشترط في عضو مجلس الأعيان زيادة على الشروط المعينة في المادة (٧٥) من هذا الدستور أن يكون قد أتم أربعين سنة شمسية من عمره، وأن يكون من إحدى الطبقات الآتية: رؤساء الوزراء والوزراء الحاليين والسابقين ومن أشغل سابقاً مناصب السفراء والوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاه محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية والضباط المتقاعدين من رتبة أمير لواء فصاعداً والنواب السابقين الذين انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن[١١٩].

([118]) الدستور الأردني مادة ٢٥، مادة ٦٣، مادة ٦٥.
([119]) الدستور الأردني، مادة ٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان أول تمثيل للنساء في مجلس الأعيان عام ١٩٨٩ فقد تم تعيين سيدة واحدة، وتعيين سيدتين عام ١٩٩٣، وثلاث سيدات عام ١٩٩٧، من أصل (٤٠) عضواً في كل دورة بنسبة تتراوح ما بين (٢,٥ - ٧,٥) من مجمل أعضاء مجلس الأعيان. كما تم تعيين (٧) سيدات في مجلس الأعيان البالغ عدد أعضائه (٥٥) عضو أي بنسبة (٢١,٧%) من عدد الأعضاء[١٢٠]، وذلك لعدم وجود تركيز أو اهتمام من قبل الدولة الأردنية على تفعيل مشاركتهم السياسية حيث كان التركيز في هذه الفترة على التعليم والصحة والعمل أكثر من مشاركتها السياسية.

الجدول ٧. يوضح المشاركة النسائية في مجلس الأعيان (١٩٨٩ – ٢٠٠٥) [١٢١]

المجلس	عدد النساء	مسمى العين	نسبة تمثيل النساء من مجموع الأعضاء
مجلس الأعيان السادس عشر ١٩٨٩ – ١٩٩٣	١	ليلى شرف	%٢,٥
مجلس الأعيان السابع عشر ١٩٩٣-١٩٩٧	٢	ليلى شرف نائلة الراشدان	%٥
مجلس الأعيان الثامن عشر ١٩٩٧ – ٢٠٠١	٣	ليلى شرف ربما خلف صبيحة المعاني	%٧,٥
مجلس الأعيان التاسع عشر ٢٠٠١-٢٠٠٣	٣	سلوى المصري صبحية المعاني عليا أبو تايه	%٧,٥
مجلس الأعيان العشرون ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لم يكمل مدته	٦	أنعام المفتي سلوى المصري روبدا المعايطة صبحية المعاني مي أبو السمن وجدان الساكت	%١٠,٩
مجلس الأعيان الواحد والعشرون ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٧	أنعام المفتي ليلى شرف	%١٢,٧
مجلس الأعيان الثاني والعشرون		سلوى المصري مي أبو السمن وجدان الساكت نوال الفاعوري رويدا المعايطة	

[120] ناصر، لميس، (٢٠٠٠). الحقوق الإنسانية للمرأة: صورة أردنية، ورقة عمال قدمت إلى: محاضرة ندوة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عمان، الأردن، ٨ شباط فبراير، ص ٤٦.

[121] مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧، ص ٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع للمجالس (٦)	٢٢	٢٢	نسبة النساء٨,١%

يبين الجدول أن هناك ارتفاعاً في نسبة تمثيل المرأة في مجلس الأعيان الأردني خلال الفترة ما بين (١٩٨٩ – ٢٠٠٥) حيث كانت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الأعيان لعام ١٩٨٩ (٢,٥%) وقد وصلت في مجلس الأعيان الحالي إلى (١٢,٧%) مما يشير إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة الأردني في مجلس الأعيان وبزيادة تزيد عن (٢%) لكل مجلس. إلا أن مجموع نسبة تمثيل المرأة في مجلس الأعيان بشكل عام لا تتجاوز (٨%) مما يشير إلى ضعف تمثيلها الواقعي في مجلس الأعيان على الرغم من نص المادة (٦٤) من الدستور الأردني والذي يؤهل العديد من النساء اللواتي كان لهن دور في خدمة المجتمع المحلي وخدمة قطاع المرأة مما يعني أن حق المرأة الأردنية في الوصول إلى مجلس الأعيان لا يزال دون المستوى المطلوب ويماثل نسبة المشاركة السياسية للمرأة في مجلس النواب وفي القطاع العام الأردني بشكل عام.

ثانياً: السلطة التنفيذية:

لم يكن وضع المرأة في السلطة التنفيذية بأفضل حالاً منه في البرلمان، على الرغم من أن تمثيل المرأة فيه يتم من خلال التعيين الأمر الذي يثير تساؤلاً حول مدى قناعة الحكومة في أهمية تقلد سيدات مناصب وزارية، في الوقت الذي تتواتر فيه التصريحات حول أهمية تمثيلها في مواقع صنع القرار وضرورة دمجها في التنمية السياسية إذ لم تحظ المرأة في الحكومات الاثنتي عشرة التي تعاقبت منذ عام ١٩٨٩ وحتى الحكومة الحالية، يضاف إليها التعديلات التي كان يجريها بعض رؤساء الحكومات، سوى بإحدى عشرة حقيبة وزارية، وإذا ما أخذ بالاعتبار أن معظم الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال هذه الفترة شكلت من حوالي (٢٥-٣٠) وزيراً، يتبين أن نسبة تمثيل الوزيرات إلى الوزراء أقل من ٣% وهي نسبة متدنية لا يمكن البتة اعتبارها مؤثرة[١٢٢].

لقد تم تعيين وزيرة للصناعة والتجارة عام ١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٥ عينت أول مرة وزيرتان في حكومة واحدة، تسلمت إحداهما وزارة التخطيط والأخرى التنمية الاجتماعية، كما تم في العام ذاته تقليد امرأة منصب مستشارة رئيس الوزراء لشؤون المرأة، ومثلت المرأة في حكومة عام ١٩٩٦ وأيضاً في الحكومة التي تشكلت عام ١٩٩٧ بوزارة التخطيط، وفي عام

(122) ناصر، لميس، مصدر سابق، ص ٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٩ قلدت أول مرة وزيرة منصب نائبة رئيس الوزراء وزيرة التخطيط، كما عينت وزيرة للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠ وأيضاً عام ٢٠٠٢، وفي الحكومة التي شكلها فيصل الفايز عام ٢٠٠٣، تم لأول مرة تعيين ثلاث وزيرات إحداهن ناطقة رسمية باسم الحكومة (اسمى خضر) بينما لم تحصل المرأة في حكومة معروف البخيت إلا على حقيبة وزارية واحدة هي حقيبة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مما يشير وكما ترى الباحثة إلى أن حصول المرأة على الحقيبة الوزارية مرهون بطبيعة الحكومة وإتجاهاتها نحو مشاركة المرأة والظروف السياسية في المملكة [١٢٣].

الجدول ٨. يبين مشاركة النسائية في الحكومات الأردنية منذ عام ١٩٧٩ – ٢٠٠٧[١٢٤]

المرأة الممثلة بالحكومة	الحكومة التي تمثلت بها	تاريخ تشكيل الحكومة	عدد أعضاء الحكومة	مسمى الحقيبة الوزارية
تمام الغول	علي أبو الراغب	١٩/حزيران/ ٢٠٠٠	٢٩	وزارة التنمية الاجتماعية
١ - تمام الغول ٢ - رويدا المعايطة	علي أبو الراغب	١٤/كانون ثاني/٢٠٠٢	٢٧	١ - وزارة التنمية الاجتماعية ٢ - وزارة التنمية الاجتماعية
رويدا المعايطة	علي أبو الراغب	٢١/تموز/٢٠٠٣	٢٩	وزارة التنمية الاجتماعية
١ - علياء بوران ٢ - أمل الفرحان ٣ - أسمى خضر	فيصل الفايز	٢٥/تشرين ثاني/٢٠٠٣	٢١	وزارة البيئة ووزارة السياحة والآثار وزارة الشؤون البلدية وزارة دولة وناطق باسم الحكومة
١ - علياء بوران ٢ - أمل الفرحان ٣ - أسمى خضر ٤ - ناديا السعيد	تعديل حكومة فيصل الفايز	٢٥/تشرين الأول/٢٠٠٤	٢١	وزارة سياحة وآثار وزارة الشؤون البلدية وزارة الثقافة ناطق باسم الحكومة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١ - علياء بوران ٢ - أسمى خضر ٣ - ناديا السعيد ٤ - سهير العلي ٥ - رويدا المعايطة	عدنان بدران	٧/نيسان/٢٠٠٥	٢٦	١ - وزارة السياحة والآثار ٢ - وزارة الثقافة ٣ - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٤ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٥ - وزارة الدولة لمراقبة الأداء الحكومي
سهير العلي	معروف البخيت	٢٨/تشرين ثاني/٢٠٠٥	٢٤	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
نانسي باكير سهير العلي هالة لطوف مها الخطيب	نادر الذهبي	٢٦/ تشرين ثاني/٢٠٠٧	٢٤	وزارة الثقافة وزارة التخطيط وزارة التنمية الاجتماعية وزارة السياحة

(123) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(124) مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧، ص ص ٣٧-٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ من بيانات الجدول، تأخر إشراك المرأة الأردنية في الحكومات، إذْ كانت أول مشاركة لها عام ١٩٧٩، وأن هذا الإشراك اقتصر أغلب الأحيان على الوزارات الخدمية وخاصة وزارة التنمية الاجتماعية، كما نلاحظ من الجدول أن أفضل تمثيل للمرأة في الحكومات الأردنية كان في حكومة عدنان بدران حيث تم إشراك خمس نساء من أصل (٢٦) حقيبة وزارية بنسبة (٢٠%)، وهي نسبة قريبة من حكومة فيصل الفايز في التعديل الذي أجراه على حكومته في ٢٤ – تشرين الثاني – ٢٠٠٥.

وفق آخر الإحصائيات التي أجراها ديوان الخدمة المدنية عام ٢٠٠٥، بلغت نسبة النساء إلى الرجال في وظائف الفئة العليا (١,١%) فقط، وبلغت نسبة النساء للرجال في الفئة الأولى (٦,٣%)، بينما بلغ مجموع الموظفين عن طريق ديوان الخدمة المدنية (١٠٥١٩٠)، وبلغ عدد الذكور في الوظائف الحكومية (٥٧٠٦٦) أي بنسبة (٥٤,٢٥٠%)، بينما بلغ عدد الموظفات من الإناث (٤٨١٢٤) بنسبة (٤٨,٧٥٠%) من المجموع العام للمعنيين عن طريق ديوان الخدمة المدنية[١٢٥].

ورغم عدم وجود عوائق قانونية أمام تعيين النساء في الوظائف العليا، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلا أن تلك الوظائف ظلت حكراً على الرجال. ففي القطاع العام كانت هناك سيدة واحدة في الفئة العليا لفترة قصيرة، وفي مطلع التسعينات تسلمت منصب مدير عام مؤسسة تنمية الصادرات، بينما بقي منصب أمين عام وزارة التنمية الإدارية، تلاها في عام (١٩٩٨)، تعيين السيدة علياء بوران كأمين عام لوزارة السياحة، وفي عام (٢٠٠٢) تم تعيين السيدة ناديا السعيد أميناً عاماً لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسيدة هالة لطوف أميناً عاماً لوزارة التخطيط، كما تم تعيين الأخيرة في عام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) أميناً عاماً لوزارة تطوير القطاع العام.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المرأة الأردنية في المواقع القيادية الإدارية ما زال متدنياً، إلا أن وجودها في المناصب الإدارية الوسطى شهد تطوراً أفضل، كما يتضح من إحصائيات ديوان الخدمة المدنية عام ٢٠٠٥.

وعن مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي فإن الجدول (٩) بين لنا توزيع العاملين في السلك الدبلوماسي لعام ٢٠٠٤م.

([125]) إحصاءات صادرة عن ديوان الخدمة المدنية عن واقع القوى البشرية لسنة ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ٩. يبين العاملون في السلك الدبلوماسي حسب الجنس ٢٠٠٤[١٢٦]

الوظيفة	رجال	نساء	نسبة النساء%
سفير	٤٧	٢	%٤,١
وزير مفوض	٢٠	--	--
مستشار	٢٤	--	--
سكرتير أول وثاني وثالث	٨٣	٨	%١٣,١
ملحق دبلوماسي	٣٨	٧	%١٥,٦
المجموع	٢١٢	١٧	%٧,٤

يتضح من البيانات أن النساء شكلن نسبة قليلة من بين العاملين في السلك الدبلوماسي، حيث كانت هناك امرأة واحدة مقابل (١٣) رجلاً. وتتركز النساء في وظيفة الملحق الدبلوماسي، إذ شكلت (١٦%) تقريباً من مجموع العاملين في هذه الوظيفة، كما شكلت النساء (٤%) من السفراء فقط. كما نلاحظ غياب المرأة عن الوظائف العليا الأخرى في السلك الدبلوماسي كوظيفتي الوزير المفوض والمستشار، إذ كان كافة العاملين في هاتين الوظيفتين من الرجال.

وقد أظهرت دراسة حديثة للإحصاءات العامة بأن نسبة النساء في السلك الدبلوماسي في كافة المستويات قد ارتفعت إلى (٩,٧٥%)[١٢٧].

كما عينت سيدتان سفيرتين في عامي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، وبشكل عام، فإن نسبة التحاق السيدات بوزارة الخارجية تبلغ (١٧,١%) من مجموع العاملين فيها، بينما تبلغ نسبة الدبلوماسيات منهم (١٥,٩%) فقط، وعلى الرغم من هذه النسبة المتدنية في المشاركة الدبلوماسية، كان للمرأة الأردنية دور واضح في تمثيل الأردن في الوفود الرسمية وغير الحكومية التي شاركت في المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال التسعينيات، وبخاصة المؤتمر العالمي حول التنمية والسكان (١٩٩٤)، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥ [١٢٨].

([126]) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأردنية، ٢٠٠٦.
([127]) الاتجاهات الاجتماعية في الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٦، ص٦.
([128]) المصدر نفسه، ص ٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوظائف العليا:

على الرغم من عدم وجود عوائق قانونية أمام تعيين النساء في الوظائف العليا، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلا أن تلك الوظائف ظلت فترة طويلة مقتصرة على الرجال، ففي القطاع العام مثلاً، كانت هناك سيدة واحدة في الفئة العليا، ولفترة قصيرة في مطلع التسعينات تسلمت منصب مدير عام مؤسسة تنمية الصادرات، بينما بقي منصب أمين عام وزارة حكراً على الرجال حتى عام ١٩٩٧ عندما عينت سيدة في منصب أمين عام وزارة التنمية الإدارية، تلاها في عام ١٩٩٨ تعيين سيدة أخرى أمينة عامة لوزارة السياحة، وفي عام ٢٠٠٢ عينت سيدة أيضاً أمينة عامة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقد بلغت نسبة النساء إلى الرجال في الفئة العليا نحو (١,٧%) فقط، بينما وصلت نسبتهن في الفئة الأولى إلى حوالي (٤,٧%) عام ١٩٩٨ ، وقد أظهرت دراسة حديثة لدائرة الإحصاءات العامة، أن نسبة النساء إلى الرجال في المواقع المتقدمة في المؤسسات العامة التي تساهم فيها الحكومة بنسبة (٥١%) فأكثر، لا تزال متدنية حيث لا يتعدى عددهن (١١) امرأة فقط من أصل (٥٧٣) رجلاً، بينما يبلغ عدد النساء المديرات في مثل هذه المؤسسات حوالي (١١٤) مديرة من أصل (١٢٧٢) مديراً[١٢٩].

وترى الباحثة أن وصول المرأة إلى مناصب الإدارية العليا في المملكة لا يزال دون المستوى المطلوب على الرغم من أن (٣٧%) من عدد العاملين في القطاع الحكومي الأردني هم من النساء إلا أن هناك مجموعة من المعوقات الإدارية والفنية والاجتماعية، وكذلك المعوقات التي ترتبط بالمرأة نفسها وتحول دون وصول المرأة إلى مراكز قيادية عليا، وقد أثر هذا على عدد المناصب العليا التي تحصل عليها المرأة الأردنية.

السلطة القضائية:

لا تتجاوز نسبة تمثيل السيدات إلى الرجال في السلطة القضائية (٠,٢%)، إذ تم تعيين أول قاضية عام ١٩٩٥ تلتها أخرى عام ١٩٩٦ تم تعيينها في منصب قاض، وبلغ مجموع القضاة النساء حتى عام ١٩٩٨ خمساً فقط من مجموع ٤٠٦ قضاة، وقد بلغت مشاركة المرأة

(129) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، ص ١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الجهاز القضائي عام ٢٠٠١ ما نسبته ٤,١ %[١٣٠]، وفي عام ٢٠٠٣ بلغن ٢٣ امرأة، فضلاً عن نجاح قاضية أردنية في تبوء منصب قضائي دولي في محكمة رواندا.

وفي عام ٢٠٠٦ بلغ مجموع القضاة في المملكة (٦٩٠) قاضياً، منهم (٢٩) من النساء أي بنسبة ٤,٢% من مجموع القضاة.

المجالس البلدية:

لقد حصلت المرأة على حقها في الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية والقروية عام ١٩٨٢، ومارست حقها الانتخابي منذ ذلك الوقت، إلا أنها عزفت عن خوض معركة الترشح لهذه المجالس، وبهدف تشجيع المرأة على خوض هذا المجال، وبناءً على مبادرة من الأميرة بسمة رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وافق مجلس الوزراء على تعيين (٩٩) امرأة أعضاء في المجالس البلدية والقروية في جميع أنحاء المملكة لفترة انتقالية سبقت تجربة الانتخابات البلدية، الأمر الذي شجع (١٩) امرأة للترشح لعضوية المجالس البلدية المنتخبة عام ١٩٩٥، وقد فازت عشر نساء منهن، إحداهن فازت بمنصب رئيسة مجلس بلدي. أما في الانتخابات البلدية التكميلية التي جرت عام ١٩٩٦، فقد ترشحت عشر نساء، فازت منهن ثلاث في عضوية المجالس، وتم تعيين (٢٠) سيدة أخرى في وقت لاحق، وفي عام ١٩٩٩ بلغت نسبة مشاركة المرأة فيها نحو (٠,٣٢%)، وقد عين في كل مجلس بلدي وقروي عام ٢٠٠٣ امرأة واحدة، بما أنعكس إيجاباً على دورها في تلك المجالس المحلية[١٣١].

ثالثاً: مؤسسات المجتمع المدني:

الأحزاب:

اتسم دور المرأة في الأحزاب السياسية بالتذبذب الناجم، في أغلب الأحيان عن تداعيات الأحداث العامة في البلاد، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالأحزاب ذاتها أو بالمرأة نفسها فقد بلغت تلك العلاقة أوجها في مرحلة ازدهار النضال الوطني وممارسة الأحزاب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية، حيث انخرطت المرأة حينها في الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة السياسية وتفاعلت مع أنشطتها وفعالياتها، إلا أن ذلك الدور قد تراجع بعد حل الأحزاب وحظر نشاطها.

([130]) ناصر، لميس ، مصدر سابق، ص ٤٧.
([131]) المصدر نفسه، ص ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ارتبطت مشاركة المرأة الحزبية بشكل أساسي بطبيعة الأحداث التي يعيشها البلد، ففي بداية الخمسينات ازدهر النضال الوطني، ولعبت الأحزاب دوراً هاماً وبارزاً في الحياة السياسية، وانخرطت المرأة في الأحزاب والتجمعات والحركات السياسية التي شهدتها الساحة الأردنية، وكان هناك رائدات انخرطن بقوة في العمل السياسي وقمن بالعديد من الأعمال المتمثلة بأعمال الدعاية بين النساء، وتوزيع المطبوعات وأعمال ضابط اتصال[١٣٢].

وقد بلغ نشاط المرأة السياسي والحزبي ذروته في العام (١٩٥٥م – ١٩٥٦م)، حيث شهد الأردن مظاهرات جماعية وكان للمرأة دور بارز بها، ضد حلف بغداد وكذلك تأثراً من تعريب الجيش، وضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتضامناً مع الشعب الفلسطيني [١٣٣].

أما داخل التنظيم الحزبي، فقد انحصر وضع المرأة في خلايا نسائية غير مختلطة، نتيجة لضغط الاتجاهات الاجتماعية، واتقاءً لأسلحة التشهير، في ظل مجتمع يرفض رفضاً باتاً تحرك المرأة في أي اتجاه، وهو الأمر الذي أثر على فاعلية الرائدات الحزبيات[١٣٤]. وبعد أن حلت الأحزاب وحظر نشاطها عام ١٩٥٧م، أصيب النشاط الحزبي بانتكاسه كبيرة، وعاد للركود، وتضاءلت مشاركة المرأة الجماهيرية، واكتفت الرائدات بالعمل الحزبي بالصمت والعمل بحذر في ظل ظروف غاية في الصعوبة[١٣٥]. واستمر الحظر لفترة طويلة امتدت إلى عام ١٩٩٣م، حيث تم ترخيص الأحزاب السياسية الأردنية، إلا أن المرأة ما زالت مشاركتها محدودة جداً وضعيفة سواء في قيادة الحزب أو قواعده بشكل عام.

ويعزى ضعف إقبال النساء على الانضمام للأحزاب السياسية إلى عدم وجود أحزاب على الساحة، وقد ألغى الملك حسين الأحزاب بقانون أحزاب عام ١٩٥٧ حتى ١٩٩٢، ويبدو أن كثيراً من الأحزاب كان واقعها لاختيار المرأة في فترة ما لاعتبارها نوعاً من الزخرفة لإظهار شكل حضاري للحزب، لذا لم تعط أي منها دوراً قيادياً للمرأة في الأحزاب التي يعتبرها الكثير الأقدر على إيصال المرأة لصنع القرار والتعبير عن تطلعاتها، وقد دلت التجارب على أن الدول التي تعتمد القائمة والتمثيل النسبي، تساعد الأحزاب السياسية على

---

(132) بني ياسين، رسلان وعساف، نظام، (١٩٩٧). ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان، عمان: مركز الدراسات الأردنية، ص ٥٧.

(133) الشلبي، سهيلا، (٢٠٠٤). المرأة الأردنية والأحزاب السياسية، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للباحثين الشباب في العلوم السياسية، آل البيت، الأردن، ص٢.

(134) التل، سهير، (١٩٨٥). مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ١١٣.

(135) المصدر نفسه، ص ١١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصول إلى البرلمان. وبالتالي يكون المجال أوسع أمام النساء اللواتي يترشحن على قائمة الأحزاب، وهذا بدوره يشجع النساء على الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية[١٣٦].

أن التجربة الصعبة التي شهدتها المرأة أثناء انخراطها في العمل الحزبي، أثرت سلبياً في مشاركة المرأة في الأحزاب بعد ترخيصها عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣، والتي اتسمت عموماً بالمحدودية والضعف، فلم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها عن (٦,٥%)، وانخفضت حدياً إلى (٣%) عام ١٩٩٦[١٣٧]، إذ لم يكن للمرأة وجود أو تمثيل في الهيئات التأسيسية لخمسة أحزاب من بين (١٧) حزباً آنذاك، وباستثناء ثلاثة أحزاب، وهي الوحدة الشعبية والشيوعي والتقدمي الديمقراطي، فإن نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب المتبقية رمزية. كما لم يكن هناك تمثيل للمرأة في أهم هيئة لصنع القرار في الأحزاب وهي "المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية" في معظم الأحزاب باستثناء الشيوعي الذي كان يضم سيدتين من أصل أعضائه، والشعب الديمقراطي الأردني (حشد) (٣) نساء من أصل (٩)، والحزب الوحدوي العربي الديمقراطي سيدة واحدة فقط من أصل (١٤)، والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء) سيدة واحدة فقط من أصل (١١). عدا عن أنّ جميع الأمناء العامين لهذه الأحزاب هم من الذكور.

ووفقاً لتقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) حول وضع المرأة الأردنية، والذي أعلن عنه في ١٤ آذار ٢٠٠٤ في عمان لمناسبة "اليوم العالمي للمرأة"، فإن السيدات الحزبيات قد شاركن في الهيئات التأسيسية ممّا مجموعه (٢٨) حزباً من أصل (٣١) حزباً مرخصاً حالياً من وزارة الداخلية، وتتباين نسبتهن في تلك المواقع بشكل ملحوظ، حيث تراوح بين (٠,٤%) في حزب اليسار الديمقراطي و(٥٠,٥%) في حزب الأحرار[١٣٨]، في حين بلغ عدد النساء في الهيئة التأسيسية لحزب جبهة العمل الإسلامي (١١) امرأة من أصل (٣٠١) عضو، فيما يقدر الآن عدد أعضائه من النساء بـ (١٠%) فقط عدا وجود ست

([136]) المقداد، محمد، مصدر سابق، ص ١٥.

([137]) نفاع، إملي، (٢٠٠٤). المرأة والأحزاب والتنمية السياسية، ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان – الأردن ٢٣-٢٥ آذار.

([138]) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،(٢٠٠٤) المرأة الأردنية: الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية والسياسية والانتخاب، نيويورك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيدات في مجلس الشورى البالغ عدده (١٢٠) عضواً وفقاً لنتائج انتخابات عام ٢٠٠٢، إلا أن المكتب التنفيذي ما زال حكراً على الرجال من الأعضاء[١٣٩].

وبشكل عام، فإن نسبة النساء في الهيئات التأسيسية لتلك الأحزاب لا تزيد على (٧,١%) في حين لا تتجاوز نسبة انخراط النساء في الأحزاب عموماً (٩,٦%)، بينما تبلغ نسبة حضورهن في عضوية الأحزاب (٢٠%) فقط.

أن أغلب الأحزاب السياسية المرخصة لا تعالج قضية المرأة بشكل جدي وفعال ومستقل في برامجها، إذْ لا تتعدى الإشارة إليها مرحلة الشعارات غير النابعة من معرفة حقيقية لواقع المرأة، أو أن تقوم بتناول قضية المرأة في المجال الاجتماعي فقط حينما تعمد إلى تشكيل فروع للنساء داخلها تعمل في مجال شؤون المرأة. ولذلك فإن مفهوم مشاركة المرأة لدى غالبية القوى السياسية ينحصر بدور الناخبة فقط دون أن ينسحب على أدوار قيادية في السلم الإداري أو الهرم السياسي، ولعل ذلك يظهر في الانتخابات حين لا تقوم الأحزاب السياسية بترشيح أية امرأة من بين أعضائها في قوائم مرشحيها، ويجد البعض أن الأحزاب تتسم بالضعف في مسألة تأهيل المرأة للعمل السياسي وتدريبها على آليات المشاركة في عملية التحول الديمقراطي[١٤٠].

بيد أن ذلك لا يلغي حقيقة إحجام المرأة عن العمل الحزبي جراء عوامل عديدة، منها يتعلق بالمرأة نفسها، وأخرى وهي لا تنحصر في المرأة فقط، بل تصب في خانة التقاليد الثقافية والعامل التربوي، وعلاقة الدولة تاريخياً بالأحزاب التي لا تزال تداعياتها ممتدة إلى الآن، وفقدان الثقة والمصداقية أحياناً بتلك الأحزاب وبما تطرحه من برامج وآليات عمل، ونظرة التشكيك بتوجهاتها الخارجية... إلى غيرها من العوامل.

ويبين الجدول التالي (١٠) نسبة الحضور النسائي في الأحزاب الأردنية مبيناً التعدد والنسب بالنسبة إلى تعداد الرجال في الحزب في كل من الهيئة القيادية، حيث نلاحظ في الكثير منها أن الوجود النسائي غائب كلياً، والأخرى بنسبة لا تتجاوز (١٢,٥%) في الهيئة الإدارية – كما في الحزب التقدمي وحزب الشعب الديمقراطي الأردني – علماً بأن مجموع الهيئة القيادية في كل منها (٨) أعضاء.

([139]) الصمادي، فاطمة، (٢٠٠١). دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية: دراسة مقارنة لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني وحزب الله اللبناني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ص٩١.

([140]) المطلق، عيد، مصدر سابق، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما نسبة التمثيل النسائي في الأعضاء المؤسسين، فهي شبيه إلى حد ما بالهيئة القيادية إذْ لا تتجاوز (١٧,٥%) في حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية، و (١٤,٣%) في حـــزب الأرض العربية، وبنسبة صفر في الهيئة القيادية لكلا الحزبين، وبهذا الشكل فإن نسبة التمثيـــل النسائي في الأحزاب الأردنية متوسط لا يزيد عن (١٠%).

الجدول ١١. يبين نسبة الحضور النسائي في الأحزاب الأردنية في كل من الهيئة القيادية والأعضاء المؤسسين[١٤١]

الرقم	الحزب	الهيئة القيادية		
		ذكور	إناث	النسبة
١	حزب جبهة العمل الإسلامي	١٧	--	--
٢	حزب الحركة العربية الإسلامية	١٣	--	--
٣	حزب الوسط الإسلامي	١٠	١	٨,٣
٤	حزب الشعب الديمقراطي الأردني	٧	١	١٢,٥
٥	الوحدة الشعبية الديمقراطية	٧	--	--
٦	اليسار الديمقراطي الأردني	٨	١	--
٧	اليسار الديمقراطي الأردني	٩	--	--
٨	الحزب التقدمي	٧	١	١٢,٥
٩	البعث العربي التقدمي	٦	--	--
١٠	الأرض العربية	٥	--	--
١١	الأنصار العربي الأردني	٧	٢	--
١٢	الحركة القومية	١٠	--	--
١٣	الجبهة الأردنية العربية	٧	--	--
١٤	العمل القومي	٩	--	--
١٥	الوطني الدستوري	١٦	٢	١١,١
١٦	حزب المستقبل	٥	--	--
١٧	النهضة الأردني	١٥	--	--
١٨	العمل الأردني	١١	١	٨,٣
١٩	حزب الأحرار	--	--	--
٢٠	حزب الأمة	--	--	--
٢١	حزب السلام	١٠	--	--
٢٢	حزب البعث الاشتراكي	٨	--	--

(141) المصدر نفسه، ص ١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقابات المهنية والعمالية:

تشهد النقابات المهنية وجوداً ملحوظاً للمرأة في صفوف عضويتها إذ يبلغ عدد النساء فيها (٢١٢٥٩) نقابية من أصل (٩٨٣٥٣) عضواً، أي ما نسبته (٢١,٦%) مقارنة بـ (٧٨%) للرجال، وهي نسبة تصل في حدها المرتفع في نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات إلى (٧٢,٠٧ %)، وفي أخفض نسبة لها في نقابة المقاولين حين تبلغ (٠,٥%)[١٤٢]، دون أن تحمل هذه النسب أية دلالات أخرى تشير إلى تعاظم دور المرأة السياسي عموما، إذ يعزى ذلك الدور إلى إلزامية العضوية في النقابات الأربع عشرة، والتي تعود مشاركة المرأة فيها إلى الخمسينيات، مع تأسيس أول نقابة وهي نقابة المحامين، دون أن يكون لها حضور مماثل في الهيئات القيادية باستثناء نقابة الممرضات، ولذلك، فإن مشاركة المرأة في النقابات المهنية، وعلى الرغم من عدم وجود أي نص قانوني يعوق الانتساب إليها، توسم بكونها مشاركة رقمية أكثر منها مشاركة فاعلة، فالعديد من النساء لا يزاولن المهنة فعلياً بسبب ظروف اجتماعية أو اقتصادية تحول دون ذلك، عدا أن المشاركة السياسية النقابية للمرأة تتسم بالضعف سواء بالمشاركة في اللجان النقابية أو في اجتماعات الهيئات العامة التي ترسم فيها سياسة العمل في النقابة المهنية، أو الترشح للمجالس النقابية والانتخاب، أما بالنسبة إلى مشاركة المرأة في النقابات العمالية، فتعتبر غير مؤثرة، إذ تقل النسبة عن (٢٠%)، فالعضوية فيها طوعية غير ملزمة، وهذا الأمر يعني عدم تأثير النساء الكبير في عمل المنظمات التي يمكن لهن من خلالها الدفاع عن حقوقهن، وبالتالي التأثير في التشريع الذي يحكم عملهن مثل ساعات العمل وإجازة الأمومة والتعويضات والأجور[١٤٣].

تعتبر النقابات المهنية جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني، وهي تنظيمات تضم تحت مظلتها المنتسبين إليها من أصحاب المهن المعنية وفي إطار قانوني تجمعهم وترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم من خلال الأنظمة والقوانين. إن عضوية النقابات مفتوحة وإلزامية للذكور والإناث الذين ينتمون إلى المهنة التي ترعاها نقاباتهم. وقد ارتبطت مساهمة المرأة الأردنية في مؤسسات المجتمع المدني بدرجة الانفراج السياسي التي عاشتها الحياة السياسية الأردنية، وفتحت الأحزاب السياسية لها مجال المشاركة في هيئاتها، وبرزت بعض الشخصيات القيادية

([142]) الإمام، نور، (٢٠٠٤). المرأة والنقابات والتنمية السياسية، ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان – الأردن، آذار، ص ٢.

([143]) ناصر، لميس، مصدر سابق، ص ٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسوية في بعض الحركات اليسارية، كما لا تزال المرأة شبه غائبة عن القيادة في كثير من الأحزاب.

وكادت النقابات المحلية أن تحل محل الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب غير مرخصة وتأخذ دور المعارضة[١٤٤].

كان دور مشاركة المرأة في النقابات المهنية هامشياً دوماً، فنظرة المجتمع إلى النشاط داخل النقابات العمالية كانت سلبية عموماً، وإلى مشاركة النساء بالنقابات سلبية بشكل خاص، وقد ترك الخوف من السياسة أثره على هذا الموضوع، فالعائلات لم تكن تشجع بناتها على الانضمام للنقابات[١٤٥]، ونجد نسبة النساء الأردنيات في النقابات المهنية تتراوح ما بين (٢١ - ٢٢%) من مجموع المسجلين في النقابات المهنية، وتشير البيانات إلى أن عضوية النساء في بعض النقابات بلغت (٧٣%) مثل نقابة الممرضين، وفي حدود (٧,٥) في نقابة المهندسين وفي نقابة الصيادلة ٤٣%[١٤٦]، ومع أن قوانين النقابات لا تميز بين الذكور والإناث، فلم تتمكن أي من المهنيات من الوصول إلى موقع النقيب لأي من النقابات المهنية، وهذا مفاده أن مجتمع النخب يحمل نفس النظرة ويشترك مع باقي المجتمع، في النظرة التقليدية السائدة للمرأة.

أن النساء يشكلن نسبة (٢٢%) من الأعضاء المسجلين في النقابات المهنية في الأردن، إلا أن مساهمة المرأة في قيادة العمل النقابي مازالت متدنية نسبياً، حيث لا توجد نساء أعضاء في مجالس النقابات المهنية سوى في نقابتين فقط هما نقابة المحامين ونقابة الصيادلة، وتشكل الإناث حوالي (٧%) فقط من مجموع الأعضاء المؤسسين للأحزاب الأردنية حيث شاركن في الهيئات التأسيسية ل (٣١) حزبا من المجموع الكلي للأحزاب في الأردن وهو ٣٤ حزبا.

وتختلف الصورة فيما يتعلق بالهيئات الإدارية للمنظمات التطوعية إذ تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة النساء في الهيئات الإدارية للمنظمات التطوعية إلى الربع. كما شكلت النساء نسبة كبيرة في الهيئات التأسيسية لهذه المنظمات تقدر بحوالي ٢٣% وارتفاع نسبة النساء في الهيئات الإدارية للمنظمات التطوعية يعطي المرأة فرصة ممارسة حقها في اتخاذ القرارات أو المشاركة في اتخاذها.

---

(144) أبو السمن، مي، مصدر سابق، ص ١٠.

(145) الخطيب، جمال، الوضع الراهن للمرأة الأردنية: المعوقات والفرص، ٢٧ كانون الثاني، ٢٠٠٤، الموقع الإلكتروني: http://www.amanjordan.org/aman-studies.

(146) دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي السنوات الأخيرة تم وضع إجراءات لتعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية منها ؛ التعديل الذي طرأ على قانون الانتخاب المؤقت لعام ٢٠٠٣ والذي أقر فيه نظام الكوتا. وتعتبر الكوتا تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة وفقاً لما نصت عليه المادة(٤) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ترى الباحثة أن الحضور الحزبي للمرأة ضعيف على الساحة الأردنية، ويظهر من خلال نسبة النساء الأعضاء في الهيئة التأسيسية والذي لا يتعدى (٧,١%) من المجموع الكلي، حيث يصل عدد العضوات (٢٦٩) عضواً من أصل (٣٨٠٧)، بالرغم من أن المرأة لم تغب في إطار هذه القوائم سوى عن الهيئات التأسيسية لأحزاب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وحزب البعث التقدمي، وحزب الفجر الجديد العربي الأردني. ويذكر أن الأحزاب السياسية لم تول قضية المرأة الاهتمام الكافي(١٤٧).

وهناك العديد من المنظمات النسائية والاتحادات والجمعيات الخيرية، إلى جوار المعهد الدولي لتضامن النساء واعتماد المرأة واتحاد صاحبات الأعمال والمهن، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة، وقد ساعدت هذه التنظيمات على عقد البرامج التثقيفية والتوعية المكثفة بشأن مشاركة المرأة السياسية، وخصوصاً ضرورة تمثيلها نيابياً قبل الانتخابات، وعقد دورات تدريبية للمرشحات لمجلس النواب الرابع عشر، والتواصل مع الفعاليات الفكرية والسياسية والاتصال بالمسؤولية السياسية، حيث عملت ما أمكن على تعبئة الرأي العام باتجاه دعم المرأة في الانتخابات وفي الميادين المشار إليها والحقوق الأخرى(١٤٨).

وترى الباحثة أن صور المشاركة السياسية للمرأة الأردنية كانت في مختلف أشكالها سواءً المتعلقة بالمشاركة كناخبة أو كمرشحة في الانتخابات البرلمانية والبلدية أو الانتساب إلى التنظيمات الحزبية أو مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام ومشاركتها بالسلطة التنفيذية كانت تتشابه بانخفاض نسب هذه المشاركة في كافة الصور سواء الانتساب أو الترشيح أو المشاركة في التنظيمات الحزبية، ولا يعود هذا إلى التعديلات التي تم وضعها على القوانين والأنظمة

---

(1) تقرير أوضاع المرأة الأردنية – اليونيفم، مرجع سبق ذكره.
(2) لمزيد من التفاصيل انظر:
- عبد الجابر، دور التنظيمات النسائية في تحقيق التنمية السياسية، مصدر سابق، ص٨ وما بعد.
- خطة الاتحاد النسائي الأردني، حول مشروع المرأة في البرلمان، منشور في:
- www.amanjordan.org/arabic-news/ wmprin.php?artd = 13975.
- وثائق وبيانات وزارة البيئة، والمنظمات المشار إليها أعلاه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية وإنما يعود باعتقادي الشخصي إلى سببين رئيسين: **الـــسبب الأول**: يـــرتبط بـــالمرأة الأردنية نفسها وعدم قدرتها ورغبتها في نفس الوقت في أن يكون لها دور سياسي إلا باستثناء بعض الحالات التي لا تعكس حقيقة المجتمع الأردني بشكل عام، وهذا يتطلب القيـــام بإعـــادة النظر ليس فقط بتحفيز المرأة نحو المشاركة وإنما إعادة النظر أصلاً في رأي المـــرأة نفـــسها وإيمانها وثقتها بنفسها كناخبة مؤثرة بالعمل السياسي ومرشحة لها ثقل وليس تكملـــة عـــدد، أو مرآة تعكس التقدم الحضاري لهذه المجتمع، والذي أصبح ينظر إلى تقدم المجتمع مـــن خـــلال مدى مشاركة المرأة في العمل السياسي. **والسبب الثاني**: يرتبط بالمجتمع الأردني ونظرته إلى مشاركة المرأة السياسية إذْ أن نظرة المجتمع للمرأة وعدم قدرته على العمل الـــسياسي نتيجـــة لبعض العادات والتقاليد التي كانت سائدة في المجتمع الأردني، وقد تأثرت المشاركة الـــسياسية بالعديد من العوامل المتعلقة بالقوانين والأنظمة وضعف التمويل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(٣-٣) محددات ومعوقات مشاركة المرأة السياسية في الأردن

تمهيد :

أن تاريخ المشاركة السياسية للمرأة الأردنية قد مرَّ بمراحل متعددة ارتبطت بشكل أساسي بتاريخ العمل السياسي في المملكة، سواء أكان ذلك قبل عام ١٩٨٩ أو بعدها إذْ تشير نتائج الانتخابات البرلمانية والبلدية إلى انخفاض نسب المشاركة السياسية للمرأة الأردنية كمرشحة وناخبة، ومشاركتها في مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، على الرغم من أن الدستور الأردني والقوانين والأنظمة قد منحت المرأة الأردنية حقوقها.

إلا أن واقع المشاركة الحقيقي للمرأة الأردنية لا يزال دون مستوى التوقعات على الرغم من ما حصلت عليه المرأة من مستوى تعليم يتناسب مع طبيعة التقدم في المجتمع وبداية الاهتمام بتصويب أوضاع المرأة بما يتناسب مع مكانتها في المجتمع. مما يعني وجود مجموعة من المحددات والمعوقات التي تحول دون المشاركة الفعلية للمرأة في العملية السياسية في الأردن، وسوف تتناول الباحثة في هذا المبحث المحددات والمعوقات التي تحول دون المشاركة الفعلية للمرأة.

(٣-٣-١) المطلب الأول : المحددات الاجتماعية والاقتصادية :

نتيجة للدور المتنامي للمرأة في الأعمال والأدوار ومجاراتها للرجل في عصرنا الحديث فقد برزت أهمية مشاركتها السياسية لتحديد معالمها الحضارية وآفاقها المستقبلية وما يمكن أن تصل إليه من خلال مشاركتها في الأحزاب أو الحياة السياسية والنيابية، ومن هذا المنطلق أن أهم التحديات الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي والقيادي والتي شكلت بمجملها ترسيخاً لفكرة عدم قدرة المرأة على العمل يمكن إجمالها بما يلي[١]:

١- عدم تقبل الرجل لعمل المرأة السياسي.

[١] المملكة الأردنية الهاشمية، قانون معدل القانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ الجريدة الرسمية رقم ٤٢٠٤ تاريخ ١٩٩٧/٥/١٥ ص ٢٢٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- عدم توافر الدعم الاقتصادي اللازم للمرأة.

٣- عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في الحياة السياسية.

٤- وعدم تقبل المرأة الكافي مشاركتها في الحياة السياسية وقناعتها التامة بذلك.

وتتبلور جميع هذه التحديات مع بعضها لتتشكل مع الزمن لتصبح من مسلّمات العادات والتقاليد والتي تجعل المرأة لا تقبل على العمل السياسي، وكذلك كان لغياب المنطق العلمي والعملي في المناهج التعليمية والتنشئة الاجتماعية السياسية في حياة المرأة أكبر الأثر في عدم مشاركتها السياسية، وبالتالي إقبالها على الأعمال التي تكون مقبولة في المجتمع والابتعاد عما يرى فيه المجتمع خرقاً للعادات والتقاليد.

وأنه لمن الصعب تحديد تعريف موحد لمكانة المرأة في المجتمع الأردني كون هذا المفهوم نسبياً يختلف باختلاف المجتمعات والمناطق الجغرافية وأن التركيب التقليدي للمجتمع الأردني يجعل الرجل في الأسرة يتمتع بشيء من السلطة المطلقة في بعض الأمور، ويأتي ذلك نتيجة الوضع المميز للذكر عن الأنثى فالذكر في المجتمع الأبوي هو الذي يحفظ النسب للعائلة، ويكون الذكر الأكبر هو صانع القرار في الأسرة، وأن أهم واجبات المرأة في الإنجاب وتربية الأطفال والاعتناء بالشؤون المنزلية وتلبية احتياجات الرجل[١].

وترسخ هذا الوضع كنتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية التي تنشأ عليها المرأة في مجتمعنا منذ الصغر حيث تهيئ الأسرة الأردنية الفتاة منذ البداية للقيام بالأدوار التقليدية المطلوبة منها، بالإضافة إلى التميز في المعاملة بينها وبين الذكر، والعمل على تشديد الرقابة على سلوك الفتاة، بالإضافة إلى الكثير من الممنوعات المفروضة عليها والتي لا يلتزم بها الذكر مما يعزز شعور المرأة بالإحساس بالنقص والتبعية، ومن هنا يصبح الاعتقاد عندها بأن التفوق القيادي هو للرجل مما يساعد على خلق جيل من النساء غير قادرات على خوض الحياة السياسية بثقة، وبالإضافة إلى تعويدها على إظهار الطاعة للرجل وفقاً لدورها التقليدي، وعليه فإن مثل هذه التنشئة تعيق من القدرة على اتخاذ القرار لأن المرأة تشعر باللامسؤولية والاتكالية في هذا المجال إلا أن الأسرة تتعرض مع التطور إلى بعض التغير مما يساهم بنصيب أوفر تدريجياً للمرأة في مجال ميزانية الأسرة نتيجة لخروج المرأة للعمل مما أعطاها بعض الحق في مناقشة شؤون الأسرة وساعدها على مشاركتها في اتخاذ القرارات، وذلك

---

[1] خضر، أسمى، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (الفرص والمعيقات www.electionsioj.com تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بفضل التعليم أيضاً الأمر الذي نجم عنه تكون بعض التجمعات الديمقراطية في نهجها وقيام توازن بينها يقوم على التعاون وتناقص لطبقات السيطرة لطرف على الطرف الآخر. مما يشكل شيئاً من التوازن في الأمور الحياتية إلا أنه لم يصل إلى حد الرضى والقناعة بأهمية مشاركة المرأة السياسية والقيادية في المجتمع[١].

أن عمل المرأة هو أحد العوامل الرئيسية الذي يرفع من مكانتها الاجتماعية ويمتد أثره إلى جميع جوانب الحياة بما يجعلها تشارك في اتخاذ القرارات وتأكيد الذات بالمشاركة في الحياة العامة ورفع المستوى الاقتصادي، ويحقق لدى المرأة الإحساس بالكيان الاجتماعي والتكافؤ مع الرجل والرغبة في الحصول على مركز اجتماعي، بالإضافة إلى استطاعتها إثبات قدرتها على المشاركة في الحياة العامة، وعدم وجود أي قصور لدى النساء، وبالتالي الوصول إلى المساواة في شؤون الحياة العامة، ففي الأردن ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي طرأت في المجتمع الأردني والتي أخذت متطلباتها تتسع مع تسارع وتيرة التطور ونتيجة إلى الاتجاه نحو استثمار المورد البشري في الأردن لدفع عجلة التنمية في جميع المجالات وبما فيها المجال السياسي إلى الأمام فقد عملت الحكومات على تهيئة الفرص لإدخال المرأة في جميع مجالات الحياة وخاصة السياسية. إلا أن المرأة الأردنية ما زال تركيز عملها في الأعمال الكتابية والتدريبية، وربما يعود سبب تفضيل مهنة التدريس للمرأة على غيرها هو النظر إليها بقبول اجتماعي أكثر من غيرها، وذلك لتمتع هذه المهنة بمزايا عدم الاختلاط بين الرجال والنساء وكونها لا تتعارض كثيراً مع المسؤوليات المنزلية.

أن أمية المرأة هي من المحددات الرئيسة التي تحد من مشاركتها في المجتمع بشكل عام ومن مشاركتها السياسية على وجه الخصوص، وليس المقصود هنا بالأمية هي الأمية الأبجدية لأن هذه الأمية قد عملت الحكومات الأردنية ومنذ تأسيس المملكة على محاربتها عن طريق نشر المدارس الخاصة بالبنات في جميع أنحاء المملكة وفتح مراكز محو الأمية عند النساء الكبار، ونجح الأردن في هذا المجال في الوصول إلى درجة عالية في هذا المجال ولا تمييز فيها بين الرجل والمرأة، ولكن الأمية الثقافية وأمية وعي المرأة لأهمية دورها في مجال المشاركة السياسية هو الذي لا زال يلقي بظلاله على دور المرأة في الأردن رغم الجهود المبذولة للحد من تأثير مثل هذه الأمية على المرأة في زمن تغيرت

[1] الدراسات الانتخابية، جدول يبين إحصائية بانتخابات مجلس النواب الثالث عشر ٢٠٠٣/٥/١٨ نقلا عن WWW.ELECTIONSJO.COM

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه مفاهيم الوعي مع ظهور ثورة معلوماتية هائلة وانتشار للمعرفة على صورة لم يشهدها العالم من قبل وتلبية لاحتياجات المرأة، وقد تم تأسيس الكثير من الجمعيات الخاصة بالمرأة الأردنية والمنتشرة على جميع مناطق المملكة تقريباً لأخذ دورها في نشر الوعي السياسي بين النساء والعمل على تفعيل دورهن لأخذ مكانتهم وحقهم في هذا المجال، وكذلك الاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المرأة الأردنية وتعمل على النهوض بدورها[١].

ومن هنا فقد حدثت تغيرات كبيرة نسبياً على وضعية المرأة الأردنية في مجال العمل التطوعي والخيري والمشاركة في قوة العمل والحركة النقابية، كما اكتسبت المرأة الكثير من الحقوق السياسية إلا أن حجم التغيرات التي حصلت في المجتمع الأردني وعلى جميع المجالات لا تتفق مع حجم التغيرات التي طرأت على حجم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وبذلك لم تتأثر ممارسة المرأة لحقها في المشاركة السياسية لعدم ترسيخ التغيرات النوعية ولم يستطع تحويل المرأة إلى قوة سياسية قادرة على تغير الواقع واخذ دورها في المشاركة السياسية والوصول إلى المناصب الإدارية العليا التي تصنع القرار. ويكون لها أثرٌ ملموس على أرض الواقع يخدم المجتمع ككل ويخدم قضايا المرأة على وجه الخصوص [٢].

إن اعتقاد غالبية رجال ونساء المجتمع الأردني بأن الرجل يتحلى بصفات ومهارات العمل السياسي كالقدرة على الإقناع والخطابة والاتصال والتفاوض مع الآخرين وعقد التحالفات من المرأة والتأكيد على أن العمل السياسي لا يلائم طبيعة المرأة[٣].

كما أن المجتمع الأردني لا يسمح للمرأة بحرية الحركة التي يتطلبها العمل السياسي، ومن الأسباب أيضاً ضعف الدعم النسائي للمرأة وذلك لقلة خبرة النساء في أهمية تنظيم المرأة وتكوين قاعدة ضاغطة تؤدي إلى دور في دفعها للإمام وتكوين موقف موحد. إلا أنه مؤخراً ظهر في المجتمع الأردني نهوض بالفكرة النسوية إلى مستويات أعلى وأكثر تقدماً الأمر الذي يدفع إلى التفكير جدياً بقضية المرأة وأهمية مشاركتها السياسية حيث برزت في الآونة الأخيرة إمكانية للحديث عن قضايا المرأة مثل العنف ضد المرأة وغير ذلك مما يحفز المرأة على

(1) أسمى خضر، مصدر سابق، تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٧.
(2) عساف، مصدر سابق، ص ١١٩.
(3) المصدر نفسه، ص ١١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخاذ خطوات إيجابية في مجال تحسين مكانتها وخدمة قضاياها والوصول إلى أخذ دورها في المشاركة السياسية [٤].

[4] الخطيب، جمال، مصدر سابق، ص٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد اتسمت المرأة الأردنية بضعف مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية العامة والاقتصادية والإدارية وتعزز ذلك بارتفاع نسبة البطالة وغياب اتجاهات الرأي العام الواثقة من قدرة النساء وفاعليتها في مجال العمل العام، ومن هنا جاء إشراك المرأة في فعاليات العمل السياسي المختلفة على خلفية قرار سياسي وليس نتيجة ضغوط شعبية واسعة من مؤسسات المجتمع الأردني.

لقد تأثر دور المرأة في المشاركة السياسية في الأردن بالإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع الأردني حيث بنيّ هذا الإطار على أساس القيم والاتجاهات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي أثرت على دور المرأة في مجال المشاركة السياسية في الأردن إذّ أن طبيعة هذه النظم السائدة تدخل ضمن حرية الفرد وينبثق عنها تكوين الاعتقاد حول ضرورة اختيار كل فرد في المجتمع لما يناسبه من أعمال ونشاطات، وبالتالي سادت القيم والمعتقدات المرتبطة بعلاقة الرجل والمرأة وطبيعة المهام المناسبة لكل منهما وانتقال هذه الأعمال كموروثات اجتماعية من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والتي لا يكون من السهل تغيرها وتغير ما تتخلله من ممارسات اجتماعية وما يترتب عليها من نتائج سلوكية تتعلق بمشاركة المرأة على المستويين العائلي والوطني. وتتولى عملية التنشئة مؤسسات اجتماعية متعددة تبدأ بالأسرة ومن ثم المدرسة ووسائل الاتصال والجماعات المختلفة التي ينتمي إليها الفرد والتي تؤدي إلى رسم الأدوار الاجتماعية لسلوك الذكر والأنثى والمناسب لكل منهما بناءاً على ثقافة المجتمع[١].

وتشكل أيضاً هذه التنشئة الأساس في نظره المجتمع لموقع المرأة فيه ومقدرتها على المشاركة السياسية وصنع القرار والقدرة على التأثير على الآخرين والنظرة إلى أن قوة المرأة وقدرتها على صنع القرار والمشاركة السياسية يعطي انطباعاً بأن ذلك يعتبر خروجاً عن أنوثتها، وخرقاً للأعراف والتقاليد الإسلامية السائدة وأن لسيطرة الرجل على المصادر التي تساعد على بناء القوة لدى الفرد مثل المراكز الاجتماعية والكفاءة العلمية، والخبرة، والقدرة الاقتصادية إضافة إلى السمات والخصائص الشخصية التي تعطي مؤشراً على قوة وقدرة الرجل على القيادة أكثر من المرأة، ومما لا شك فيه أن الاتجاهات الاجتماعية والتفاوت في الخبرة النّاتج عن التنشئة الاجتماعية للذكور والإناث تؤهل الذكور للسيطرة على هذه المصادر دون النساء مما يتيح لهم فرص الوصول إلى مراكز القوة أكثر من النساء. الأمر الذي يجعل

(1) دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية، مصدر سابق، ص٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الصعب على المرأة اختراق هذه التراكمات بسهولة عدا عن قلة الدافعية وانعدام الرغبة أحياناً لدى النساء لمواجهة متاعب التغلب على هذه التراكمات الاجتماعية وما يترتب عليها من آثار سلبية داخل المجتمع للمرأة.

وترى الباحثة أن زيادة إقبال المرأة الأردنية على التعليم ونجاح توجهات التخطيط التنموي الهادف إلى زيادة فرص التعليم للمرأة بهدف الاستفادة من طاقاتها في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود وما نجم عن ذلك عن اتساع القاعدة التعليمية في الأردن وتنوعها وزيادة الإقبال من قبل المرأة الأردنية على العمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة والابتعاد عن العمل التقليدي في القطاع الزراعي قد خلق فرصاً جديدة وساعد على تمكين المرأة من الوصول إلى بعض المراكز وكذلك زيادة نسب التقدم في التعليم.

إن عمل المرأة في القطاع الحكومي تنظمه أحكام قانون الخدمة المدنية والأنظمة والقوانين الخاصة ذات العلاقة بتنظيم العمل وشروط الاستخدام في المؤسسات والهيئات الحكومية غير الخاضعة لأحكام نظام الخدمة المدنية، وعلى الرغم من عدم وجود تميز تشريعي فيها بما يتعلق بعمل المرأة أو الرجل إلا أن هنالك اعتقاداً بالتميز في مجال التطبيق وفيما يختص بالترفيع أو الوصول إلى المناصب العليا والحصول على الامتيازات الحكومية.

إن الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة في المجتمع ليست مقدرة بشكل غريزي أو من المسلمات الاجتماعية بل يتم اكتسابها في إطار وضع ثقافي معين يحدد الأدوار لكل من الرجل والمرأة في المجتمع بشكل عام [١].

وترى الباحثة أن المجتمع الأردني يتصف بالمجتمع الذكوري، أي أنه مجتمع لا يعترف بدور المرأة إلا في المواقع المقبولة اجتماعياً وفي إطار حدود معينة أيضاً، وأنه يجب على النساء القبول بذلك وعدم تجاوزه، وتعزز ذلك أكثر بفعل التقاليد والأعراف السائدة أيضاً في المجتمع وبفضل التطورات والتحولات التي جرت في المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وحصلت المرأة على المزيد من الحريات في مجال المشاركة العامة غير أنه ورغم ذلك تم الحفاظ على القيم التقليدية والبنية العائلية والأدوار والعلاقات القائمة على أساس الجنس داخل العائلة ومفاهيم ضعف قدرات النساء مقارنة بالرجال، وأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي أهم العوامل التي تؤثر على أخذ المرأة لدورها الإيجابي في المشاركة في ميادين الحياة العامة وبخاصة المجال السياسي والوصول إلى مواقع صنع القرار.

---

(1) المصدر نفسه، ص١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة أنه يجب العمل على وضع إستراتيجية واضحة للعمل على إيجاد سبل التغير التي تخدم المرأة اجتماعياً واقتصادياً حتى يكون لها الشخصية ذات الاستقلال الذي يمكنها من الاعتماد على نفسها والشعور بقدرتها على الوصول إلى تلبية طموحاتها بما لا يتعارض مع مبادئ الشرع والقيم والأعراف الأصيلة التي تعتبر جزءاً من هوية الإنسان العربي وطابعاً مميزاً لمجتمعنا وإنسانيتنا معاً، وذلك من خلال تحديد أكثر المحددات تأثيراً على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ومن ثم التعامل معها على هذا الأساس.

(٣-٣-٢) المطلب الثاني : معوقات المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي :

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تنتهي بإصدار القوانين والأنظمة التي تمنح المرأة حق الانتخاب والترشح للانتخابات النيابية، كما أن وجود المرأة في المواقع القيادية لا يعني المشاركة السياسية، إذ لا بد من إيصالها إلى مستويات مقبولة من حيث المواقع وأخذ مساحة أوسع من الحياة العامة. وتعتمد هذه المشاركة على وجود الدافعية للمشاركة في العمل السياسي وتوفر القدرات والكفاءات النسائية والمناخات الاقتصادية والتنظيمية للتوجه السياسي للمرأة وقبول المجتمع لدور فاعل للمرأة. وقد حصرت الدراسات أهم أسباب عدم مشاركة المرأة في المجال السياسي بشكل عام والبرلمان بشكل خاص في ضعف تقبل المجتمع ونظرته لدور المرأة السياسي وفي نقص مصادر التمويل للحملة الانتخابية ونقص الوعي للمرأة الناخبة، مع أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أدت إلى تغيير البنى الثقافية والقيمية للمجتمع الأردني.

إلا أن التحديات والعقبات التي تواجه المرأة ما زالت قائمة ويمكن إدراجها تحت عدة عوامل:

أولاً: العوامل الاجتماعية:

يؤثر المجتمع الأردني بقيمة وعاداته ومبادئه وأنماط علاقاته في تحديد موقع المرأة اجتماعياً، فالثقافة السائدة أبويه، ذكورية، عشائرية وعائلية. فتقع المرأة في دائرة سلطة شبه مطلقة تتجسد بالأب أو الأخ أو الزوج، فرأس العائلة وقائد العشيرة يحدد نطاق عمل المرأة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومساحتها الخاصة[١٤٩]، فتربى الأنثى على أن الهدف الأساسي من حياتها هو أن تصبح زوجة وأماً ومجال عملها هو البيت.

ويتم تعزيز هذا الدور عن طريق الأنشطة اليومية المباحة لها في ضوء الأدوار المتوقعة، كما تتعلم المرأة أنها ليست صاحبة قرار في شؤون بيتها وحياتها، الأمر الذي يجعلها تابعة للأب والأخ والزوج، حتى في أبسط أشكال المشاركة السياسية وهو الاقتراع.

كما تعمل أنماط التنشئة السياسية والاجتماعية على تكوين نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية، وتعزيز الفرو قات بين الجنسين، التي تعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية القائمة على الثقافة السائدة.

وفي مجال التعليم والمستوى الثقافي للمرأة الأردنية، وعلى الرغم من أنها حققت تقدماً ملموساً في مجال التعليم والمشاركة في العمل العام، إلا أن هناك ارتفاعاً في معدلات الأمية.

يظهر ارتفاع في نسبة معدلات البطالة بين النساء إذ بلغت (١٣%)، وتدنٍ في نسبة المستوى الثقافي والمهاراتي والعلمي للمرأة، إذ تبلغ نسبة النساء من حملة أقل من ثانوي (٤٩%)، وحملة دبلوم متوسط (١٠,٦%) وحملة بكالوريوس فأعلى (٨,١) إن هذه الأرقام تعكس تأخر المرأة من حيث التعليم، واتساع الفجوة بين الرجال والنساء في مجالات التعليم والتدريب. وهذا يعني استمرارية التمييز السلبي ضد المرأة في المجتمع وفق الرؤية التقليدية لمفهوم النوع الاجتماعي، واستمرار تدني مكانة المرأة في المجتمع وفق الاتجاهات والمواقف التي تتضمنها الثقافة التقليدية السائدة وذلك للأسباب التالية:

- أن المجتمع الأردني وبحكم نشأته وتكوينه الاجتماعي، ما زال مجتمعاً ذكورياً، وما زال مجتمعاً أبوياً بطريركيا، فربّ العائلة، زعيم القبلية، شيخ العشيرة، هو صاحب القول الفصل في تقرير أمر المشاركة من عدمها[١٥٠].
- سيادة نمط من القيم والتوجهات التقليدية ترى أن المرأة غير قادرة على الاضطلاع بمسؤولية صنع القرار السياسي وإدارة الشؤون العامة، وأن دورها ووظيفتها الطبيعية تتمثل في تربية الأطفال وإدارة الشؤون المنزلية، في ضوء هذه النظرة

([149]) باكير، نانسي، (٢٠٠٤). الجنوسة والديمقرطية في الأردن في النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، تحرير: عاطف عضيبات، وروان بهو، المعهد الدبلوماسي، عمان، الأردن، ص ٢٨٣.

([150]) الرنتاوي ، عريب ، (٢٠٠٢). ورقة عمل حول المؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.google.com.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقليدية من الصعب على المرأة النفاذ إلى مراكز القرار السياسي على نطلق واسع، أو حتى التوفيق بين أعمالها المنزلية ومشاركتها السياسية.

- إن الموروث الثقافي الذي علقت به كثير من الشوائب المتصلة بصورة المرأة ودورها، أدى على عدم قناعة المجتمع بدور المرأة السياسي وأهمية وصولها إلى المواقع القيادية ولا سيما السلطة التشريعية، إذ لا زالت النظر إلى دور المرأة سلبية، ولا زال للموروث الاجتماعي تأثير على تكوين الرأي العام.
- إن تخصيص كوتا نسائية للمرأة، في رأي البعض فيه انتقاص لحقوق المرأة لأن القانون عاملها معاملة الأقليات في المجتمع، فالمرأة لا تعتبر أقلية إذ تشكل على الأقل نصف المجتمع في معظم بلدان العالم، فمبدأ الكوتا جاء هنا لتكريس الواقع العشائري أو الأقليات أو طائفي أو فئوي، فالمرأة الأردنية هي (مواطن) قبل أن تكون أنثى، وعندما تصبح نائباً في البرلمان فهي لا تمثل جنس الأنثى فقط، وإنما كل الشعب الأردني بأهدافه وطموحاته ومطالبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيره.
- رغم أن هذه الانتخابات تعد الرابعة عشرة في تاريخ الأردن السياسي، إلا أن هذا لا يعكس مدى تطور المجتمع السياسي في الأردن بقدر ما يؤكد بأن عوامل التنمية والمشاركة السياسية ما زالت ذات طابع تقليدي يحد من إمكانية إعادة النظر في مكانة ودور المرأة السياسي.

وترى الباحثة إن هنالك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ، حيث إن أهم هذه التحديات تتمثل في المحددات الاجتماعية من خلال صورة المرأة في المجتمع الأردني ونظرة المرأة إلى نفسها، وطبيعة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، وطبيعة عمل المرأة، ومحددات اقتصادية ترتبط بعمل المرأة وظاهرة البطالة، وتؤثر مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإعلامية والسياسات الحكومية على مستوى مشاركة المرأة السياسية .

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية المعيقة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، فهناك ضعف واضح في قدرة أغلب النساء الأردنيات على الاستقلال مادياً،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم امتلاك الأموال الخاصة بهن، كما أن ضعف واضح في قدرة تمويل الحملات الانتخابية سواء للبرلمان أو غيره من المؤسسات[١٥١].

([151]) الحوراني، هاني، وآخرون، (٢٠٠٠). المرأة العربية والمشاركة السياسية، مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان: دار السندباد للنشر، ص ص ٥٣-٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتؤثر التنمية الاقتصادية على مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع، ولأن مستوى التنمية الاقتصادية يؤثر على فرص العمل المتاحة لأفراد الجنسين فإنها قد تساعد في التقليل من أهمية الفروق البيولوجية بين الجنسين، كما قد تغير في بنية مؤسسة العائلة ووظائفها. وبالرغم من أهمية التنمية الاقتصادية في تغيير مكانة المرأة في المجتمع وكونها قوة دفع محررة لها، إلا أنها في دول العالم الثالث قد لا تكون مؤشراً حقيقياً، لمشاركة المرأة في السلطة السياسية، حيث يجري تقسيم العمل على أساس الجنس، أي أن التقدم الاقتصادي لا يعني بالضرورة مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة السياسية[١٥٢].

القيود الاقتصادية:

- نظراً لعدم تساوي المرشحين والمرشحات في تمويل الحملات الانتخابية، فقد برهنت التجربة بأن هذا الأمر شكل عائقاً حقيقياً أمام وصول المرأة للبرلمان وخاصة في بعض الدوائر التي تواجه سطوة الإمكانات المادية، فالمرشحات كن أقل قدرة على تمويل الحملات الانتخابية، بالمقارنة مع الرجل المرشح والذي هو أقدر على تحمل أعباء الانتخابات المالية.
- أن تدني مستويات المعيشة لقطاع عريض من النساء، وضعف إمكاناتها ومواردها الاقتصادية فضلاً عن اعتمادها وتبعيتها الاقتصادية للرجل، يقيد من إمكانات وفرص المشاركة السياسية للمرأة لا سيما بالنظر إلى التكلفة الاقتصادية المرتفعة للعمل السياسي (أي تكلفة إجراء الحملات الانتخابية، تقديم الخدمات لجمهور الناخبين... الخ).

رابعاً: العوامل السياسية:

تعتبر مشاركة المرأة السياسية قضية سياسية مرتبطة بالإرادة السياسية، بحيث تكون هذه الإرادة مرآةً حقيقية لمدى إيمانها بقضايا المرأة، ولجديتها في إصدار التشريعات الخاصة بها والتطبيق الفعلي لها. كما تؤثر العوامل السياسية على المرأة من خلال ما تتضمنه من توزيع المراكز العليا في الدولة وإقرار السياسات المتعلقة بالمرأة، وقانون الانتخاب والدوائر الانتخابية المعتمدة وتهميش دور الأحزاب وعدم فعاليتها في تأهيل المرأة للمناصب القيادية.

([152]) فرج، كارولين، (١٩٩٦). دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية، عمان: مركز الكتبي للبحوث والنشر ومؤسسة كونراد أديناور، ص ٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تتمثل هذه العوامل في وجود تفاوت في مستويات الوعي بين الذكور والإناث (لصالح الذكور)، الناتج عن اختلاف مستويات التعليم بين الطرفين، فلا تعرف المرأة حقوقها القانونية ولا تزود بشأنها بما يكفي من القيم والمبادئ التي ترسخ المساواة والتكافؤ بين الجنسين.

ويبرز أهمية دور الحكومات خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بالمرأة ومشاركتها السياسية، كما أن الدولة هي التي تدفع باتجاه تغيير الأدوار التقليدية للمرأة إلى أدوار جديدة مبنية على المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، كما أنها هي التي تقرر فتح أبواب المشاركة السياسية للمرأة أو إغلاقها، حيث إن الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والمحلية والدولية قد تسهم بشكل كبير في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة .

القيود السياسية، وتتمثل هذه القيود فيما يلي:

- نمط الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد السائدة في المجتمع) والذي يعلي من قيم الذكورة على حساب الأنوثة فيما يتعلق بإدارة الشؤون العامة، كما تسود مجموعة من القيم التقليدية التي ترتب للمرأة أعمالاً منزلية بحيث يصبح من الصعب عليها التوفيق فيما بينها وبين العمل والمشاركة السياسية.
- وجود تفاوت في مستويات الوعي السياسي بين الذكور والإناث (لمصلحة الذكور) والناجم عن اختلاف مستويات التعليم بين الطرفين. هذا التفاوت في الوعي السياسي يصبح موضع استغلال الرجل – عادة – بحيث تأتي مشاركة المرأة السياسية (على مستوى الاقتراع) منسجمة وأفضليّات الرجل.
- في ظل وجود التقليد السياسي التي تعلي من قيم الذكورة، ليس هناك قانون انتخاب يدعم المشاركة السياسية للمرأة ويعزز من فرص وصولها إلى البرلمان[١٥٣]، ولهذا جاء قانون الانتخاب الأردني رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣، وخصص كوتا نسائية وبنسب نجاح معينة للتغلب على هذه الثقافة السياسية التقليدية.
- إن التشريعات المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية وقوانين الانتخابات، تفرض قيوداً على فرص ممارسة المرأة لحقوقها، فالقوانين السائدة تكرس التمييز بين الرجل والمرأة لا سيما في مسائل مثل الجنسية، العائلة، حقها في العمل والسفر والتنقل،

(153) المصالحة، محمد، التمثيل النسائي في البرلمان، ورقة عمل أولية قدمت للمؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات في الفترة (٧-٩/٤/٢٠٠٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك قانون الانتخاب الذي يستند إلى قانون الصوت الواحد، الذي يعمل على تقييد وإضعاف فرص نجاح المرأة للوصول إلى البرلمان بسبب هذا القانون، هذا التمييز يجعل المرأة غير قادرة على المشاركة السياسية في الشؤون العامة بصورة مستقلة عن الرجل.

العوامل الإعلامية:

إن مضمون وسائل الإعلام العربية الموجهة للمرأة، يدور في أغلبه حول الأدوار والاهتمامات التقليدية للمرأة، وهناك تمييز نسبي على قضايا المرأة ذات الطابع الاجتماعي، ومعالجة هذه القضايا تتسم في الأغلب بالسطحية ولا تهتم بالأسباب المجتمعة لهذه القضايا[١٥٤].

ويتشابه الإعلام الأردني مع الإعلام في معظم الدول العربية، في تجاهله لقضايا المرأة، وحياده إزاء حق المرأة الأردنية في المشاركة السياسية وحقها بالمساهمة الفاعلة في عملية التنمية السياسية من خلال تبؤ المواقع القيادية المستحقة في مختلف المجالات، وتعامله مع المرأة باعتبارها أنثى وليس كائناً اجتماعياً يرتبط بمشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتأثر ويؤثر فيها، وقد أدى هذا إلى ترسيخ الصورة النمطية السلبية عن المرأة في مختلف المجالات وبالأخص في المجال السياسي، في ذهن المجتمعات العربية عموماً والمجتمع الأردني بشكل خاص، وبما أن المجتمع الأردني مجتمع معروف بتعاطيه مع الإعلام وتفاعله الإيجابي مع وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، كما أن الصحافة الأردنية لم تفقد قوة تأثيرها في المجتمع رغم انتشار القنوات الفضائية، كما لم يفقد التلفزيون الأردني أهميته كمصدر معلومات أساسي، كذلك الحال بالنسبة للإذاعة، فإن وسائل الإعلام الأردنية ما تزال محتفظة بصدارتها للمنابر الإخبارية والتثقيفية التي تؤثر في المجتمع وتساهم في صياغة تطوره وتحديد اهتماماته، لذا فإن الإعلام الوطني يتحمل بدرجة كبيرة مسؤولية تطور أدائه، للتعامل مع قضايا المرأة بصورة أكثر فعالية وأكثر التزاماً بحق المرأة في المساهمة بعملية التنمية السياسية، وأكثر احتراماً لدورها في التغيير الإيجابي من خلال مشاركتها في صناعة القرار على كافة المستويات السياسية الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية[١٥٥].

([154]) خزاعي، نادرة، مصدر سابق، ص ٩٧.
(155) المصدر نفسه، ص ص ٩٧-٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة أن أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة الفعلية للمرأة هي انتشار الأمية الثقافية والقانونية إلى جانب الأمية الأبجدية والتي تحول دون النساء ومعرفة حقوقهن وكيفية الحصول عليها، واستلاب النساء للفكر ألذكوري وقيمه السائدة والذي يجعلها تقبل بكثير من المواقف غير المنصفة بحقها على أساس كونها حقاً ذكورياً يجب احترامه ومنها قبول منعها عن النشاط الاجتماعي العام ومنه النشاط السياسي. وضعف ثقة المرأة بنفسها لعدم تمكنها من امتلاك المعرفة والقوة والقدرة الكافية للدخول في اللعبة السياسية ضمن شروطها الذكورية، لا سيما على صعيد امتلاك القدرة المالية والدعم الاجتماعي والأسري، وإتقان فن المساومة والمفاوضة. وضعف الوزن النوعي للمشاركة النسائية في كافة المجالات الاجتماعية، وأبرزها ضعف مشاركتهن في علاقات الإنتاج المادية والتي تضمن جزءاً من متطلبات القوة الضرورية لفعل اجتماعي أوسع نطاقاً.

وترى الباحثة أن مشاركة السياسية للمرأة ترتكز على مجموعة من المقومات التي تقوم عليها عملية المشاركة السياسية للمرأة بصورها المختلفة والتي تنعكس بشكل مباشر على قدرتها على أن تكون عاملاً مؤثراً وليس مكملاً في العملية السياسية في المجتمع.

وترتكز مشاركة المرأة الأردنية على الدستور الأردني الذي منحها كافة الحقوق السياسية التي تؤهلها وتمنحها حقها في المشاركة السياسية وكذلك من خلال التشريعات والقوانين التي ساعدت على ترسيخ قواعد هذه المشاركة، ولإدراك الدولة الأردنية ضعف المشاركة السياسية للمرأة وضعت استراتيجية وطنية لتفعيل مشاركتها في العمل السياسي .

وقد شاركت المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية والبلدية التي حدثت بعد عام ١٩٨٩ كمرشحة وناخبة كافة الانتخابات التي حدثت في المملكة حيث أظهرت نتائج الانتخابات أن هناك ضعفاً في قدرة المرأة في الوصول إلى مقاعد البرلمان كما حدث في انتخابات ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ مما دفع إلى ضرورة وضع وتخصيص كوتا نسائية حيث تم تعديل قانون الصوت الواحد ٢٠٠٢ وتم إدخال تعديل يتضمن منح مقاعد مخصصة للمرأة في البرلمان وكانت عددها (٦) مقاعد بهدف ضمان وجود تمثيل نسبي للمرأة في البرلمان الأردني، وقد دخلت (٦) نساء إلى البرلمان في انتخابات ٢٠٠٣ وانتخابات ٢٠٠٧ دخلت (٦) نساء على نظام الكوتا وسيدة واحدة خارج نظام الكوتا ، وكذلك زادت نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الوظائف التقليدية من خلال تقلدها لبعض المناصب العليا حيث وصلت إلى مرتبة نائب رئيس وزراء، وكذلك فقد حصلت (٤) نساء على مقاعد وزارية في الحكومة التي تم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تـــــــــــشكيلها مـــــــــــؤخراً ممـــــــــــا يعنـــــــــــي تزايـــــــــــد

التركيز على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بصورتها التقليدية وغير التقليدية، إلا أن ذلـك لا يعني أن هناك مشاركة حقيقية للمرأة الأردنية في العمل السياسي فهذه المناصب هي ليـست بناء على وصول حقيقي للمرأة وإنما تكون حسب متطلبات المرحلة السياسية التي تمـر بهـا المملكة. ويعود ضعف المشاركة السياسية للمرأة الأردنية إلى وجـود كثيـر مـن المعوقـات القانونية والاجتماعية والمتعلقة بالمرأة نفسها مما يدفع باتجاه البحث عن أساليب لمواجهة هـذه المعوقات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

(٤-٤) الطريقة والإجراءات

(٤-١) منهج الدراسة الميدانية:

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة في هذه الدراسة كون هذا المنهج لا يقف عند حدود جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة المراد دراستها، إنما يحاول تحليل هذه البيانات وتفسيرها عن طريق استخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية المعمقة، كما أن هذا المنهج يحقق جمع اكبر حجم من البيانات بأسرع وقت وأقل جهد وكلفة ممكنة.

(٤-٢) مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات النسائية الناشطة في العمل السياسي والنسائي، والتي تسعى للنهوض بوضع بمكانة للمرأة في العاصمة عمان حيث تم توزيع الاستمارة على نادي صاحبات الأعمال والمهن، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، طالبات ماجستير الجامعة الأردنية، قسم دراسات المرأة الجامعة الأردنية.

أما عينة الدراسة فقد تكونت من (١٥٠) سيدة، في العاصمة عمان حيث تم توزيعها على نادي صاحبات الأعمال والمهن، لجنة شؤون المرأة، طالبات الماجستير في الجامعة الأردنية، وقسم دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، وكان عدد الاستمارات التي جمعها وتحليلها والمقبولة إحصائياً (١٢٠) استمارة وهي تشكل ما نسبته (٨٠%) من مجموع الاستمارات التي تم توزيعها على العينة .

(٤-٣) أداة الدراسة:

للوصول إلى معلومات كاملة عن موضوع الدراسة فقد تم الرجوع إلى الدراسات والأبحاث والتقارير المتوفرة عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية والاستفادة منها في تصميم استمارة الدراسة حيث تم التأكد من تغطيتها لكافة متغيرات الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تكونت الأداة من خمسة أجزاء رئيسية هي:

- الجزء الأول: ويحتوي على المعلومات الديموغرافية والوظيفية للعينة مثل العمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية.
- الجزء الثاني: ويحتوي على اتجاهات واعتقادات المبحوثات حول بعض القضايا المرتبطة بواقع مشاركة المرأة السياسية مثل قانون الانتخاب والكوتا النسائية ومدى دور المرأة في الحياة السياسية.
- الجزء الثالث: وهو عبارة عن مقياس لمعرفة اتجاهات المبحوثات نحو أسباب اختيار المرأة كمرشح في الانتخابات أو الرجل وتم تقسيمه إلى جزئين، وتأخذ الإجابات التدرج على المقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي.
- الجزء الرابع: وهو عبارة عن مقياس لمعرفة اتجاهات المبحوثات نحو نظرة الأردنيين نحو المرأة والحياة السياسية، ويتكون هذا المقياس من ١٢ فقرة وتأخذ الإجابات عليها التدرج (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض معرض بشدة) وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي.
- الجزء الخامس: وهو مقياس لمعرفة معوقات مشاركة المرأة السياسية من وجهة نظر المبحوثات بحيث يتم إعطاء المعوق الأكثر تأثيرا الرقم ١ ثم المعوق بالدرجة الثانية الرقم ٢، والمعوق بالدرجة الثالثة ٣.
- الجزء السادس: وهو مقياس لمعرفة أهم أشكال المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات بحيث يتم إعطاء أهم شكل من تلك الأشكال والبالغ عددها ١١ شكلا الترتيب رقم ١، ثم شكل المشاركة الذي يأتي في المرتبة الثانية ويعطى الترتيب ٢ ثم شكل المشاركة الذي يأتي في الدرجة الثالثة يعطى الرقم ٣.

(٤-٤) الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس:

لغايات معرفة مدى الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس تم استخراج قيم معامل كرونباخ الفا للاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، أسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات ومقياس الاتجاهات نحو نظرة الأردنيين نحو المرأة والحياة السياسية، وبلغت قيم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كرونباخ الفا لها على التوالي (٠,٩٢، ٠,٨٧، ٠,٨٩) وهي قيم مرتفعة مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات المقياسين حيث أن أدنى قيمة تعتبر عندها وجود اتساق داخلي بين فقرات أي مقياس هي (٦٨%).

(٤-٥) تطبيق أداة الدراسة:

بعد استيفاء كافة الإجراءات الخاصة بإعداد الأداة، واعتماد فقرات الاستبانة بصورتها النهائية، وزعت أداة الدراسة على عينة الدراسة التي بلغ عددها (١٥٠) سيدة.

وقد تم تقديم الإرشادات والتوجيهات الخاصة بكيفية ملء البيانات الشخصية، كما قام الباحث بتوضيح الهدف من الدراسة للعينة، وكيفية الإجابة عن فقرات الاستبانة.

(٤-٦) المعالجة الإحصائية:

بعد تدقيق الاستمارات تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)"، وتم استخدام الأساليب الإحصائية البسيطة من تكرارات ونسب مئوية ومتوسطات حسابية وانحرافات معيارية، كما استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واستخدام اختبار (T- test) لاختبار فرضيات الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

(٥-٥) عرض نتائج الدراسة الميدانية

يحتوي هذا الفصل على نتائج الدراسة الميدانية، من حيث الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، ودور المرأة في الحياة السياسية، وأسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات، والاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمرأة في الحياة السياسية، ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة، واهم أشكال المشاركة السياسية للمرأة، كما يتناول هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة.

(٥-٥-١) الخصائص العامة:

الجدول ١١. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير العمر

فئات العمر	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
أقل من ٢٥ سنة	١٨	١٥,٠
٢٦-٣٠ سنة	١٥	١٢,٥
٣١-٣٥ سنة	٢٦	٢١,٧
٣٦-٤٠ سنة	٤٢	٣٥,٠
٤١ سنة فأكثر	١٩	١٥,٨
المجموع	١٢٠	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١١) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهن في الفئة العمرية ٣٦-٤٠سن وبلغت نسبة تمثيلهن في هذه الفئة (٣٥%)، يليها الفئة ٣١-٣٥ سنة بنسبة (٢١,٧%)، أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للفئة العمرية ٢٦-٣٠ سنة بنسبة (١٢,٥%)، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبي لأعمار المبحوثات بالإضافة إلى أن العمل العام في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي يحتاج لوقت طويل حتى ينخرط الفرد فيه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ١٢. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى العلمي	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
ثانوية عامة فأقل	١٩	١٥,٨
دبلوم	٢٨	٢٣,٣
بكالوريوس	٥٣	٤٤,٢
دراسات عليا	٢٠	١٦,٧
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٢) بان النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تحصيلهن العلمي من درجة البكالوريوس بنسبة تمثيل (٤٤,٢%) وهي نسبة قريبة من نصف حجم عينة الدراسة، ثم اللواتي تحصيلهن العلمي الدبلوم بنسبة (٢٣,٣%)، أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للواتي تحصيلهن العلمي الثانوية العامة فأقل بنسبة (١٥,٨%)، وهذا يشير إلى أن العمل العام يحتاج لمستويات تعليمية مرتفعة نسبيا، الأمر الذي يجعل لدى هؤلاء النسوة القدرة على تأمين مصادر دخل ومكانة اجتماعية في الأسرة والمجتمع أكثر قبولا لهن للعمل في الحياة العامة.

الجدول ١٣. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
متزوجة	٩٥	٧٩,٢
عزباء	١٧	١٤,٢
مطلقة	٦	٥,٠
أرملة	٢	١,٦
المجموع	١٢٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (١٣) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الحالة الاجتماعية، فيلاحظ أن بان غالبيتهن متزوجات بنسبة تمثيل (٧٩,٢%)، ثم فئة العزباوات بنسبة (١٤,٢%)، في حين بلغت نسبة المطلقات (٥%) ونسبة الأرامل (١,٦%)، وهذا يشير إلى أن غالبية المبحوثات متزوجات أو سبق لهن الزواج بنسبة (٨٥,٨%)، وقد يشير هذا إلى أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل العام لا تنخرط فيه معظم النساء إلى بعد الزواج وهي المرحلة التي تبدأ فيها المرأة بالشعور بالاستقلالية وخاصة إذا ما اقترن ذلك بالعمل وتحسن المستوى الاقتصادي لديهن.

الجدول ١٤. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
أقل من ٤٠٠ دينار	٢١	١٧,٥
٤٠١-٥٠٠ دينار	٣٨	٣١,٧
٥٠١-٦٠٠ دينار	٤٥	٣٧,٥
٦٠١ دينار فأكثر	١٦	١٣,٣
المجموع	١٢٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (١٤) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الدخل الشهري للأسرة، فيلاحظ بأن بان النسبة الأكبر من المبحوثات تقع دخول أسرهن في الفئة ٥٠١-٦٠٠ دينار بنسبة تمثيل (٣٧,٥%)، ثم الفئة ٤٠١-٥٠٠ دينار بنسبة (٣١,٧%)، في حين بلغت النسبة للفئة أقل من ٤٠٠ دينار (١٧,٥%) فقط. وهذا يشير إلى الانخراط في العمل العام للنساء يحتاج لمستوى اقتصادي جيد يهيئ بيئة جيدة للعمل العام.

الجدول ١٥.التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب انتماء المبحوثات للأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والمشاركة في العمل السياسي

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية%
الانتماء لحزب سياسي	نعم	٣١	٢٥,٨
	لا	٨٩	٧٤,٢
	المجموع	١٢٠	١٠٠
الانتماء لجمعية خيرية	نعم	١٠٦	٨٨,٣
	لا	١٤	١١,٧
	المجموع	١٢٠	١٠٠
المشاركة في العمل السياسي	نعم	١١٠	٩١,٧
	لا	١٠	٨,٣
	المجموع	١٢٠	١٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٥) بأن المنتميات لأحزاب سياسية لا يشكلن سوى نسبة الربع تقريبا (٢٥,٨%)، في حين يلاحظ بأن غالبيتهن (٨٨,٣%) ينتمين للجمعيات الخيرية، وقد يشير هذا إلى مدى تقبل المجتمع لانخراط النساء في الجمعيات الخيرية والأعمال التطوعية في حين يشكل عائقا أمامهن في الانخراط بالأحزاب السياسية وتعد نسبة المنتميات لأحزاب سياسية (٢٥,٨%) قليلة جدا أذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن عينة الدراسة هي من النساء القياديات والرائدات في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام.

كما يلاحظ من بيانات الجدول ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمبحوثات في العمل السياسي (٩١,٧%)، إلا أن هذه النسبة لا تظهر حقيقة طبيعة هذه المشاركة أن كانت فقط في الانتخاب أم الترشح أم دعم ومؤازرة مرشحين آخرين.

(٥-٥-٢) المواقف من المشاركة السياسية للمرأة وقانون الانتخابات:

الجدول ١٦. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة ومدى تأثير المرأة فيها

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية
موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة	ايجابي	٣٠	٢٥,٠
	سلبي	٦٨	٥٦,٧
	محايد	٢٢	١٨,٣
	المجموع	١٢٠	١٠٠
تساوي الرجل والمرأة في الحقوق السياسية	نعم	٧٣	٦٠,٨
	لا	٣٤	٢٨,٣
	لا ادري	١٣	١٠,٨
	المجموع	١٢٠	١٠٠
دور المرأة في الحياة السياسية	كبير جدا	١٥	١٢,٥
	كبير	٣٦	٣٠,٠
	محدود	١٠	٨,٣
	ليس لها دور	٤٨	٤٠,٠
	لا ادري	١١	٩,٢
	المجموع	١٢٠	١٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير المرأة في الحياة السياسية الأردنية	كبير	٤١	٣٤,٢
	متوسط	١٦	١٣,٣
	ضعيف	٨	٦,٧
	لا يوجد تأثير	٣١	٢٥,٨
	لا ادري	٢٤	٢٠,٠
	المجموع	١٢٠	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٦) أنَّ النسبة الأكبر من المبحوثات يعتقدن بأن موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة هو موقف سلبي بنسبة إجابات بلغت (٥٦,٧%)، أما اللواتي يعتقدن بأنه موقف ايجابي فقد بلغت نسبتهن (٢٥%) فقط. وفيما يتعلق بتساوي الرجل والمرأة في الحقوق السياسية فقد أجابت (٦٠,٨%) بوجود تساوٍ في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة، و(٢٨,٣%) كانت إجاباتهن بعدم وجود ذلك التساوي وقد يعود ذلك إلى تجاوز المفهوم التشريعي والقانوني في المساواة في الحقوق إلى تفسيره بناء على واقع الحال من موقف المجتمع السلبي من المشاركة السياسية للمرأة.

كما يلاحظ من بيانات الجدول بان النسبة الأعلى من المبحوثات (٤٠%) أجبن بعدم وجود دور للمرأة في الحياة السياسية، في حين أن من اجبن بان دور المرأة في الحياة السياسية كبير وكبير جدا وقد بلغت نسبتهن (٤٢,٥%) فقط. أما من حيث تأثير المرأة في الحياة السياسية الأردنية فيلاحظ بان (٣٤,٢%) من المبحوثات يعتبرن وجود تأثير كبير للمرأة في الحياة السياسية الأردنية وقد يعود هذا إلى اعتبار المشاركة في الانتخابات النيابية هو أحد أشكال تأثير المرأة في الحياة السياسية كما تشكل الإناث نسبة اكبر من الذكور في التسجيل في قوائم الناخبين وفي عمليات الاقتراع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور الكفاءة في اختيار المرشح:

الجدول ١٧. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب الكفاءة في اختيار المرشح

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية
الاختيار بين المرشح أو المرشحة في حالة التساوي في الكفاءة	الرجل	٤٣	٣٥,٨
	المرأة	٦١	٥٠,٨
	لا ادري	١٦	١٣,٣
	المجموع	١٢٠	١٠٠
الاختيار بين المرشح أو المرشحة في حالة المرشحة الأكثر كفاءة	الرجل	٣٠	٢٥,٠
	المرأة	٦٨	٥٦,٧
	لا ادري	٢٢	١٨,٣
	المجموع	١٢٠	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٧) بأنه في حالة التساوي بين الرجل والمرأة المرشحين للانتخابات النيابية فأن (٥٠,٨%) من المبحوثات اجبن بأنهن سوف يقمن باختيار المرأة، إلا أن ما نسبته (٣٥,٨%) من المبحوثات سوف يقمن باختيار الرجل، وقد يعود هذا إلى عدم القناعة لدى كثير من النساء بالمرأة كمرشحة للانتخابات. أما في حالة أن المرأة المرشحة للانتخابات أكثر كفاءة من الرجل فأن ما نسبته (٥٦,٧%) سوف يقمن باختيار المرأة مقابل (١٨,٣%) للرجل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقف من قوانين الانتخابات:

الجدول ١٨. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب الموقف من قانون الانتخابات

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية
تعديل قوانين الانتخابات لصالح المرأة	نعم	٧٣	٦٠,٨
	لا	٢٩	٢٤,٢
	لا ادري	١٨	١٥,٠
	المجموع	١٢٠	١٠٠
تأييد نظام الكوتا النسائية في البرلمان الأردني	نعم	٧٠	٥٨,٣
	لا	٤٤	٣٦,٧
	لا ادري	٦	٥,٠
	المجموع	١٢٠	١٠٠
تأييد نظام الكوتا النسائية في البرلمانات بشكل عام	نعم	٣١	٢٥,٨
	لا	٥٣	٤٤,٢
	لا ادري	٣٦	٣٠,٠
	المجموع	١٢٠	١٠٠
تأييد وجود حصة محددة للنساء في الأحزاب السياسية	نعم	٦٢	٥١,٧
	لا	٤٢	٣٥,٠
	لا ادري	١٦	١٣,٣
	المجموع	١٢٠	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٨) بأن النسبة الأكبر من المبحوثات (٦٠,٨%) يؤيدن تعديل قوانين الانتخابات للسماح بمشاركة سياسية اكبر للمرأة، وهذا قد يعود إلى عجز قوانين الانتخاب الحالية عن إنجاح المرأة في الانتخابات إذ أن نسب النساء اللواتي ينجحن في الانتخابات متواضعة جدا بشكل مطلق وإذا ما قورنت بنسب النساء في الدول المتقدمة من ناحية أخرى. وبنسبة مقاربة بلغت (٥٨,٣%) يؤيدن نظام الكوتا النسائية في قانون الانتخابات النيابية وقد يعود ذلك إلى عدم الرضا عن النسبة المحددة للنساء ضمن هذا القانون، أما من حيث تأييد نظام للكوتا النسائية في البرلمانات بشكل عام فأن (٢٩%) فقط يؤيدنه وقد يعود هذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أن نسبة النساء البرلمانيات في الدول المتقدمة نسب مرتفعة نسبيا مما لا يستدعي وجـــوداً للكوتا النسائية فيها.

كما توضح بيانات الجدول تأييد المبحوثات لوجود حصة محددة للمرأة فـــي الأحـــزاب السياسية فيلاحظ وجود (٥١,٧%) يؤيدن هذا التوجه مما يدلل على أهمية الأحزاب الـــسياسية لوصول المرأة إلى البرلمان والبلديات.

الجدول ١٩. التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب دور الإعلام في إعطاء صورة ايجابية لمشاركة المرأة السياسية والرضا عن الجو الديمقراطي

المتغير		العدد (التكرار)	النسبة المئوية
يعطي الإعلام صورة ايجابية للمشاركة السياسية للمرأة	نعم	٤٦	٣٨,٣
	لا	٥٣	٤٤,٢
	لا ادري	٢١	١٧,٥
	المجموع	١٢٠	١٠٠
الرضا عن الجو الديمقراطي في الأردن	نعم	٧٥	٦٢,٥
	لا	٣١	٢٥,٨
	لا ادري	١٤	١١,٧
	المجموع	١٢٠	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٩) بأن ما نسبته (٤٤%) يعتقدن بعـــدم وجـــود دور ايجابي للأعلام في إعطاء صور ايجابية عن مشاركة المرأة السياسية مقابـــل (٣٨,٣%) بـــأن دور الإعلام في هذا المجال هو ايجابي. كما يتضح من بيانات الجدول بـــان (٦٢,٥%) مـــن المبحوثات اجبن برضاهن عن الجو الديمقراطي في الأردن مقابل (٢٥,٨%) غير راضـــيات عنه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات:

أ- أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات:

الجدول ٢٠. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات

السبب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- قدرة الرجل على ممارسة العمل السياسي أكثر من المرأة	2.25	1.08
٢- شخصية الرجل أقوى من المرأة	2.74	1.43
٣- الدين يعطي الأولوية للرجل في جميع نواحي الحياة	2.33	1.20
٤- قدرة الرجل على التعامل مع القضايا السياسية أفضل	1.69	0.88
٥- الرجل أكثر عقلانية من المرأة	2.43	0.96
٦- للرجل الوقت الأكبر للحياة السياسية	2.01	1.03
٧- الرجل أكثر خبرة وتجربة مقارنة بالمرأة	2.43	1.27
٨- الرجل أكثر قدرة على اتخاذ القرار مقارنة بالمرأة	2.63	1.65
٩- نظرة المجتمع إلى الرجل أكثر إيجابية مقارنة بالمرأة	2.65	1.54
الكلي	2.35	0.51

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٠) بان الاتجاهات نحو أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات سلبية لدى المبحوثات حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي على المقياس (٢,٣٥) وهو أدنى من متوسط المقياس الافتراضي (٣) والذي يشير إلى الحيادية، إضافة إلى أن جميع المتوسطات على الأسباب التسعة هي أدنى من متوسط المقياس.

وعلى مستوى الأسباب يلاحظ بأن أكثر الأسباب التي تؤدي لاختيار الرجل كمرشح في الانتخابات هو أن شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة بمتوسط إجابات على هذا السبب (٢,٧٤)، يليه " نظرة المجتمع إلى الرجل أكثر ايجابية مقارنة بالمرأة بمتوسط إجابات (٢,٦٥). أما من حيث أقل الأسباب المؤدية لاختيار الرجل فهو " قدرة الرجل على التعامل مع القضايا السياسية أفضل " مما يشير لوجود قناعات لدى النساء بأن المرأة مساوية لقدرة الرجل السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات:

الجدول ٢١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات

السبب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١ - المرأة لديها القدرة والكفاءة للعمل السياسي	3.59	1.38
٢ - تفهمها لوضع المرأة أفضل	3.80	1.19
٣ - أكثر قدرة على إبراز حقوق وقضايا المرأة	3.12	1.55
٤ - زيادة التمثيل (غيابها عن البرلمان) تحيز للمرأة لنيل حقوقها	3.23	1.59
٥ - تعزيز مكانة المرأة	3.32	1.49
٦ - المرأة أقدر على تفهم قضايا المجتمع	3.14	1.59
٧ - زيادة دور المرأة في التنمية الشاملة	3.15	1.57
٨ - لتفعيل نصف طاقات المجتمع	2.55	1.47
٩ - لتأثيرها على الارتقاء بعملية التنمية السياسية	2.34	1.49
١٠ - لديها قدرة وكفاءة للعمل السياسي	2.43	1.49
١١ - لإبراز حقوق وقضايا المرأة	3.71	1.51
١٢ - لتقوية المرأة	3.10	1.67
١٣ - لديها قدرة على التأثير أكبر	3.34	1.63
الكلي	3.23	1.69

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢١) بان الاتجاهات نحو أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات ايجابية لدى المبحوثات حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي على المقياس (٣,٢٣) وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (٣)، إضافة إلى أن المتوسطات على ١٠ أسباب هي أعلى من متوسط المقياس وسببين فقط أدنى من متوسط المقياس.

وعلى مستوى الأسباب يلاحظ بأن أكثر الأسباب التي تؤدي لاختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات هو " تفهمها لوضع المرأة أفضل" بمتوسط إجابات على هذا السبب (٣,٨٠)، يليه " لإبراز حقوق وقضايا المرأة" بمتوسط إجابات (٣,٧١)، ثم " المرأة لديها قدرة والكفاءة للعمل السياسي" بمتوسط إجابات (٣,٥٩). أما من حيث أقل الأسباب المؤدية لاختيار المرأة كمرشحة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهو " لتأثيرها في الارتقاء بعملية التنمية السياسية" بمتوسط إجابات (٢,٣٤) ثم " لديها القــدرة والكفاءة للعمل السياسي" بمتوسط إجابات (٢,٤٣).

نظرة المجتمع الأردني نحو المرأة والحياة السياسية:

الجدول ٢٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات على مقياس اتجاهات المبحوثات نحو نظرة المجتمع الأردني نحو المرأة والحياة السياسية

السبب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١ - اعتقد أن الرجل يتجلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي أكثر من المرأة	3.37	1.35
٢ - أعتقد بأن المرأة لا تتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي كالرجل	4.23	0.92
٣ - اعتقد أن الخوض في المعارك السياسية لا يتلاءم وطبيعة المرأة	4.08	0.98
٤ - اعتقد أن المجتمع لا يأخذ دور المرأة في الحياة السياسية على محمل الجد	3.96	1.00
٥ - أعتقد أن العمل السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع	3.82	0.98
٦ - اعتقد أن المرأة بحاجة للدعم من الرجل للوصول إلى المناصب السياسية	3.58	1.17
٧ - المرأة بحاجة لدعم النساء الأخريات للوصول للمناصب السياسية	3.64	1.22
٨ - اعتقد أن المرأة إنسان ضعيف في المجتمع	3.64	1.11
٩ - اعتقد بأن المرأة لا تملك حرية التصرف في المواقف السياسية	3.36	1.19
١٠ - أرى بأن الدور الأساسي للمرأة هو تربية الأطفال والعناية بالزوج	4.26	0.85
١١ - المرأة لا تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه	3.87	1.07
١٢ - اعتقد أن المرأة لا تستطيع أن تظهر قدرات مشابهة للرجل إذا أعطيت لها الفرصة	3.60	1.13
الكلي	3.78	0.59

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٢) بان الاتجاهات نحو نظرة المجتمع نحــو المــرأة والحياة السياسية سلبية فقد كانت غالبية متوسطات الإجابات تتجه نحو الموافقة (أعلــى مــن متوسط المقياس الافتراضي(٣)) وهي جميعها فقرات ذات دلالة سلبية من وجهة نظر المجتمع نحو المشاركة السياسية للمرأة والعمل العام. وبلغ متوسط الإجابات الكلي (٣,٧٨) وهو أعلــى من متوسط المقياس الافتراضي (٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن الإجابات الأكثر موافقة على الفقرة رقم١٠ " الدور الأساسي للمرأة هو تربية الأطفال والعناية بالزوج" بمتوسط إجابات (٤,٢٦) وهذه نظرة تقليدية من المجتمع نحو المرأة، ثم الفقرة رقم ٢ " أعتقد بأن المرأة لا تتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي كالرجل " بمتوسط إجابات (٤,٢٣)ثم الفقرة رقم ٣ "اعتقد أن الخوض في المعارك السياسية لا يتلاءم وطبيعة المرأة " بمتوسط إجابات (٤,٠٨)،. أما الفقرات الأكثر معارضة فقد جاءت الفقرة رقم ٩ " اعتقد بأن المرأة لا تملك حرية التصرف في المواقف السياسية " بمتوسط إجابات (٣,٣٦). ثم القفرة رقم 1 " اعتقد أن الرجل يتحلّى بالصفات اللازمة للعمل السياسي أكثر من المرأة " بمتوسط إجابات (٣,٣٧).

سابعا: معوقات المشاركة السياسية للمرأة:

الجدول ٢٣. التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على مقياس معوقات المشاركة السياسية للمرأة

المعوق	تأثير بدرجة أولى (١)		تأثير بدرجة ثانية (٢)		تأثير بدرجة ثالثة (٣)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١ - عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة	١٠	٨,٣	١٥	١٢,٥	٨	٦,٧
٢ - عدم توافر الحرية الكافية للمرأة	١٣	١٠,٨	١٥	١٢,٥	١٩	١٥,٨
٣ - عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق	٦	٥,٠	٢	١,٧	٩	٧,٥
٤ - ضعف القدرات المادية للمرأة	١٥	١٢,٥	٩	٧,٥	٨	٦,٧
٥ - سيطرة الرجل على مصادر الدخل	١٧	١٤,٢	١٣	١,٨	٢٥	٢٠,٨
٦ - عدم توافر الاستقلالية المادية للمرأة	١٨	١٥,٠	١٧	١٤,٢	١٧	١٤,٢
٧ - انشغال المرأة بقضايا الأسرة	٩	٧,٥	١٧	١٤,٢	٢	١,٧
٨ - ضعف القدرة على اتخاذ القرارات للمرأة	٣	٢,٥	١٧	١٤,٢	٦	٥,٠
٩ - القوانين والأنظمة لا تحفز وصول المرأة إلى مراكز قيادية	٢	١,٧	٣	١٤,٢	٢	١,٧
١٠ - ضعف المستوى التعليمي للمرأة	٨	٦,٧	٩	٧,٥	٤٠	٣٣,٣
١١ - عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي	١٩	١٥,٨	٦٦	٥٥,٠	١٧	١٤,٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٣) بان أكثر المعوقات للمشاركة السياسية للمرأة كمعوق أكثر تأثيراً بدرجة أولى هو عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي بنسبة بلغت (١٥,٨%) من مجموع عدد المبحوثات، ثم معوق عدم توافر الاستقلالية المالية للمرأة بنسبة (١٥%)، ثم سيطرة الرجل على مصادر الدخل بنسبة (١٥%). أما أقل المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة فكان عدم تحفيز القوانين والأنظمة لوصول المرأة إلى المراكز القيادية بنسبة (١,٧%)، ثم ضعف المرأة على اتخاذ القرارات بنسبة (٢,٥%).

أما بالنسبة للمعوق الذي تم اختياره بالدرجة الثانية من حيث التأثير فقد جاء " عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي" بنسبة (٥٥%) كأبرز المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة، ومن حيث المعوقات التي تم اختيارها في الدرجة الثالثة فقد جاء ضعف المستوى التعليمي بنسبة (٣٣,٣%) كأبرز المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة.

أشكال المشاركة السياسية للمرأة:

الجدول ٢٤. التوزيع النسبي لإجابات المبحوثات على أهمية أشكال المشاركة السياسية للمرأة

شكل المشاركة السياسية	الأهمية الأولى (١)		الأهمية الثانية (٢)		الأهمية الثالثة (٣)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١ - التصويت في الانتخابات	٢٣	١٩,٥	٢١	١٧,٥	١٠	٨,٣
٢ - الانتماء إلى حزب سياسي	١٠	٨,٣	٣٣	٢٧,٥	٦	٥,٠
٣ - الانتماء إلى جمعية خيرية	١٤	١١,٧	٤٦	٣٨,٣	٣	٢,٥
٤ - التبرع بالمال إلى جهات تعمل لهدف سياسي	١١	٩,٢	٢٣	١٩,٢	١٥	١٢,٥
٥ - التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة	٢٣	١٩,٢	٧	٥,٨	٣٧	٣٠,٨
٦ - الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية	١٥	١٢,٥	٢٣	١٩,٢	٦	٥,٠
٧ - الترشيح للانتخابات التشريعية	٤	٣,٣	٢٥	٢٠,٨	٢٤	٢٠,٠
٨ - الترشيح للانتخابات البلدية	٤	٣,٣	٥	٤,٢	٢٧	٢٢,٥
٩ - المشاركة في الحملة الانتخابية لمرشح معين	١٦	١٣,٣	١٥	١٢,٥	٦	٥,٠

توضح بيانات الجدول رقم (٢٤) أشكال المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، فيلاحظ بأن أكثر أشكال المشاركة السياسية للمرأة كأهمية أولى هو التصويت في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخابات بنسبة (١٩,٥%)، وفي الدرجة الثانية التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة بنسبة بلغت (١٩,٢%) من مجموع عدد المبحوثات، ، ثم المشاركة في حملة انتخابية لمرشح معين بنسبة (١٣,٣%)، أما أدنى أشكال المشاركة السياسية للمرأة فكانت الترشح للانتخابات التشريعية والبلدية بنسبة متساوية بلغت (٣,٣%).

أما من حيث الاختيار كأهمية ثانية فقد جاء الانتماء لجمعية خيرية كأبرز أشكال المشاركة السياسية للمرأة بنسبة (٣٨,٣%)، وكأهمية ثالثة جاء التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة بنسبة (٣٠,٨%).

(٥-٥-٣) اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف العمر.

الجدول ٢٥. نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب العمر

العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أقل من ٢٥ سنة	4.02	0.48	١,٠٦٩	١١٥	٠,٣٧٥
٢٦ - ٣٠ سنة	3.73	0.75			
٣١ - ٣٥ سنة	3.76	0.44			
٣٦ - ٤٠ سنة	3.69	0.60			
٤١ سنة فأكثر	3.84	0.70			

يلاحظ من نتائج اختبار (ف) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (١,٠٦٩) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٧٥) مما يشير لعدم تأثير العمر في اتجاهات المبحوثات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردنـــي تعزى لاختلاف مستوى التعليم.

الجدول ٢٦. نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ثانوية عامة فأقل	3.84	0.56	٤,٢٦٧	١١٦	٠,٠٣٤
دبلوم	3.82	0.57			
بكالوريوس	3.78	0.60			
دراسات عليا	3.68	0.64			

يلاحظ من نتائج اختبار (ف) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقـــة ٩٥% في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، حيـــث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٤,٢٦٧) والدلالة الإحصائية لهـــا (٠,٠٣٤) ممـــا يـــشير لتـــأثير المستوى التعليمي في اتجاهات المبحوثات.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردنـــي تعزى لاختلاف الحالة الاجتماعية.

الجدول ٢٧. نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
متزوجة	3.78	0.59	٠,٧٩٥	١١٦	٠,٤٩٩
عزباء	3.92	0.56			
مطلقة	3.60	0.72			
أرملة	3.25	0.23			

يلاحظ من نتائج اختبار (ف) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مـــستوى ثقـــة ٩٥% في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٠,٧٩٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٤٩٩) مما يشير لعـــدم تأثير الحالة الاجتماعية في اتجاهات المبحوثات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف الدخل الشهري للأسرة.

الجدول ٢٨. نتائج اختبار (ف) للفروق في الاتجاهات حسب الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
أقل من ٤٠٠ دينار	3.85	0.47	٠,٥٤١	١١٦	٠,٦٥٥
٤٠١-٥٠٠ دينار	3.81	0.63			
٥٠١-٦٠٠ دينار	3.70	0.61			
٦٠١ دينار فأكثر	3.86	0.60			

يلاحظ من نتائج اختبار (ف) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٠,٥٤١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٦٥٥) مما يشير لعدم تأثير الدخل الشهري للأسرة في اتجاهات المبحوثات.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني تعزى لاختلاف الانتماء لحزب سياسي.

الجدول ٢٩. نتائج اختبار (ت) للفروق في الاتجاهات حسب الانتماء لحزب سياسي

الانتماء لحزب سياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
نعم	3.99	0.41	٤,٢٢١	١١٨	٠,٠٢٢
لا	3.75	0.64			

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المبحوثات، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (٤,٢٢١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٢٢) مما يشير لتأثير الانتماء لحزب سياسي في اتجاهات المبحوثات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتي تأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار في البحوث والدراسات اللاحقة للوصول إلى إعطاء موضوع مشاركة المرأة السياسية حقه الكافي من الدراسة والبحث ليجد من أراد الرجوع والإطلاع إلى واقع المرأة في المجتمع ما يشكل بمجموعه دراسة متكاملة من جميع نواحيها.

أن إجراء مقاربة لموضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية يرتبط بكثير من المفاهيم المرتبطة بالحياة السياسية للمجتمع ومدى مشاركة هذا المجتمع أصلاً في العمل السياسي بشكل عام، وتواجه المرأة الأردنية كباقي الدول العربية مشكلات وصعوبات ترتبط بضعف مشاركتها السياسية بشكل عام نتيجة لكثير من المتغيرات التي ترتبط بالمجتمع الذي تنتمي إليه.

أن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة يتطرق إلى مسألتين أساسيتين أولاهما: أننا لا يمكن أن نفصل المرأة وقضاياها عن السياق العام للحياة في المجتمع ككل، بمعنى أن حركة المرأة حركة متوازنة مع المناخ العام ومع المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع والتي قد نجد فيها تذبذباً في مساهمة المرأة في الأداء العام من مرحلة زمنية وتاريخية محددة، إلى مرحلة زمنية وتاريخية أخرى وتفرز أيضاً خصوصية للحضور النسائي وهي المسألة الثانية حتى لا يمكن التعميم إلا على مستوى الإنجازات والحقوق التي حصلت المرأة عليها وعلى مستوى الإخفاقات والعقوبات والحقوق التي ما زالت المرأة تسعى للوصول إليها مع اختلاف الأزمان واختلاف الأماكن الجغرافية.

وثانيها: كان للعادات والتقاليد المفروضة والتي لا يسمح لأفراد المجتمع بمناقشتها وتجاوزها، وكذلك سيادة الفهم الخاطئ لبعض مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة وربط ذلك بالأعراف والتقاليد، مما ساعد على تشكيل بعض المفاهيم الخاطئة والتي أصبحت تتداول في المجتمع كجزء من ثقافته التي يصعب تغيرها وقصور أصحاب العلم عن أخذ دورهم الفاعل في معالجة هذه الأمور علمياً ودينياً.

عدم معرفة المرأة الأردنية ووعيها لحقوقها وعدم مساعدتها على ممارسة هذا الحق ووجود الأمية القانونية، لأن الجهل بالحق بمثابة عدم وجوده، أن المتعمق في النسق الثقافي الاجتماعي التقليدي للمجتمع الأردني ضد إعطاء المرأة حقها السياسي هو الذي حال دون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصول المرأة للمواقع السياسية من خلال قدراتها الذاتية إلا أن المرأة تصل من خلال المساعدة السياسية إلى بعض المواقع السياسية مثل حلولها في منصب وزيرة أو تعيينها في مجلس أعيان وما إلى ذلك، حيث لا زال ينظر إلى المرأة على أنّها قاصر.

يوجد تفاوت في تقديم الخدمات للنساء وبشكل عام من خلال التركيز الخدماتي المركزي في المدن والقرى الكبيرة مما يسبب خللاً اقتصادياً واجتماعياً لمركز المرأة في المناطق الريفية والقروية النائية وبمعنى آخر إن المشاركة السياسية للمرأة أكثر ما تكون موجودة في المدن الكبرى والمناطق الأكثر تحضراً مع وجود فجوة كبيرة في ذلك مع المناطق النائية، وبذلك يكون للتوزيع الجغرافي أيضاً أثره الأكبر في وجود هذا التفاوت، والذي إن صح التعبير هو تفاوت طبقي بين نساء المجتمع الأردني، وبذلك يكون من الصعب إيجاد لغة تفاهم مشتركة لأولويات العمل النسائي في المجتمع الأردني، لأن ما أمكن التوصل إليه من حلول المشكلات التي تواجه المرأة في المدينة ما زالت المرأة في الأرياف لم تصل إليه ومن هنا فإنه يوجد تفاوت في مطالب العمل النسائي وحسب التوزيع الجغرافي للمرأة نفسها.

وعلى رغم تكرار الإشارة ضمن الاستراتيجيات التنموية في الأردن خلال العقود الأربعة الماضية إلى أهمية مشاركة المرأة إلا أن هذه المشاركة ما زالت متدنية، إذْ أنه ومع التطور الاقتصادي الذي شهدته الأردن والذي جعل المرأة الأردنية تهجر العمل الريفي وتحاول الحصول على وظيفة مناسبة في القطاعات الصناعية والحكومية إلا أن سرعة ترك العمل الريفي من قبل المرأة لم يقابله نفس السرعة في استيعاب المرأة في القطاعات الاقتصادية الحديثة.

لقد حاولت الباحثة في هذه الدراسة أن تعرض لجوانب مرتبطة بالتطور التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية بالعملية السياسية منذ قيام المملكة حيث مرت مشاركتها السياسية بثلاث مراحل رئيسية تمثلت المرحلة الأولى بالمرحلة التي بدأت منذ قيام المملكة وحتى عام ١٩٧٨ حيث صدر قانون يسمح بالمشاركة السياسية للمرأة وفق شروط محددة، أما المرحلة الثانية فقد امتدت من عام ١٩٧٨ – ١٩٨٩ حيث تم إعادة الحياة الديمقراطية للمملكة. أما المرحلة الأخيرة فقد امتدت من عام ١٩٨٩ – حتى اليوم حيث أصبحت المرأة الأردنية جزءاً من العملية السياسية وتم تعديل كثير من القوانين والأنظمة التي ترتبط بالمرأة بهدف تحفيزها على المشاركة السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تبين للباحثة ما يلي:

- ترتبط المشاركة السياسية للمرأة بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي ترتبط بالمجتمع ومدى أهلية هذا المجتمع لعملية المشاركة السياسية والنضج السياسي الذي يتمتع به المجتمع حتى يكون مؤهلاً لعملية المشاركة السياسية.
- أن المتتبع لسيرة المرأة في العمل السياسي يلاحظ أن هناك تحسناً في وضع المرأة السياسي في المملكة وقد بدا ذلك واضحاً في مجموعة من الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها، ومن أهمها تعديل كثير من القوانين التي ترتبط بالمشاركة السياسية للمرأة ومن أهمها أيضاً قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية والتي أهلت المرأة الأردنية بالمشاركة في العملية السياسية.
- تبين للباحثة أن هناك تطوراً فعلياً في المشاركة السياسية للمرأة وقد تمثل ذلك في زيادة نسبة النساء التي يحق لهن التصويت في الانتخابات. إلا أن نسبة مشاركة المرأة الحقيقية في العمل السياسي لا تزال منخفضة.
- أظهرت الدراسة أن نظام الكوتا قد كان من أكثر القوانين التي ساعدت التي تأهيل المرأة وحصولها على مقاعد في البرلمان من خلال إعطائها حصة من مقاعد البرلمان للمرأة الأردنية حيث خصص للمرأة (٦) مقاعد.
- لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن (٦٠,٨%) من العينة قد أظهرت أن هناك مساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة، بينت الدراسة أن (٤٤,٢%) من العينة قد أظهروا أن الإعلام الأردني يعطي صورة إيجابية للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية.
- بينت الدراسة أن من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات النيابية تتمثل في أن شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة.
- بينت الدراسة أن من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى اختيار المرأة كمرشح للانتخابات هو تفهمها لوضع المرأة بشكل أفضل وقدرتها على إبراز حقوق وقضايا المرأة ومن ثم قدرتها وكفاءتها في العمل السياسي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بينت الدراسة أنَّ نظرة المجتمع الأردني نحو المرأة ومشاركتها السياسية كانت سلبية، وهذا يعود إلى نظرة المجتمع نفسه وما يسود فيه من عادات وتقاليد لا تعطي للمرأة الأردنية حقوقها في المجالات السياسية بشكل محدد نظراً لكون هذه المجتمع مجتمعاً ذكورياً ويعتبر أن العمل السياسي عملاً يرتبط بالرجل فقط، وقد بدأت هذه النظرة بالتغير ويظهر ذلك من خلال زيادة نسبة المرشحات إلى الانتخابات البرلمانية في الانتخابات الأخيرة التي حدثت في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ .

- بينت الدراسة أن أكثر المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة والتي هي كمعوق يؤثر بشكل مباشر على مشاركتها السياسية هو عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي، ثم عدم توفر الاستقلال المالي للمرأة وارتباط دخلها بدخل الرجل، وكان المعوق الأقل تأثير يرتبط عدم تحفيز القوانين والأنظمة لوصول المرأة لمراكز قيادية.

- بينت الدراسة أن أكثر أشكال المشاركة السياسية للمرأة كأهمية أولى هو التصويت في الانتخابات بنسبة (١٩,٥%)، وفي الدرجة الثانية التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة بنسبة بلغت (١٩,٢%) من مجموع عدد المبحوثات، ثم المشاركة في حملة انتخابية لمرشح معين بنسبة (١٣,٣%)، أما أدنى أشكال المشاركة السياسية للمرأة فكانت الترشح للانتخابات التشريعية والبلدية بنسبة متساوية بلغت (٣,٣%).

- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع الأردني للمشاركة السياسية تعزى إلى متغير العمر.

- بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة تعزى لمستوى التعليم، وهذا يشير إلى مدى تأثير عنصر التعليم في عملية المشاركة السياسية للمرأة.

- بينت الدراسة أن هناك فروقاً في اتجاهات أفراد العينة نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة بالانتماء للأحزاب السياسية ومدى تأثير ذلك على مشاركتها في العملية السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال دراسة الباحثة وبحثها وتقصيها لموضوع المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي من خلال فترة الدراسة فقد خرجت الدراسة بمجموعات من التوصيات التي تعتقد الباحثة بأنها سوف تساعد على تفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي وستزيد من نسب هذه المشاركة بما يحقق للمرأة كافة حقوقها التي قد كلفها الدستور الأردني حيث توصي الباحثة بما يلي :

١- أن فهم وتحليل مشاركة المرأة السياسية لا يتم بمعزل عن فهم طبيعة المجتمع السياسي والعملية السياسية في المجتمع الأردني، إذْ أن فهم المجتمع وطبيعة الحراك السياسي سوف تساعد على فهم مشاركة المرأة كعنصر في هذه المجتمع وهذا يعني أن إجراء مقاربة لمشاركة المرأة يجب أن يتم من خلال المشاركة السياسية للمجتمع بشكل عام.

٢- أن مشاركة المرأة لا ترتبط بالتصريحات والتعليقات والتوجيهات وإنما هي واقع عملي يجب أن يتم على أرض الواقع فمشاركتها هي جزء وحق أساسي من حقوقها يجب أن تأخذ جانباً واقعياً أكثر مما تأخذ جانباً نظرياً فعلى الرغم من وجود المقومات الأساسية والواقعية للمشاركة المرأة السياسية إلا أنه لا توجد مشاركة حقيقة للمرأة الأردنية في العمل السياسي، وينعكس ذلك بشكل واضح من خلال وصول المرأة إلى مراكز قيادية عليا أو حصولها على مقاعد في البرلمان أو فوزها في الانتخابات البلدية وينعكس كذلك من خلال مشاركتها في منظمات المجتمع المدني حيث أن في مجمل هذه الخطوات فإن مشاركتها لا تزال متدنية ولا تصل إلى مستويات الدول المتقدمة.

٣- إفساح المجال أمام المرأة وحضورها في وسائل الإعلام المختلفة وذلك من أجل تعظيم دورها من خلال مشاركتها في جميع نواحي الجدل الوطني السياسي والعام وتحفيزها لأخذ دورٍ أكثر حيوية في تحمل عبء سياسي وطني وعام أسوة بالرجل.

٤- يجب على الجهات والمؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة وتحاول تفعيل مشاركتها السياسية أن تعمل على إيجاد رؤية واضحة ومحددة للمدى الذي تسعى المرأة للوصول إليه في مجال المشاركة السياسية تمهيداً للعمل على تقليص الفجوة في مجال المشاركة السياسية بين الرجل والمرأة تحتوي هذه الرؤيا على أولاً: تحديد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف المطلوب بلوغه وتحقيقه وثانياً: تحديد معالم الوضع الراهن بما فيه من عوائق ووضع سلم أولويات للمراحل التي يجب العمل على تحقيقها للوصول إلى الهدف المنشود وتحديد العوائق بدقة.

٥- بما أن المساواة بين المرأة والرجل في مجال المشاركة السياسية الفاعلة لا يتحقق بمجرد تقنينهما والتصديق على المواثيق الدولية الخاصة بها فلا بد من قيام المرأة ومن يعمل على دعم حصول المرأة لحقوقها السياسية بالعمل الجاد ليتم تمثيلها في السلطة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وليس على مستوى المشاركة فقط وإنما على مستوى القيادات والوصول إلى تكافؤ التمثيل بين الرجل والمرأة.

٦- السعي للحصول على نسبة أكبر من الكوتا النسائية في البرلمان الأردني وفرض كوتات خاصة للنساء في جميع المؤسسات الحكومية تسمح بمشاركة المرأة بنسبة كبيرة في المراكز القيادية العليا وذلك لإعطائها الفرصة لإثبات قدراتها ونجاحاتها أما إذا كان العدد الذي يفرض كالكوتا قليلاً فإن أي فشل لأي إجراء فإنه سوف يحسب ضد النساء بشكل عام وفي جميع الظروف يجب أن لا تقل نسبة الكوتا عن ٣٠% من النسبة الإجمالية وهي النسبة المعتمدة عالمياً على أن تكون لفترات زمنية تستطيع فيها المرأة إثبات قدرتها على القيام بالمهام الموكلة إليها ثم يتم إلغائها بعد ذلك.

٧- تنويع البرامج التعليمية المتاحة للمرأة لتنويع نواتج العملية التعليمية والتوسع في برامج التعليم والتدريب المهني للإناث لتوسيع قدراتهن على تلبية كافة احتياجات التنمية من القوى العاملة والماهرة والمؤهلة والمدربة.

٨- يجب القيام بإجراء دراسة شاملة للقوانين والأنظمة ودراسة مدى مرونة هذه القوانين والأنظمة وقدرتها على إتاحة المجال أمام أخذ المرأة الأردنية ليس لدورها السياسي فقط بل وفي جميع نواحي الحياة وتعديل التشريعات بما يساهم في خدمة هذه الأهداف وبما لا يتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية أيضاً ويتلاءم مع القيم الأصيلة لمجتمعاتنا العربية والانطلاق في ذلك من النظرة الواقعية للمرأة بأنها نصف المجتمع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- إعداد الدراسات والأبحاث من قبل المتخصصين لتحديد المعوقات التي تؤثر على مشاركة المرأة السياسية ووضع الحلول العلمية الصحيحة للتقليل من تأثيرها على مشاركة المرأة السياسية وغير السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية:

بركات، لؤي، (٢٠٠٣). المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر ٢٠٠٣، **رسالة مجلس الأمة**، الأمانة العامة لمجلس النواب، المجلد ١٢، ع(٥٠)، الأردن.

برو، فيليب، (د.ت). **علم الاجتماع السياسي**، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

البزري، دلال، (١٩٩٧). **مشاركة النساء السياسية والديمقراطية**، الجامعة اللبنانية.

البشري، طارق، (١٩٨٧). **دراسات في الديمقراطية المصرية**، ط١، القاهرة: دار الشروق.

البنا، جمال، (١٩٨٨). **الحرية النقابية**، ج٢، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف.

التل، سهير، (١٩٨٥). **مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

التل، سهير، حماد، ووليد، (٢٠٠٠). المرأة الأردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار، في: حسين أبو رمان (محرر): **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، ط١، عمان: دار سندباد للنشر.

تيلتس، أوغا، (٢٠٠٠). **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة**، تحسين أبو رمان محرر، عمان: دار سندباد للنشر.

تيلتنس، أوغاس، (١٩٩٧). **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: بعض الاستنتاجات العملية**، مؤسسة فافو النرويجية.

جاد، أصلاح، (٢٠٠٠)، **نحو إظهار المشاركة السياسية للمرأة العربية**، عمان: دار السندباد للنشر.

جلبي، علي عبد الرازق، (١٩٨٢). الشباب والمشاركة السياسية، **مجالات علم الاجتماع المعاصر**، مصر: دار المعارف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمعة، سعد إبراهيم، (١٩٨٤). **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحباشنة، خديجة أبو علي، (٢٠٠٤). الكوتا النسائية والمسيرة الديمقراطية، **قضايا المجتمع المدني**، مركز الأردن الجديد، ع (١٩).

الحوراني، هاني، (٢٠٠٠). **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، مؤلف جماعي، عمان: دار السندباد للنشر.

الدقاق، محمد سعيد، ووزير، عبد العظيم، (١٩٨٨). **الوثائق العالمية**، بيروت: دار العلم للملايين.

ربابعة، غازي، (٢٠٠٣). **مشاركة للمرأة في الحياة السياسية**، عمان: الجامعة الأردنية.

سليم، أوضاع المرأة العربية.

شتيوي، موسى، وداغستاني، أمل، (١٩٩٤). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

الشرقاوي، سعاد، (١٩٧١). **علم الاجتماع السياسي**، ط١، مصر: دار النهضة العربية.

الطراونة، محمد سليم، (١٩٩٦). **دراسات في حقوق الإنسان**، عمان: مركز جعفر.

عبد الوهاب، طارق محمد، (١٩٩٩). **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

عوض، بنان، (٢٠٠١). **المرأة في الأردن**، دائرة المطبوعات والنشر.

عيادات، محمد خير، (٢٠٠٦). **نحو التمكين السياسي للمرأة الأردنية**، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن.

فرج، كارولين، (١٩٩٦). **دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية**، عمان: مركز الكتبي للبحوث والنشر ومؤسسة كونراد أديناور.

فريدة، غلام إسماعيل، (٢٠٠٥). **التمكين السياسي للمرأة**، ٤ أيلول، ع(٢٥).

كامل نبيله، عبد الحليم، (١٩٨٠). **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، بيروت: دار الفكر العربي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نافعة، حسن، (٢٠٠٦). **مبادئ علم السياسة**، ط٢، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

النقشنبدي، بارعة، (٢٠٠١). **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية**، عمان: مركز الأردن للدراسات.

الرسائل الجامعية:

خزاعي، نادرة، (٢٠٠٥). **حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الخطيب، نعمان أحمد، (١٩٨٣). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر..

الدرديري، هاني أحمد، (١٩٩٠). **نظام الشورى الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

الدغمي، دارين محمد ارشيد، (٢٠٠٧). **نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ٢٠٠٣-٢٠٠٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

الصالحي، سوزان، (١٩٩٤). **المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي: دراسة ميدانية في مدينة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصالحي، سوزان، (١٩٩٤). **المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصمادي، فاطمة، (٢٠٠١). **دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية: دراسة مقارنة لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني وحزب الله اللبناني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

طهبوب، عبير صلاح عمران، (٢٠٠٣). **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

عاشور، اياس محمود، (٢٠٠٣). **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية:(١٩٨٩-٢٠٠١م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمادة الدراسات العليا.

العجمي، محمد، (٢٠٠٠). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت.

غانم، سيد عبد المطلب، (د.ت). **المشاركة السياسية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

القاسمي، أحلام، (٢٠٠٦). **مدى مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الدوريات:

صدى المجتمع المدني في الأردن، (٢٠٠٤). **مجلة قضايا المجتمع المدني**، العدد التاسع عشر + العشرون.

باكير، نانسي، (٢٠٠٤). الجنوسة والدمقرطية في الأردن، عاطف عضيبات وروان بهو (محرران): **النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، المعهد الدبلوماسي، عمان، الأردن.

بدوي، طه، (١٩٦٣). الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، القاهرة، ع (٢٨).

بني ياسين، رسلان وعساف، نظام، (١٩٩٧). **ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان**، عمان: مركز الدراسات الأردنية.

تقرير أوضاع حقوق الإنسان في الأردن، (٢٠٠٤). **تقرير أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الهاشمية خلال الفترة من ١-٦-٢٠٠٣ – ٣١-١٢- ٢٠٠٤**، عمان: المركز الوطني لحقوق الإنسان.

حاتم، ميرفت، (٢٠٠١). خطاب الحداثة وإشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية بعد مائة عام من التغيير، **مجلة الشؤون العربية**، ع (١٠٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

خزاعي، حسين، (٢٠٠٦). المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سيسولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: جامعة الكويت، المجلد ٣٤، العدد٣.

خضر، أسمى، (١٩٩٦). المرأة والديمقراطية، **ورقة قدمت إلى المسار الديمقراطي الأردني – إلى أين؟ أعمال مؤتمر "المسار الديمقراطي الأردني – الواقع والآفاق"**، عمان ٣١ أيار/ ٢ حزيران، ١٩٩٤، إعداد هاني الحوراني، تحرير حسين أبو رمان، عمان: دار سندباد للنشر.

دراسة عن المنظمات النسائية الأردنية (الواقع والاحتياجات والتحديات) ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، إعداد جمعية النساء العربيات بالتعاون مع مجموعة باحثين، ٢٠٠٥.

ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري، (١٩٩٤). **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت.

الرنتاوي ، عريب ، (٢٠٠٢). **ورقة عمل حول المؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات**.

الشلبي، سهيلا، (٢٠٠٤). المرأة الأردنية والأحزاب السياسية، **بحث مقدم للمؤتمر الثالث للباحثين الشباب في العلوم السياسية**، آل البيت، الأردن.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (٢٠٠٤). **المرأة الأردنية: الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية والسياسية والانتخاب**، نيويورك.

ظاهر، أحمد جمال، (١٩٨٦). اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد ١٤، ع(٣).

العقيلي، مازن احمد صدقي، (٢٠٠٥). التنمية السياسية في الأردن :دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الخامس، ع (١) يناير.

القدومي، رحاب، (١٩٩٧). قانون الانتخاب، **في أعمال ندوة المجتمع المدني وقانون الانتخابات النيابية**، منشورات جامعة اليرموك، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قطيشات، ياسر، (٢٠٠٤). دور المرأة الأردنية في المشاركة السياسية: الواقع والمستقبل بين المعوقات والطموحات، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للباحثين**، الشباب في العلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن.

مادة (٦) من الاتفاقية، حول هذه التحفظات انظر: **UN, Multilateral treaties deposited with the Secretary General State** at 31. December, 1993, New York, 1994.

مجلس الأمة، (١٩٨٦). عمان.

مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي**، ٢٠٠٧.

المصالحة، محمد، التمثيل النسائي في البرلمان، **ورقة عمل أولية قدمت للمؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات في الفترة (٧-٢٠٠٢/٤/٩)**.

المطلق، عيدة، (١٩٩٤). الأداء السياسي للمرأة الأردنية: الواقع والآفاق، ورقة قدمت إلى: المسار الديمقراطي الأردني – إلى أين؟ أعمال **مؤتمر "المسار الديمقراطي الأردني – الواقع والآفاق"، عمان ٣١ أيار**.

المقداد، محمد، (٢٠٠٦). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، نيسان ٢٠٠٦، المفرق: جامعة آل البيت، الأردن.

المملكة الأردنية الهاشمية، قانون معدل القانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ **الجريدة الرسمية رقم ٤٢٠٤** تاريخ ١٩٩٧/٥/١٥ .

ناصر، لميس، (٢٠٠٠). الحقوق الإنسانية للمرأة: صورة أردنية، ورقة عمال قدمت إلى: محاضرة **ندوة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها**، عمان، الأردن، ٨ شباط فبراير.

ناصر، لميس، (٢٠٠٤). المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية، **ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية**، عمان – الأردن، آذار.

نفاع، إملي، (٢٠٠٤). المرأة والأحزاب والتنمية السياسية، ورقة قدمت إلى: محاضر **مؤتمر المرأة والتنمية السياسية**، عمان – الأردن ٢٣-٢٥ آذار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

النقشنبدي، بارعة، مخادمة، ذياب، (٢٠٠٢)، " المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (٢٩)، ع (١)، الجامعة الأردنية.

النقبشندي، بارعة، (٢٠٠٠). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد (١٥)، ع (٦).

المؤتمرات والندوات :

أبو السمن، مي، (٢٠٠٤). المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني، التنمية السياسية والمرأة الأردنية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الأردن.

الاتجاهات الاجتماعية في الأردن، **دائرة الإحصاءات العامة**، ٢٠٠٦.

الإمام، نور، (٢٠٠٤). المرأة والنقابات والتنمية السياسية، ورقة قدمت إلى: محاضر **مؤتمر المرأة والتنمية السياسية**، عمان، الأردن.

بني ياسين، رسلان وعساف، نظام، (١٩٩٧). **ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان**، عمان: مركز الدراسات الأردنية.

تقرير أوضاع حقوق الإنسان في الأردن، (٢٠٠٤). **تقرير أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الهاشمية خلال الفترة من ١-٦-٢٠٠٣ – ٣١-١٢- ٢٠٠٤**، عمان: المركز الوطني لحقوق الإنسان.

خضر، أسمى، (١٩٩٦). المرأة والديمقراطية، **ورقة قدمت إلى المسار الديمقراطي الأردني – إلى أين؟ أعمال مؤتمر "المسار الديمقراطي الأردني – الواقع والآفاق"**، عمان ٣١ أيار/ ٢ حزيران، ١٩٩٤، إعداد هاني الحوراني، تحرير حسين أبو رمان، عمان: دار سندباد للنشر.

دراسة عن المنظمات النسائية الأردنية (الواقع والاحتياجات والتحديات) ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إعداد جمعية النساء العربيات بالتعاون مع مجموعة باحثين، ٢٠٠٥.

ديوان الخدمة المدنية، (٢٠٠٥). **إحصاءات صادرة عن واقع القوى البشرية**، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الوثائق:

الميثاق الوطني الأردني، (١٩٩١). **منشورات دائرة المطبوعات والنشر**، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧). عمان.

دائرة الإحصاءات العامة، **النشرة الإحصائية السنوية**، عمان.

الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ مادة (١٦).

الدستور الأردني مادة ٢٥، مادة ٦٣، مادة ٦٥.

الدستور الأردني، مادة ٦٤.

الصحف :

صوت المرأة الأردنية، (٢٠٠٦). نشرة إخبارية سنوية تصدر عن الاتحاد النسائي الأردني العام، العدد (٢٦) أيلول.

كلمة السيد أحمد عبيدات، رئيس اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، عمان: جريدة الرأي، ٣١ آذار ١٩٩١.

المحيسن، جهاد، (٢٠٠٣). قراءة نقدية في واقع المرأة السياسية على ضوء الانتخابات النيابية ٢٠٠٣، مركز الرأي للدراسات، عمان، دراسة منشورة في جريدة الرأي، ع (١٢٠٤١)، ٥ أيلول.

المحيسن، هنا، والحوامدة، محمد، (٢٠٠٣). الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٣- ٢٠٠٣، مركز الرأي للدراسات، منشور في جريدة الرأي، ع (١١٩٤٦)، حزيران.

المملكة الأردنية الهاشمية، قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، الجريدة الرسمية، عدد ٣٩١٧، تاريخ ١٩٩٣/٨/١٨.

المملكة الأردنية، قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦، الجريدة الرسمية، العدد ٣٣٩٨، بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

Samuel, Huntington, P., (1968). **Political Order in Changing Societies**, N.Haven Yale Uni. Press.

Sills, L.D., (1968). International Encyclopedia of Social Sciences, Vol.11, 12, **The Macmillan Co**., The Free Press, N.Y.

مواقع الإنترنت:

خضر، أسمى، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (الفرص والمعيقات **www.electionsioj.com** تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٧.

الدراسات الانتخابية، جدول يبين إحصائية بانتخابات مجلس النواب الثالث عشر ٢٠٠٣/٥/١٨ نقلا عن **WWW.ELECTIONSJO.COM**

خطة الاتحاد النسائي الأردني، حول مشروع المرأة في البرلمان، منشور في:

wmprin.php?artd = 13975.www.amanjordan.org/arabic-news/

الخطيب، جمال، الوضع الراهن للمرأة الأردنية: المعوقات والفرص، ٢٧ كانون الثاني، ٢٠٠٤، الموقع الإلكتروني: **http://www.amanjordan.org/aman-studies**.

الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأردنية، ٢٠٠٦.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية **www.clctionsjo.com** بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٨.

شرعان، فارس، إنجازات المرأة الأردنية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني **www.google.com.**.

جردانة، بنثية، (٢٠٠٣). المرأة والعمل السياسي، في وقائع مؤتمر دعم المرأة الأردنية في الانتخابات، موقع إنترنت: **http://www.electiousjo.com**.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، **www.hrw.orgK** بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الشيخاني، موسى، قراءة تحليلية لنتائج المقاعد المخصصة للنساء (الكوتـــا) فـــي مجلـــس النواب، **دراسة منشورة على الإنترنت**.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الملحق ١. الاستبانه

الأخت المستجيبة.....

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي والمعوقات التي تحول دون تفعيل مشاركتها في الحياة السياسية وهي جزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، لذا أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة، علماً أنها مخصصة لغايات البحث العلمي فقط والمعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة.

الباحثة

سارة غازي العنزي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الأول: الخصائص العامة:

- العمر:

1 أقل من ٢٥ سنة 1 ٢٦ سنة – ٣٠ سنة

1 ٣١ – ٣٥ سنة 1 ٣٦- ٤٠ سنة

1 ٤١ سنة فأكثر

- مستوى التعليم:

1 ثانوية عامة وأقل 1 دبلوم

1 بكالوريوس 1 دراسات عليا

- الحالة الاجتماعية:

1 متزوجة 1 عزباء 1 مطلقة 1 أرملة

- الدخل الشهري للأسرة:

1 أقل من ٤٠٠ دينار 1 ٤٠١- ٥٠٠ دينار

1 ٥٠١- ٦٠٠ دينار 1 ٦٠١ دينار فأكثر

- الانتماء لحزب سياسي:

1 نعم 1 لا

- الانتماء لجمعية خيرية :

1 نعم 1 لا

- المشاركة في العمل السياسي:

1 نعم 1 لا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني:

هل تعتقدين أن موقف المجتمع من المشاركة السياسية للمرأة؟

1 إيجابي 1 سلبي 1 محايد 1 لا أدري

هل تعتبرين أن الرجل والمرأة متساويان في الحقوق السياسية؟

1 نعم 1 لا 1 لا أدري

هل تعتبرين أن دور المرأة في الحياة السياسية الحالية دور؟

1 كبير جداً 1 كبير

1 محدود 1 ليس لها دور 1 لا أدري

هل تعتبرين أن للمرأة تأثيراً في الحياة السياسية الأردنية؟

1 كبير 1 متوسط 1 ضعيف

1 لا يوجد تأثير 1 لا أدري

إذا كان رجل وامرأة متساويين من ناحية الكفاءة من تختارين كنائب في البرلمان:

1 الرجل 1 المرأة 1 لا أدري

إذا كانت امرأة مرشحة للانتخابات أكثر كفاءة من منافسها الرجل فمن تختارين:

1 الرجل 1 المرأة 1 لا أدري

هل تؤيدين تعديل قوانين الانتخابات للسماح بمشاركة سياسية أكبر للمرأة؟

1 نعم 1 لا 1 لا أدري

هل تؤيدين نظام الكوتا النسائية (الحصة) في البرلمان الأردني؟

1 نعم 1 لا 1 لا أدري

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هل تؤيدين نظام الكوتا (الحصة) في البرلمانات بشكل عام؟

1 نعم 1 لا 1 لا أدري

هل تؤيدين أن تكون هناك (حصة) محددة للمرأة في أي حزب سياسي؟

1 نعم 1 لا 1 لا أدري

هل تعتقدين أن الإعلام يعطي صورة إيجابية لمشاركة المرأة السياسية؟

1 نعم 1 لا 1 لا أدري

هل أنت راضية عن الجو الديمقراطي في الأردن؟

1 نعم 1 لا 1 لا أدري

الجزء الثالث: أسباب اختيار الرجل أو المرأة كمرشح في الانتخابات:

أولاً: أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات:

أسباب الاختيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- قدرة الرجل على ممارسة العمل السياسي أكثر من المرأة					
٢- شخصية الرجل أقوى من المرأة					
٣- الدين يعطي الأولوية للرجل في جميع نواحي الحياة					
٤- قدرة الرجل على التعامل مع القضايا السياسية أفضل					
٥- الرجل أكثر عقلانية من المرأة					
٦- للرجل الوقت الأكبر للحياة السياسية					
٧- الرجل أكثر خبرة وتجربة مقارنة بالمرأة					
٨- الرجل أكثر قدرة على اتخاذ القرار مقارنة بالمرأة					
٩- نظرة المجتمع إلى الرجل أكثر إيجابية مقارنة بالمرأة					

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات:

أسباب الاختيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- المرأة لديها القدرة والكفاءة للعمل السياسي					
٢- تفهمها لوضع المرأة أفضل					
٣- أكثر قدرة على إبراز حقوق وقضايا المرأة					
٤- زيادة التمثيل (غيابها عن البرلمان) تحيز للمرأة لنيل حقوقها					
٥- تعزيز مكانة المرأة					
٦- المرأة أقدر على تفهم قضايا المجتمع					
٧- زيادة دور المرأة في التنمية الشاملة					
٨- لتفعيل نصف طاقات المجتمع					
٩- لتأثيرها على الارتقاء بعملية التنمية السياسية					
١٠- لديها قدرة وكفاءة للعمل السياسي					
١١- لإبراز حقوق وقضايا المرأة					
١٢- لتقوية المرأة					
١٣- لديها قدرة على التأثير أكبر					

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الرابع: نظرة الأردنيين نحو المرأة والحياة السياسية:

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- اعتقد أن الرجل يتجلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي أكثر من المرأة					
٢- أعتقد بأن المرأة لا تتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي كالرجل					
٣- اعتقد أن الخوض في المعارك السياسية لا يتلاءم وطبيعة المرأة					
٤- اعتقد أن المجتمع لا يأخذ دور المرأة في الحياة السياسية على محمل الجد					
٥- أرى أن العمل السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع					
٦- اعتقد أن المرأة بحاجة للدعم من الرجل للوصول إلى المناصب السياسية					
٧- المرأة بحاجة لدعم النساء الأخريات للوصول للمناصب السياسية					
٨- اعتقد أن المرأة إنسان ضعيف في المجتمع					
٩- اعتقد بأن المرأة لا تملك حرية التصرف في المواقف السياسية					
١٠- أرى أن الدور الأساسي للمرأة هو تربية الأطفال والعناية بالزوج					
١١- المرأة لا تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه					
١٢- اعتقد أن المرأة لا تستطيع أن تظهر قدرات مشابهة للرجل إذا أعطيت لها الفرصة					

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الخامس: معوقات المشاركة السياسية للمرأة :

أرجو أعطاء ترتيب للمعوقات التالية للمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظرك، وذلك بترتيبها من الأكثر تأثيراً وحتى الأقل تأثيراً لأهم ثلاثة منها بحيث يعطى المعوق الأكثر تأثيراً رقم (١) ثم الذي يليه بالدرجة الثانية (٢)، والذي يليه الدرجة الثالثة(٣):

العبارة	الترتيب
١- عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة	
٢- عدم توافر الحرية الكافية للمرأة	
٣- عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق	
٤- ضعف القدرات المادية للمرأة	
٥- سيطرة الرجل على مصادر الدخل	
٦- عدم توافر الاستقلالية المادية للمرأة	
٧- انشغال المرأة بقضايا الأسرة	
٨- ضعف القدرة على اتخاذ القرارات للمرأة	
٩- القوانين والأنظمة لا تحفز وصول المرأة إلى مراكز قيادية	
١٠- ضعف المستوى التعليمي للمرأة	
١١- عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء السادس: أشكال المشاركة السياسية للمرأة:

أمامك مجموعة من أشكال المشاركة السياسية يرجى ترتيب أهم ثلاثة أشكال، بترتيبها من الأكثر أهمية وحتى الأقل أهمية بحيث يعطى المعوق الأكثر أهمية رقم (١) ثم الذي يليه بالدرجة الثانية (٢)، والذي يليه الدرجة الثالثة(٣):

العبارة	الترتيب
١- التصويت في الانتخابات	
٢- الانتماء إلى حزب سياسي	
٣- الانتماء إلى جمعية خيرية	
٤- التبرع بالمال إلى جهات تعمل لهدف سياسي	
٥- التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة	
٦- الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية	
٧- الترشيح للانتخابات التشريعية	
٨- الترشيح للانتخابات البلدية	
٩- المشاركة في الحملة الانتحابية لمرشح معين	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE JORDANIAN WOMAN'S POLITICAL PARTICIPATION IN THE POLITICAL PROCESS (1952-2006)

By

Sara Al – Anzi

Supervisor

Dr. Sa'ad Abu – Daeh

ABSTRACT

This study aimed at analyzing the reality of the Jordanian woman's political participation through knowing the reality and the components of the Jordanian woman's political participation .

Then analyzing the effect of those components on activating the woman's political participation in the different methods an images of the participation that creates the opportunities to support this participation.

Her an attempt to demonstrate the reality of this participation through the definition of the reality for the woman's political participation , and through demonstrating the level of the woman's participation in the parliamentary and the municipality elections as an untraditional image of the political participation .

A field study was conducted to survey the opinions and the attitudes of the Jordanian woman towards her political participation , and the extent of the Jordanian's woman's satisfaction concerning this participation , and the constraints that limited this participation .

Also, a questionnaire was classified and distributed on a sample of woman's leaderships.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The study reached the results that assertining the importance of the woman's political participation , and her role in the political development process that helps in achieving the woman's aims in the national agenda drawn by the document " we are all Jordan" .

The statistical analyzing revealed that the woman's political participation is in relation with variables and factors connected with the society, and the extent of this society's eligibility for the political participation process, and the political maturity the society is enjoying to be eligibil for the political participation process .

60.08% of the sample showed the presence of the equity in the political rights between the man and the woman . Also , the study showed that 44.02% of the sample agreed that the Jordanian's media gives the positive image of the Jordanian woman's political participation .

The most reason to chose the male candidate in the parliamentary elections is that because the man's personality is stronger than the woman personality .

The study recommending the importance of studying and analyzing the woman's political participation without isolation from understanding the society's political nature, and the political process in the Jordanian society, because understanding the society and the nature of the political movement will help in understanding the women's participation as in element in this society, and the woman's participation in general.

Because of the equity between the man and the woman in this field, the active political participation can not be achieved solely by signing on the International Conventions Concerning the woman , also the woman and those supporting her must work hard to enable the woman to be represented in the authority and in the civil society's establishments , not only at the participation level , but also at the leaderships level to reach the equivalent representation between the man and the woman .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com